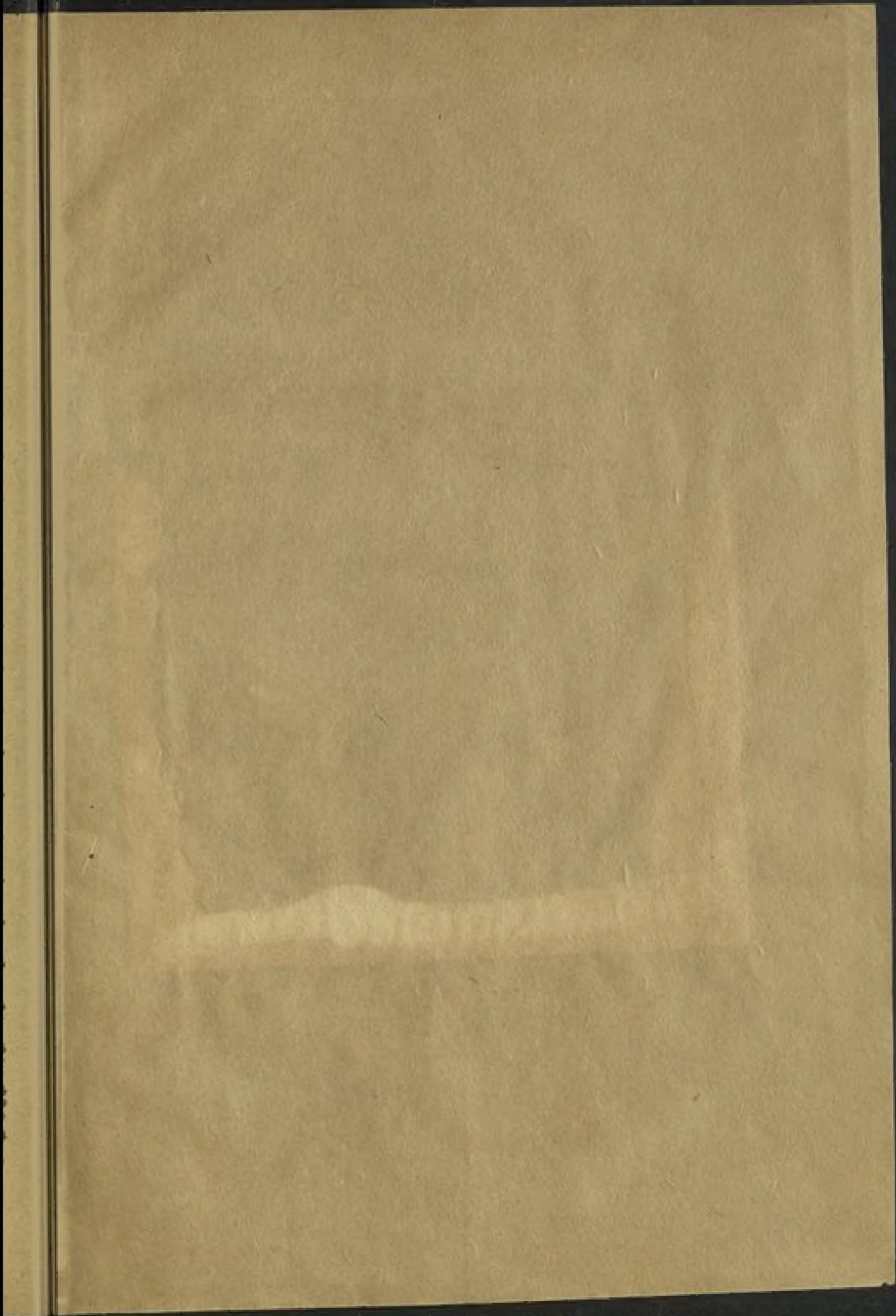


مجموعة
ثلاث رسائل

الرهلوى

MADE IN





349.297
D13m A

١. هذه مجموعة مشتملة على ثلاث رسائل
الاولى المسماة بالانصاف في بيان سبب الاختلاف
تصنيف عالم الزمان نفع العلماء ختم المحدثين محمد
القرن الثاني عشر شاه ولي الله الدهلوي المتوفى سنة ١١٨٠
والثانية المسماة عقد الجيد في احكام الاجتهاد والتقليد
له ايضا والثالثة المسماة بالاقوال المعربة عن احوال
الاشربة تأليف علامة زمانه ومجتهد
اوانه شيخ الاسلام ومفتي الانام
الشيخ حسن الجبرتي الحنفي
مفتي الديار المصرية
المتوفى سنة
١١٨٠



﴿ طبع على نفقة ﴾

الهام القاضل الانسان الكامل الاستاذ الافخم الملاذ
الاكرم المجدفي شرف الغرائب بلاتواني حضرة (الشيخ محمد
منيب الدجاني) لازال مصدرا للطائفت ومظهر الطرائف

﴿ طبع بمطبعة شركة المطبوعات العلمية بمصر ﴾

سنة ١٣٢٧ هجرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعث سيدنا محمدا صلوات الله عليه الى الناس ليكون هاديا الى الله بآذنه ومراجا منبرا ثم اهلهم الصحابة والتابعين والفقهاء المجتهدين ان يحفظوا سيرتهم طيبة بعد طيبة الى ان تزدن الدنيا بانقضاء ليم النعم وكان على ما شاء قديرا واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي لا نبي بعده صلى الله عليه وآله وصحبه اجمعين ﴿١﴾ اما بعد ﴿٢﴾ فيقول الفقير الى رحمة الله الكريم ولي الله بن عبد الرحيم ام الله تعالى عليهما نعمه في الاولى والاخرى ان الله تعالى النقي في قلبه وقدا من الاوقات مبرانا اعرف به سبب كل اختلاف وقع في الملة المحمدية على صاحبها الصلوات والتسليات واعرف به ما هو الحق عند الله وعند رسوله ومكتنى من ان ابن ذلك بيانا لا يبنى معه شبهة ولا اشكال ثم سئلت عن سبب اختلاف الصحابة ومن بعدهم في الاحكام الفقهية خاصة فانتدبت لبيان بعض ما وقع على به سائدا بقدر ما يسعه الوقت ويحيط به السائل فجاءت رسالة مفيدة في بابها ﴿٣﴾ وهيتها الانصاف في بيان سبب الاختلاف ﴿٤﴾ وحسبي الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

﴿٥﴾ باب اسباب اختلاف الصحابة والتابعين في الفروع ﴿٦﴾

اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن الفقه في زمانه الشريف مدونا ولم يكن البحث في الاحكام يومئذ مثل بحث هؤلاء الفقهاء حيث يبينون بأقصى جهدهم الاركان والشروط والآداب كل شئ مما راعى الآخر بدليله ويفرضون الصور من صنائعهم ويحكمون على تلك الصور المفروضة ويحدون ما يقبل الحد ويحصرن ما يقبل الحصر الى غير ذلك اما رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يتوضأ فيرى الصحابة وضوءه فيأخذون به من غير ان يبين هذا ركن وذلك ادب فكان يصلي فيرون صلاته فيصلون كما رأوه يصلي وحج فرمق الناس حجه ففعلوا كما فعل وهذا كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم ولم يبين ان فروض وضوءه سنة او اربعة ولم يفرض انه يحتمل ان يتوضأ انسان بغير موالاته حتى يحكم عليه بالصحة او الفساد الا ما شاء الله وقلما كانوا يسألونه عن هذه الاشياء ﴿٧﴾ عن ابن عباس قال ما رايت قوما كانوا اخيرا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سألوه الا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض كل من في القرآن منهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ويسألونك عن الحيض قال ما كانوا يسألون الا عما ينفعهم قال ابن عمر رضي الله تعالى عنه لا تسأل عما لم يكن فاني سمعت عمر بن الخطاب رضي

الله تعالى عنه يلعب من سأل عما لم يكن قال القاسم انكم تسألون عن اشياء ما كنا نسأل عنها
 ونشعر عن اشياء ما كنا نشعر عنها وتسالون عن اشياء ما ادري ما هي ولو علمنا ما محل
 لنا ان نكلمها عن عمرو بن اسحق قال لمن ادركت من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اكثر من سبقني منهم فماريت قوما يسريرة ولا اقل تشديدا منهم وعن عبادة بن
 يسر الكندي سئل عن امرأة ماتت مع قوم ليس لها ولي فقال ادركت اقواما كانوا يشددون
 تشديداكم ولا يسألون مسائلكم انخرج هذه الا نازل دارمي وكان صلى الله عليه وسلم يستقبه
 الناس في الوقائع فيقتبهم وترفع اليه القضايا فيقضي فيها ويرى الناس يفعلون معروفا فمدحه
 او منكر افينكر عليه وما كل ما افنى به مستغنيا عنه وقضى به في قضية او انكره على فاعله
 كن في الاجتماعات ولذلك كان الشيخان ابو بكر وعمر اذا لم يكن لهما علم في المسئلة يسألان الناس
 عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابو بكر رضي الله تعالى عنه ما سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال فيها شيئا يعني الجدة وسأل الناس فلما صلى الظهر قال ايكم سمع عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجدة ثاقال المغيرة بن شعبة انا قال ماذا قال اعطاه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سدسا قال ابعلم ذلك احد غيرك فقال محمد بن سلمة صدق فأعطاه ابو بكر
 السدس وقصة سأل عمر الناس في القرعة ثم رجوعه الى خبر المغيرة وسؤاله اياهم في الوفاء ثم
 رجوعه الى خبر عبد الرحمن بن عوف وكذا رجوعه في قصة الجوس الى خبره وسرور عبد الله بن
 مسعود بخبر معتل بن يسار لما وافق رايه وقصة رجوع ابي موسى عن باب عمر وسؤاله عن
 الحديث وشهادة ابي سعيد له وامثال ذلك كثيرة معلومة مروية في الصحيحين والسنن وبالجملة
 فهذه كانت عادته الكريمة صلى الله عليه وسلم فزاي كل صحابي ما شره الله له من عباداته
 وقاؤه واقضيته فحفظها وعقلها وعرف السبل كل شيء وجها من قبل حقوق الثرائ به فحمل
 به ضها على الاباحية وبه ضها على الاستعجاب وبعضها على التسخ لامارات وقران كانت كافية
 عنده ولم يكن العمدة عندهم الا وجدان الاطمئنان والتلج من غير التفات الى طرف الاستدلال
 كما ترى الاعراب يفهمون مقصود الكلام فيما بينهم وتلج صدورهم بالتصريح والتلويح
 والايحاء من حيث لا يشعرون فاقضى عصره الكريم وهم على ذلك ثم انهم تفرقوا في البلاد
 وسار كل واحد مقتدى ناحية من النواحي فكثرت الوقائع ودارت المسائل فاستقروا فيها فأجاب
 كل واحد حسب ما حفظه واستنبطه وان لم يجد فيما حفظه او استنبطه ما يصلح للجواب اجتهد
 برأيه وعرف الغلبة التي ادار رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها الحكم في منصوصاته فطرد
 الحكم حينما وجدها لا بالوجه في موافقة غرضه عليه الصلاة والسلام فعند ذلك وقع
 الاختلاف بينهم على ضروب منها ان صحابيا مع حكما في قضية او فتوى ولم يسمعه الاخر فاجتهد
برأيه في ذلك وهذا على وجوه احدها ان يتبع اجتاده موافق الحديث * مثاله ما رواه النسائي
 وغيره ان ابن مسعود رضي الله عنه سئل عن امرأة مات عنها زوجها ولم يفرض لها فقال لم ار

رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك فاختلفوا عليه شهر أو نحوها فاجتهد برأيه وقضى بأن
 لها مهر نسائها لاوكس ولاشطط وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل بن يسار فشهد بأنه
 صلى الله عليه وسلم قضى بمثل ذلك في امرأة منهم ففرح بذلك ابن مسعود ففرحه لم يفرح مثلهما قط
 بعد الاسلام وثانيهما ان يقع بينهما المناظرة ويظهر الحديث بالوجه الذي يقع به غالب الظن
 فيرجع عن اجتهاده الى المدهوع مثاله ما رواه الائمة من ان اباهريرة رضي الله عنه كان من
 مذهبه انه من اصبح جنبا فلا صوم له حتى انخبرته بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف
 مذهبه فرجع وثالثها ان يبلغه الحديث ولكن لا على الوجه الذي يقع به غالب الظن فلم يترك
 اجتهاده بل طعن في الحديث * مثاله ما رواه اصحاب الاصول من ان فاطمة بنت قيس شهدت عند
 عمر بن الخطاب بانها كانت مطلقة الثلاث فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا
 سكنى فردشهادتها وقال لا تترك كتاب الله يقول امرأة لا ندري اصدقت ام كذبت لها النفقة
 والسكنى وقالت عائشة رضي الله عنها يا فاطمة لا تتبعني الله يعني في قولها لا سكنى ولا نفقة ومثال
 آخر روى الشيخان انه كان من مذهب عمر بن الخطاب ان التيمم لا يجزى الجنب الذي لا يجد
 الماء فروى عنده عمار انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فأصابته جنابة ولم يجد
 ماء فقمع في التراب فذكر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال نعم كان يكفيل ان
 تفعل هكذا وضرب يديه الارض فمسح بهما وجهه ويديه فلم يقبل عمر ولم ينهض عنده حجة
 تقاوم ما رآه فيه حتى استفاض الحديث في الطبقة الثانية من طرق كثيرة واضمححل وهم القادح
 فأخذ به ورابعها ان لا يصل اليه الحديث اصلا * مثاله ما اخرج مسلم ان ابن عمر كان يأمر النساء
 اذا اغسلن ان ينفضن رؤسهن فذهبت عائشة رضي الله عنها بذلك فقالت يا عجيبا لابن عمر هذا
 يأمر النساء ان ينفضن رؤسهن اقلابا أمرهن ان يحلقن رؤسهن فقد كنت اغتسل أنا ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم من اناء واحد وما ازيد على ان افرغ على رأسي ثلاث افراغات مثال آخر
 ما ذكره الزهري من ان هذا لم يبلغها رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم في المستحاضة
 فكانت تبيكى لانها كانت لا تصلى ومن تلك الضروب ان يروى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فعل فعلا فحمله بعضهم على الترتيب وبعضهم على الاباحة * مثاله ما رواه اصحاب الاصول في قصة
 التحصيب اي النزول بالاباح عند النفر نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم به فذهب ابو هريرة
 وابن عمر الى انه على وجه القرية فجعلوه من سنن الحج وذهبت عائشة وابن عباس
 رضي الله عنهما الى انه كان على وجه الاتفاق وليس من السنن * ومثال آخر ذهب الجمهور الى ان
 الرمل في الطواف سنة وذهب ابن عباس رضي الله عنهما الى انه انما فعله النبي صلى الله عليه وسلم
 على سبيل الاتفاق لعارض عرضه وهو قول المشركون طعنهم حتى يترتب وليس سنة ومنها
 اختلاف الوهم مثاله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج فراه الناس فذهب بعضهم الى انه كان
 متعاهوا بعضهم الى انه كان فارناو بعضهم الى انه كان مفردا مثال آخر اخرج ابو داود عن

عنهم

سعيد بن جبير انه قال قلت لعبد الله بن عباس يا ابا العباس عجبت لاختلاف اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في اهلل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اوجب فقال اني لاعلم الناس
بذلك انها انما كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة فمن هناك اختلفوا اخرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين اوجب في مجلسه واهل
بالحج حين فرغ من ركعتيه فسمع ذلك منه اقوام فحفظوه عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته اهل
وادرك ذلك منه اقوام وذلك ان الناس انما كانوا يأتون ارسالا فسمعوه حين استقلت به ناقته
يهل فقالوا انما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استقلت به ناقته ثم مضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فلما علا على شرف البيداء اهل وادرك ذلك منه اقوام فقالوا انما اهل حين علا على
شرف البيداء واهم الله لقد اوجب في مصلاه واهل حين استقلت به ناقته واهل حين علا على
شرف البيداء (ومنها اختلاف السهو والنسيان) مثاله ما روى ابن عمر كان يقول اعتمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم عمرة في رجب فسمعته بذلك عائشة فقضت عليه بالسهو ومنها اختلاف
الضبط مثاله ما روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله وسلم من ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه
فقضت عائشة عليه بأنه وهم باخذ الحديث على وجه من رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية
يبكى عليها اهلها فقال انهم يبكون عليها وانما تعذب في قبرها فظن ان العذاب معلول للبكاء وظن
الحكم عام على كل ميت ومنها اختلافهم في دولة الحكم مثاله القيام للجنائز قال قائل لعظيم
الملك قعيم المزمع والكافر وقال قائل لول الموت فبعنهما وقال قائل مر على رسول الله صلى
الله عليه وسلم بجنائز يهودي فقام لها كراهة ان تعلق فوق راسه فيخص الكافر ومنها
اختلافهم في الجمع بين المختلفين مثاله رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المتعة عام
خير ثم نهى عنها ثم رخص فيها عام او طاس ثم نهى عنها فقال ابن عباس كانت الرخصة للضرورة
والنهي لانقضاء الضرورة والحكم باق على ذلك وقال الجمهور كانت الرخصة اباحة والنهي نسخا
لها مثال آخر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبلة في الاستنجاء فذهب قوم
الى عموم هذا الحكم وكونه غير منسوخ وراه جابر يبول قبل ان يتوفى بعام مستقبل القبلة
فذهب الى انه نسخ للنهي المتقدم وراه ابن عمر قضى حاجته مستديرا القبلة مستقبل الشام
فردبه قولهم وجمع قوم بين الروايتين فذهب الشعبي وغيره الى ان النهي مختص بالصبراء فاذا
كان في المراحض فلا بأس بالاستقبال والاستدبار وذهب قوم الى ان القول عام محكم والفعل
يحتمل كونه خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا ينهض ناسخا ولا مخصصا وبالجملة فاختلفت
مذاهب اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واخذ عنهم التابعون كل واحد ما تيسر له فحفظ ما مع
من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومذاهب الصعابة وعقلها وجمع المختلف على
ما تيسر له ورجع بعض الاقوال على بعض واضمحل في نظرهم بعض الاقوال وان كان مأثورا
عن كبار الصعابة كالمذهب المأثور عن عمر وابن مسعود في تبهم الجانب اضمحل عندهم لما

استفاض من الاحاديث عن عمار وعمران بن حصين وغيرهما فعد ذلك صار لكل عالم من علماء
التابعين مذهب على حiale فانتصب في كل بلاد امام مثل سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله بن
عمر في المدينة وبعدهما الزهري والقاضي يحيى بن سعيد وربيعة بن عبد الرحمن فيها وعطاء
ابن ابي رباح عكة و ابراهيم النخعي والشعبي بالكوفة والحنين البصري بالبصرة وطاوس بن
كيسان باليمن ومكحول بالشام فأولما اكثرت اهل العلم منهم فرغبوا فيها واخذوا عنهم الحديث
وقتاوى الصحابة واقاويلهم ومذاهب هؤلاء العلماء وتحقيقاتهم من عند انفسهم واستغنى
منهم المستفتون ودارت المسائل بينهم ورفعت اليهم الاقضية وكان سعيد بن المسيب و ابراهيم
النخعي وامثالهم حاججوا ابواب الفقه اجعلها وكان لهم في كل باب اصول تلقوها من السلف
وكان سعيد واصحابه يذهبون الى ان اهل الحرمين اثبت الناس في الفقه واصل مذهبهم قتاوى
عمر وعثمان وقضاياهما وقتاوى عبد الله بن عمرو وعائشة وابن عباس وقضايا قضاء المدينة
فجمعوا من ذلك ما يسهل الله لهم ثم نظروا فيها نظر اعتبار وتفتيش فما كان منهم اجمعوا عليه
بين علماء المدينة قاهم يأخذون عليه شواجزهم وما كان فيه اختلاف عندهم قاهم يأخذون
بأقواها وارجحهم اما لكثرة من ذهب اليه منهم او لموافقة لقياس قوى او تخرج صريح من
الكتاب والسنة ونحو ذلك واذا لم يجدوا فيها حفظوا منهم جواب المسئلة خرجوا من كلامهم
وتبعوا الابعاء والاقضاء فحصل لهم مسائل كثيرة في كل باب باب وكان ابراهيم واصحابه
يرون ان عبد الله بن مسعود واصحابه اثبت الناس في الفقه كما قال علقمة لسروق لا احداثت من
عبد الله وقول ابي حنيفة رضى الله عنه لا وزاى ابراهيم اقنع من سالم ولولا فضل الصحبة
اقلت ان علقمة اقنع من عبد الله بن عمرو وعبد الله بن مسعود واصل مذهب قتاوى عبد الله
ابن مسعود وقضاياه على رضى الله عنه وقاواه وقضايا تمرى وغيره من قضاة الكوفة فجمع
من ذلك ما يسهل الله لهم ثم صنع في آثارهم كما صنع اهل المدينة في آثار اهل المدينة وخرج كما خرجوا
فتملخص له مسائل الفقه في كل باب باب وكان سعيد بن المسيب لسان قهااء المدينة وكان اعظمهم
بقضاياهما ويحيى بن ابي هريرة و ابراهيم لسان قهااء الكوفة فاذا تكاملت شي ولم يسهل الى احد
فانه في الاكثر منسوب الى احد من السلف صرحوا او ابعاء ونحو ذلك فاجتمع عليهم ما قهااها بلادها
واخذوا عنهم ما وعقلوه وخرجوا عليه والله اعلم

باب اسباب اختلاف مذاهب الفقهاء

واعلم ان الله انشا بعد عصر التابعين نشأ من جملة العلم تجارزا لما وعدته صلى الله عليه وآله وسلم
حيث قال يجعل هذا العلم من كل خلف عدوله فانهذوا عن اجتماعهم معه منهم سفة الوضوء
والفصل والصلاة والنكاح والبيوع وسائر ما يكثر وقوعه ورووا حديث النبي صلى الله
عليه وسلم ومعوا قضايا بقضاة البلدان وقتاوى مفتيها وسألوا عن المسائل واجتمعوا في
ذلك كله ثم صاروا كبارا قوم ووسد اليهم الامر فسيروا على منوال شيوخهم ولم يألوا في تتبع

الايمان والافتقار الى الله تعالى وقوا ورووا ورواهوا وكان صانع العلماء في هذه الطبقة متشابها
 وحاصل صفتهم ان يجهلوا المسئلة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والمرسل جميعا
 وسند الالوال الصحابة والتابعين علماء منهم اليها اما احاديث سنوية عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اختصروها في علم وفوقه كما قال ابراهيم وروى حديث نبوي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن الحارث بن ابي اسيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا ايها
 قال بلى واسكن قول قال سمعت الله قال عيسى بن ابي ابي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ياتي من دون النبي صلى الله عليه وسلم احب اليه من
 كان في زيادة وفضل كان على من دون النبي صلى الله عليه وسلم او يكون استنباطا منهم من
 المنصوص واستنباطا منهم انهم وهم احسن صفيها في كل ذلك ممن يعني بعدد هم واكثر اصابة
 وانهم زمانوا وحي علمهم في العمل بها الا اذا اختلفوا او كان حديث رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يخالف قولهم هذا المذهب هو قوله في اختلاف احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسألة
 رجوعوا الى اوال الصحابة فان كان نسخ بعضها او بصر فيه عن ظاهره ولم يصرحوا بذلك
 ولكن القوم اعلى تركوا عدم القول بمرحمة فانه كذا في قوله وانما الحكم نسخا او تأويله تبعوهم
 في كل ذلك وهو قول مالك في حديثه ولو كان كتاب جاءه حديث الحديث واسكن لا ادري ما حقيقته
 كلاء ابن الحارث يعني لم ار القوم يعملون به وانه اذا اختلف مذهب الصحابة والتابعين في
 مسألة فانه عند كل عالم مذهب له في ذلك وفيه لا يعرف بالصحيح من اقاويلهم من
 السقيم واولى الاصول المناسبة لما عليه اهل البيت من مذهبهم وتبعوهم فذهب عمر وعثمان وعائشة
 وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وصحابهم مثل سعيد بن المسيب فانه كان يحفظهم لقضايا
 عمر وسعد بن ابى هريرة وعروة وسالم وعكرمة وعطاء بن عبد الله بن عبد الله وامامهم ائمة
 الا ائمة من غيرهم مثل اهل المدينة كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل المدينة ولاها ما روى
 الله تعالى من جميع العلماء في كل عصر ولما ترى ما كان يلازم معجنتهم في شهر عن مالك انه منسك
 باجماع اهل المدينة وعقد البخاري في ابي الاخدع انفق عليه الحرمان ومذهب عبد الله بن
 مسعود ومذهب ابي علي ومذهب جعفر الشعبي وروى ابراهيم بن الاخدع عن اهل الكوفة
 من غيرهم وهو قول مالك في حديثه في قوله زيد بن ثابت في حديثه قال هل ائمة منهم
 ثبت من حديثه قبل لا اسكن زيد بن ثابت اهل المدينة بشركون فان اتفق اهل البلد
 على شيء ائمة عليهم بالنسبة وهو الذي يقول في قوله مالك في اختلافهم فيها عندنا كذا
 وكذا وان اختلفوا فيسندوا لهم ما رويها من ائمة الكوفة السابقين بها لمواظفة لقياس قوي
 او يخرج من الكليات والاسانيد وهو الذي يقول في حديثه في حديثه ما ذهبوا فاذ لم يجدوا
 في حفظهم منهم سوابب لم يمتنعوا من كلامهم وتبعوا الايمان والاقتضاء والموافاة في هذه
 الطائفة الذين من حديثه محمد بن عبد الرحمن بن ابي ذؤيب المدينية وابن جريح بن عيسى

بحكة والنوري الكوفي والريعي بن صبيح بالبصرة وكلهم مشوا على هذا النهج الذي ذكرته
 ولما حج المنصور قال لما لك قد عرفت ان امرى كذب هذه التي وضعتها فتنسخ ثم اعث في كل مصر
 من امصار المسلمين منها نسخة وامرهم ان يحملوا عليها ولا يعيدوه الى غيره فقال يا امير
 المؤمنين لا تفعل هذا فان الناس قد سبقت اليهم افلاويل ومعهما الحديث وروايات وانما
 كل قوم عاينوا سبق اليهم وانما من اختلاف الناس في الناس وما اختار اهل كل بلد منهم
 لانفسهم وسكني نسخة هذه القصة اي هارون الرشيد وانما ساور مالكا في ان يعطى الموطن
 الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقال لا تفعل فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اختلفوا في القروح وتفرقوا في البلدان وكل سنة مضت قال وفقد الله يا ابا عبد الله حكاية
 البيوطى راحة الله تعالى وكان ما اثبتهم في حديث المدائني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وانفسهم اسناد واعلمهم بقضاياهم وافلاويل عبد الله بن عمرو وعائشة واصحابهم من الفقهاء
 السبعة وبما اثنوا عليهم علم لروايتهم والقوى فلما وسد اليه الامر حدث واقفي واقادوليا وعليه
 الخلق قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوشك ان يضرب الناس اكبادا لابل يطلبون العلم فلا
 يجدون احدا اعلم من عالم المدينة على ما قاله ابن عبينه وعبد الرزاق وانهما يجمع اصحابه
 رواياته ومخارجه وتخصيصها وحررها وشرحها وشرحها وشرحها وشرحها وشرحها وشرحها وشرحها
 وتفرقوا الى المغرب ونواحي الارض فنفع الله بهم كثير من خلقه وان شئت ان تعرف حقيقة
 ما قلناه من اصل مذهبنا فنظري كتاب الموطن بحمد كذا وكذا وكان ابو حنيفة راحة الله
 الزمهم بذهب ابراهيم واقرانه لا يجاوز الامناء الله وكان عظيم الشأن في التخرج على مذهب
 دقيق النظري وجوه التخرج بجان مقبلا على الفروع ثم اقبل وان شئت ان تعلم حقيقة ما قلناه
 فلتخص احوال ابراهيم من كتاب الآثار الحمد راحة الله تعالى وجامع عبد الرزاق ومصنفه في
 بكر بن ابي شيبة ثم قاسه بمذهب جده لا يفارق تلك المحجة الا في مواضع يسيرة وهو في تلك
 البسيرة ايضا لا يخرج عما ذهب اليه فقهاء الكوفة وكان اشهر اصحابه ذكرنا ابو يوسف
 راحة الله فولى قضاء القضاة ايام هرون الرشيد فكان سدا ظهور مذهبهم وانضمامه
 في انظار العراقي وخراسان وما وراء النهر وكان احسنهم تصديقا والزمهم دراج محمد بن الحسن
 فكان من خبره انه تفقه على ابي حنيفة وابي يوسف ثم خرج الى المدينة فقرا الموطن على ذلك
 ثم رجع الى بلده فطبق مذهب اصحابه على الموطن مسئلة مسئلة فان وقع فيها والافان راي
 طائفة من الصعابة والتابعين ذاهبين الى مذهب اصحابه فكذا ذلك وان وجد في اصحابه
 او غيرهم ايناها لفقه حديث صحيح مما عمل به الفقهاء من مخالفة عمل اكثر العلماء تركه في
 مذهب السابق مما راه ارجح ما هنالك وهما لا يزالان على محجة ابراهيم ما امكنهما كما كان
 ابو حنيفة راحة الله يفعل ذلك وانما كان اختلافهم في احاديث ابراهيم ان يكون له وجهه ما يخرج
 على مذهب ابراهيم راحته فيه او يكون هناك لابراهيم ونظروا في قولهم في مخالفة القول في

ترجع بعضها على بعض فصنف محمد رحمه الله وجمع راي هؤلاء الثلاثة ونفع كثير من الناس
 فتوجه اصحاب ابي حنيفة رحمه الله الى تلك التصانيف المخصوصة تقريرا وتحريرا بما اوتوا بها
 واستدلوا لا ثم تفرقوا الى خراسان وما وراء النهر فذهب ذلك المذهب الى حنيفة رحمه الله وانما هذا
 مذهب ابي حنيفة مع مذهب ابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى واحدا مع انهم اجتهدوا
 طائفتان مخالفتهم ما غير فليست في الاصول والفروع لتوافقهم في هذا الاصل وتدون مذهبهم
 جميعا في البسوط والجامع الكبير ونشأ الشافعي رحمه الله في اوائل ظمور المذهبيين وثرى بسوولهما
 وفروعهما فانظر في منبع الاوائل فوجد فيه امورا كسبعت عنه من الجريان في طريقهم
 وقد ذكرها في اوائل كتابه الامم منها انه وجدهم يأخذون بالمرسل والمنقطع فيدخل فيهما الخلل
 فانه اذا جمع طرف الحديث يظهر انه من مرسل لا اصل له او من مرسل يخالف مسند آخر وان
 لا يأخذ بالمرسل الا عند وجود شروط وهي مذكورة في كتب الاصول ومنها انه لم تكن قواعد
 الجمع بين المخالفات مضبوطة عندهم فطرق بذلك الخلل في مجتهداتهم فوضع لها اصولا ودونها في
 كتاب وهذا اول تدوين كان في اصول الفقه مثاله ما بلغنا انه دخل على محمد بن الحسن وهو يطمعن
 على اهل المدينة في قضائهم بالشاهد الواحد مع التمين ويقول هذا زيادة على كتاب الله فقال
 الشافعي اثبت عندك انه لا يجوز الزيادة على كتاب الله بخبر الواحد قال نعم قال فلم قلت ان لوصية
 للوارث لا يجوز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الا لا وصية لوارث وقد قال الله تعالى كتب عليكم
 اذا حضر احدكم الموت الاية واورده عليه اشياء من هذا القبيل فاخطع كلام محمد بن الحسن ومنها
 ان بعض الاحاديث الصحيحة لم تبلغ علماء التابعين من وسد اليهم الفتوى فاجتهدوا بها وانهم
 واتبعوا العمومات واقتدوا بمن قضى من الصحابة فافقوا واحسب ذلك ثم ظهرت بعد ذلك في الطائفة
 الثالثة فلم يعملوا بها ظنا منهم انها تخالف عمل اهل مدينتهم ومنهم التي لا اختلاف لهم فيها وذلك
 فادخ في الحديث او علة مستقطعة او لم تظهر في الثالثة وانما ظهرت بعد ذلك عند ما معن اهل
 الحديث في جمع طرف الحديث ورجلوا الى انظار الارض وبحشوا عن جملة العلم فكثير من الاحاديث
 لا يروى بها من الصحابة الا رجل او رجلان ولا يروى عنه او عنهما الا رجل او رجلان وعلم جريا
 فحق على اهل الفقه وظهر في عصر الحفاظ الجامعين لطرف الحديث وكثير من الاحاديث
 روى اهل البصرة مثلا وسائر الاقطار في غفلة منه فبين الشافعي رحمه الله تعالى ان العلماء من
 الصحابة والتابعين لم يزل شأنهم انهم يطلبون الحديث في المسئلة فاذا لم يجدوا تمسكوا بنوع
 آخر من الاستدلال ثم اذا ظهر عليهم الحديث بعد رجوعوا عن اجتهادهم الى الحديث فاذا كان
 الامر على ذلك لا يكون عدم تمسكهم بالحديث فدحا فيه اللهم لا اذايبنوا العلة القادحة مثاله
 حديث القاتين فانه حديث صحيح روى بطرف كثيرة معظمها ترجع الى الواسين كثير من
 محمد بن جعفر بن الزبير او محمد بن عباد بن جعفر عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عمر ثم نشبت
 الطرف بعد ذلك وهذا وان كانا من اتفقات اسكتهم ما لبسوا من وسد اليهم الفتوى وعول الناس

عليهم فلم يظهر الحديث في عصر سعيد بن المسيب ولا في عصر الزهري ولم يثبت عليه الماشكية
ولا الخنيفة فلم يعملوا به وعمل به الشافعي وحديث خيار الخليل فانه حديث صحيح روى طرق
كثيرة وعمل بها ابن عمر وابو رزة عن الصحابة ولم يظهر على الفقهاء السبعة ومعاشرهم
فلم يكونوا يقولون به فرأى مالك وابو حنيفة هذه الفاسقة في الحديث وعمل به الشافعي ومنها
ان قول الصحابة جعت في عصر الشافعي فسكرت واختلفت وتشعبت ورأى كثير منها مخالفت
الحديث الصحيح حيث لم يوافقهم ورأى السلف لم يروا رجوعون في مثل ذلك الى الحديث فتركوا
التشبهاتوالمهم ما لم يفتوا وقال هم رجال ونحن رجال وانما انه رأى قوما من الفقهاء يخاطبون
الرأي الذي لم يسوغه الشرع بالقياس الذي اتبعه فلا يعجزون واحد منها من الآخر ويسهونه
تارة بالاسراع وانما رأى ان نصب مظنة حرج أو مصلحة عامة لمسلم وانما القياس
ان يخرج العلم من الحكم المنصوص ويدل عليها الحكم فإبطال هذا النوع اتم ابطال وقال
من استحسن فانه اراد ان يكون شاذا كحكم العضد في شرح مختصر لاصول مالك يثبت اليتم
امرني فاقاموا مظنة الرد وهو الخو غرس وعشر بن سبعة مقامه وقالوا اذا لمع اليتم هذا
العصر سلم الرد ما له قالوا هذا استحسن والقياس ان لا يسل اليتم وبالحكمة فاما رأى في منتهى
الاول مثل هذه الامور اخذ الفقهاء من الراس فاسس لاصول وفرع اقروا ومنصب الكتب
فاجادوا فادوا بانهم عليها الفقهاء ونصروا الخصاص او شرعوا استدلالا لا يفتقر الىهم فترقوا في
البلاد ان فكان هذا مذهب الشافعي رحمه الله تعالى والله اعلم

باب اسباب الاختلاف بين اهل الحديث واصحاب الرأي

اعلم انه كان من العلماء في عصر سعيد بن المسيب وابراهيم الزهري وفي عصر مالك وسفيان
وبعد ذلك قوم يكرهون الخوض بالرأي ويهابون الفتيا والاستنباط الا بضرورة لا يجوزون منها
بدا وكان اكبرهم دوية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عبد الله بن مسعود عن
نبي فقال اني لا كره ان اسئل النبي احرمه الله عذلي او اسرم ما لله اللهك وقال معاذ بن جبل
يا ايها الناس لا تعجلوا بايلاء قبل نزوله فانه لا ينقل المسلمون ان يكون فيهم من ذل مثل سدود
وروى نحو ذلك عن عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود في كراهة السكك فبان منزل وقال ابن
عمر طائر يزيد المؤمن فقهاء البصرة فلا تمت الاشران ناطق اوسنة فاضية فالت ان فعلت
غير ذلك هلكك واهلكك وقال ابو النضر لما قدم اوسامة البصرة اتبعه اهل الحسن فقال
للحسن انت الحسن ما كان احدا بالبصرة احب الي لقاء منك وذلك انه بلغني انك تفتي برأيت فلا
نفت برأيت الا ان يكون سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او كتاب منزل وقال ابن المنكدر
ان العالم يدن فيما بين الله وبين عباده فلا يطلب لنفسه المخرج وسئل الشعبي كيف كنتم تصنعون
اذا سئلكم قال على الظاهر وقت كان اذا سئل لرجل قال لصاحبه انتم فلا يزال يخبر بجمع اني
الاول وقال الشعبي ما عدولك هؤلاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فخذ به وما قالوه

برأيهم فالتحفة في الحش الخرج هذه الآثار عن آخرها الدار من فوق شيوع تدوين الحديث
 والآثر في بلدان الاسلام وكتابة الصحف والنسخ حتى قل من يكون من اهل الرواية لا كان
 له تدوين او تحفة او نسخة من احديثهم بموقع عظيم فطاف من ادرك من عظمائهم ذلك الزمان
 بلاد الحجاز والشام والعراق ومصر واليمن وخراسان وجعوا الكتب وتبعوا النسخ واعينوا
 في التخصيص من غريب الحديث وقوادير الآثار فاجتمع باهتمام اولئك من الحديث والآثار ما لم
 يجتمع لاحد قبلهم وتيسر لهم ما لم يتيسر لاحد قبلهم وخلص اليهم من طرق الاحاديث ثمن كثير
 حتى كان لكثير من الاحاديث عندهم مائة طريق فما فوقها فكشف بعض الطرق ما استترى
 بعضها الآخر وعرفوا عمل كل حديث من القرابة والاستفاضة وامكن لهم النظر في المناجات
 والشواهد وظهر عليهم احاديث صحيحة كثيرة لم تظهر على اهل الفتوى من قبل قال الشافعي
 رحمه الله تعالى لاحداثكم اعلم بالانخبار الصحيحة منا فاذا كان غير صحيح فاعلموني حتى اذهب
 اليه كوفي كان ابو بصير يالوشا ما سكاها ابن ابيهم وذلك لانه كم من حديث صحيح لا يرويه
 الا اهل بلاد خاصة كقراة الشاميين والعراقيين واهل بيت خاصة كنسخة يريد عن ابي بردة
 عن ابي موسى ونسخة عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده او كان الصحابي مثله اعمالا لم يعمل
 عنه الا امرضة قليلون فقل هذه الاحاديث بفعل عنها عامة اهل الفتوى واجتهدت عندهم آثار
 فقها كل بلد من الصحابة والتابعين وكان الرجل في اقبلهم لا يتسكن الا من جمع حديث بلده
 واصحابه وكان من قبلهم يفتنون في معرفة أسماء الرجال ومراتب عدالتهم على ما يخلص
 اليهم من مشاهدة الحال وتبصير القرائن وامعن هذه الطبقة في هذا الفن وجعلوه شيئا مستغلا
 بالتدوين والبحث والتأليف في الحكم بالصحة وغيرها فكشف عليهم بهذا التدوين
 والمناظرة ما كان غيبا من حال الاتصال والانقطاع وكان سفيان ووكيع واما اهلما يجهلون
 غاية الاجتهاد فلا يتكلمون من الحديث المرفوع المنصل الا من دون ألف حديث كذا كره
 يوداود السجستاني في رسالته اني اهل مكة وكان اهل هذه الطبقة يروون او يبين ألف حديث
 فما يقرب منها لي نسخ عن البخاري انه اختصر صحاحه من سبائة ألف حديث وعن ابي داود
 انه اختصر سنته من خمبائة ألف حديث وجعل احاد من هذه من ابايعرف به حديث رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لمجاوبه في ولو بطريق واحد من طرفه فله اصل والا فلا اصل له وكان
 رؤس هؤلاء عبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وزيد بن عمار وعبد الرزاق وابو بكر بن ابي
 شيبة ومسدود وهناد واهل حبل واسحق بن راهوية والفضل بن دكين وعلي المدني واخراهم
 وهذه الطبقة هي الطراز الاول من طبقات الحديث فراجع المحققون منهم بعد اسكام فن الرواية
 ومعرفة مراتب الاحاديث في النسخة فربما كان عندهم من الرأي ان يجمع على تقليد وجعل ممن
 مضى مع يروون من الاحاديث والآثار استفاضة السكل مذهب من تلك المذاهب فاختاروا
 يبعثون احاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآثار الصحابة والتابعين والمجتهدين على قواعد

الحكموا في نفوسهم وانما يتم ذلك في كليات يسيرة اكل عندهم انه اذا وجد في المسئلة قرآن
 ناطق فلا يجوز التحول منه الى غيره واذا كان القرآن محتملا لوجوه فالتسعة قاضية عليه فاذا
 لم يجدوا في كتاب الله اخذوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان مستقبضا ودائرا
 بين الصحفاء او يكون محضا باعل بلد او اهل بيت او بطريق خاصة وسواء عمل به بالصعابة
 والفقهاء او لم يعملوا به ومنى كل في المسئلة حديث فلا يبيع فيها خلافة اثر من الآثار ولا اجتهد
 احد من المجتهدين واذا افرغوا جهدهم في تتبع الاحاديث ولم يجدوا في المسئلة حديثا اخذوا
 بقول جماعة من الصحابة والتابعين ولا يفسدون بقوم دون قوم ولا يلدون بذكر كما كان
 يفعل من قبلهم فان اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شيء فهو المتبع وان اختلفوا اخذوا
 بحديث اعلمهم علما او ورعهم ورعا او اكثرهم او ما اشتهر عنهم فان وجدوا شيئا يستوي فيه قولان
 فهن مسئلة ذات قولين فان عجزوا عن ذلك ايضا تأملوا في عمومات الكتاب والسنة وإعمالتهما
 واقتضا آتتهما وحلوا نظير المسئلة عليها في الجواب اذا كانتا متقاربتين بادي الرأي لا يعتمدون في
 ذلك على قواعد من الأصول ولكن على ما يخلص الى الفهم ويتلخص به الصدور كما انه ليس ميزان
 التواتر عدد الرواة ولا حالهم ولكن اليقين الذي يعضه في قلوب الناس كما انها على ذلك في بيان
 حال الصحابة وكانت هذه الأصول مستخرجة من مذهب الأوائل ونصير بحاجتهم وعن ميمون بن
 مهران قال كان ابو بكر اذا ورد عليه الخصم نظري في كتاب الله فان وجد فيه ما قضى
 بينهم قضى به وان لم يكن في الكتاب وعلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الامر سنة قضى
 بها فان اعياء خرج فسأل المسلمين فقال اني كذا وكذا فهل علمتم ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قضى في ذلك قضاء فرع ما يجمع اليه التفكر كلهم يذكر عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فيه قضاء فيقول ابو بكر اخذ الله الذي جعل قينا من يحتفظ علينا علم نبينا فان اعياء ان
 يجد فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رؤس الناس وشيأ رهم فاستشارهم فاذا اجتمع
 رأيهم على امر قضى به وعن شرح ان عمر بن الخطاب كتب اليه ان جاءه شيء في كتاب الله فاقض
 به ولا يلقه عنه الرجال فان جاءه ما ليس في كتاب الله فانظر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاقض بها فان جاءه ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانظر
 ما يجمع عليه الناس فخذ به فان جاءه ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولم يتكلم فيه أحد قبلك فاختراي الامر من شئت ان شئت ان تهتد برأيك فتقدم فتقدم
 وان شئت ان تأخر فتأخر ولا أرى التأخر الا خيرا لك وعن عبد الله بن مسعود قال اتى علينا زمان
 لسنا نقضى ولا نأخذناك وان الله قد فرغ من الامر ان قد بلغنا ما نرون فن عرض له قضاء بعد اليوم
 فلبى قضى فيه بما في كتاب الله عز وجل فان جاءه ما ليس في كتاب الله فلبى قضى به بما في كتاب الله
 صلى الله عليه وسلم فان جاءه ما ليس في كتاب الله ولم يقض به رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فلبى قضى به الصالحون ولا يغفل اني احافوا اني ارى فان الطرام بين والحلال بين

وبين ذلك امور مشبهة قد عباير بين الى مالاي بين وكان ابن عباس اذا سئل عن الامر فكان
 في القرآن اخبر به وان لم يكن في القرآن وكان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر به فان لم يكن
 فمن اي بكر ومخبر فان لم يكن قال فيه رايه وعن ابن عباس اما مخفون ان تعدلوا او يخفف بكم
 ان تقولوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلان وعن قتادة قال حدث ابن سيرين رجلا
 يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل قال فلان كذا وكذا فقال ابن سيرين احذثك عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقول قال فلان كذا وكذا وعن الاوزاعي قال كتب عمر بن عبد
 العزيز انه لا راي لاحد في كتاب الله وانما راي الائمة فيما لم ينزل فيه كتاب ولم يخص فيه سنة من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا راي لاحد في سنة سنهار رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن
 الاعمش قال كان ابراهيم يقول يقوم عن ياره فحدثته عن هبة الزيات عن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم اقامه عن هبة فاخذ به وعن الشعبي جاءه رجل يسأله عن شيء فقال كان
 ابن مسعود يقول فيه كذا وكذا قال اخبرني ابي رايك فقال لا تعجبون من هذا اخبرته عن
 ابن مسعود يسأني عن رأيي وديني اترعدي من ذلك والله لان الله اخبرني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج هذه الا تار كلها الدار مني واخرج التيمذي عن ابي السائب قال كنا عند
 وكيع فقال لرجل ممن ينظر في الراي اشهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول ابو حنيفة (هـ) انه
 منسوبة قال الرجل فانه قد روي عن ابراهيم التيمي انه قال الاشعار منسوبة قال رايك وكيعا غضب
 غضبا شديدا وقال اقول لك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقول قال ابراهيم ما احذثك بان
 نحبس ثم لا نخرج حتى نترع عن قولك وعن عبد الله بن عباس وعطاء ومجاهد ومالك بن انس
 رضي الله تعالى عنهم انهم كانوا يقولون ما من احد الا ما اخذ من كلامه ومردود عليه الا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وبالحجة فاما مهدوا الفقه على هذه القواعد فلم تكن مشكلة من المسائل
 التي تكلم فيها من قبلهم والتي وقعت في زمانهم الا وجدوا فيها احدا يشارفونهم فاما من سلا او مراسلا
 او موقوفا صحبا او سنا او صالحا لا اعتبارا او وجدوا ان من انار الشيوخين او سائر الخلفاء
 وقضاة الامصار وفهاء البلدان او استنباطا من محرم او اعلاء او اقتضاء فبسر الله لهم العمل بالسنة
 على هذا الوجه وكان اعظمهم شأنا او اسماهم رواية واعرفهم بالحديث من تبة واعظمهم فيها
 احمد بن محمد بن حنبل ثم اسحق بن راهويه وكان ترتيب الفقه على هذا الوجه يتوقف على جمع
 شيء كثير من الاحاديث والآثار حتى سئل احمد يكتفي الرجل مائة الف حديث حتى يفتي قال
 لا حتى قيل خمسمائة الف حديث قال ارجو كذا في غاية المنتهى ومراعاة الاقضاء على هذا الاصل
 ثم انشا الله تعالى فرنا آخر فرأوا اصحابهم قد كفوه مؤنة جمع الاحاديث ونهتد الفرقة
 على هذا الاصل فتفرعوا لقرون اخرى كثير الحديث الصحيح المجمع عليه من كبار اهل
 الحديث كيزيد بن هارون ويحيى بن سعيد القطان واحمد واسحق واهلهم وكجمع احاديث
 الفقه التي يني عليها فقهاء الامصار وعلما البلدان من اهلهم وكانوا يجمعون على كل حديث مما استحققه

وكثرة الأدلة والقائمة من الأحاديث التي لم يروها وطرقها التي لم يخرج من جهتها الأوائل مما
 فيه اتصال أو علو سند أو رواية قديمة عن قديمة أو حافظ عن حافظ أو نحو ذلك من المطالب العلمية
 وهو لا هم البخاري ومسلم وأبو داود وعبد بن حيد والدارمي وابن ماجه وأبو يعلى والترمذي
 والنسائي والدارقطني والحاكم والبيهقي والخطيب والديلمي وابن عسكروا أمثالهم وكان
 أوسعهم علما عندي وأفقههم تصنيفا وأشهرهم ذكر أرجال أربعة متقاربون في العصر أو لهم
 أبو عبد الله البخاري وكان غرضه تجميع الأحاديث الصحاح المستفيضة المتصلة من غيرها
 واستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها فصنف جامعهم الصحيح فوفى بمأثره وبلغنا أن رجلا
 من الصالحين وأحد رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامه وهو يقول مالك اشتغلت بغيره
 محمد بن إدريس وترك كتابي قال يا رسول الله وما كتابك قال صحيح البخاري لأنه قال
 من الشهرة والقبول درجة لا ترام فوقها وثانيهم مسلم التيساري فوفى تجميع البخاري
 الجميع عليها بين الحديث المتصلة المرفوعة مما ينسب منه السنة وأراد تقريرها في الأذهان
 وتسهيل الاستنباط منها فرتب ترتيبا جيدا وجمع طرق كل حديث في موضع واحد استوضح
 اختلاف المتن وشعب الأسانيد اصرح ما يكون وجمع بين الاختلافات فتردد لمن له معرفة
 بلسان العرب عذرا في الاعتراض عن السنة التي غيرها وثالثهم أبو داود السجستاني وكان همه جمع
 الأحاديث التي استدلل بها الفقهاء ودلت عليهم وبني عليها الأحكام علماء الأمصار فصنف سننه
 وجمع فيها الصحيح والحسن واللين الصالح للمعالي قال أبو داود وماذا كرت في كتابي حديثا
 أجمع الناس على تركه وما كان منها ضعيفا اصرح بضعفه وما كان فيه حجة يثبتها بوجه يعرفه
 الخافض في هذا الشأن وترجع على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب إليه ذاهب وذلك
 صرح الغزالي وغيره بأن كتابه كاف للجهل ورابعهم أبو عيسى الترمذي وكان له استحسن طريقة
 الشيخين حيث بين ما لوها وطريقه أبي داود حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب فجمع كتابا
 الظرفين وزاد عليها بيان مذاهب الصعابة والتأخير وقتها الأمصار فجمع كتابا جامعيا
 واختصر طرق الحديث اختصارا لطيفا ذكر واحد أو ما إلى ما عداه وبين آخر كل حديث
 من أنه صحيح أو حسن أو ضعيف أو منكر وبين وجه الضعف إن كان الطالب على بصيرة
 من آخره فيعرف ما يصح للاعتبار مما دون ذكره مستفيض أو قريب وذكر مذاهب
 الصعابة وفضلاء الأمصار وسمى من يحتاج إلى التسمية وكفى من يحتاج إلى التسمية فلم يدع
 خفاء من هو من رجال العلم وذلك يقال أنه كاف للجهل بمعنى الخفاء وكان إزاء هؤلاء في عصر
 مالك وسفيان وبعدهم قوم لا يكرهون المسائل ولا يؤمنون القيسية ويحرمون على الفقه
 جاء الذين فلا بد من شاعره وروايت حديث أبي صلى الله عليه وسلم والرفع إليه حتى
 قال الشعبي على من دون النبي صلى الله عليه وسلم أحب إليا فإن كان فيه زيادة أو نقصان كان
 على من دون النبي صلى الله عليه وسلم وقال إبراهيم أقول قال عبد الله وقال علقمة أحب إلي

وكان ابن ميمون اذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد وجهه وقال هكذا اوتيه
 وقال عمر بن الخطاب من اتصاف بالسكرانة فليكن الكوفة لكم فانهم قوم صالحون
 بالقرآن فأتواكم فبقولهم فبقولهم فبقولهم فبقولهم فبقولهم فبقولهم فبقولهم
 عليه وسلم فأتواكم فبقولهم فبقولهم فبقولهم فبقولهم فبقولهم فبقولهم
 قال ابن عيون كان الشعبي اذا جاءه شيء أتى وكان يراهم يقولون رسول الله عليه وسلم
 الدار من فوق فدون الحديث والفقه والمسائل من حاشيتهم يوقع من وجه آخر وذلك لئلا
 يكن عندهم من الأحاديث والآثار ما يندرون به على استنباط الفقه على الأصول التي انتسبوا لها
 أهل الحديث ولم تشرح مدورهم فنظروا في أقوال علماء البلدان وجمعها والبحث عنها واتهموا
 أنفسهم في ذلك وكانوا يعتقدون في أنهم في الدرجة العليا من التحقيق وكانت قلوبهم أميل
 شيء إلى أصحابهم كإقبال علقمة على أحد منهم أتت من عبد الله وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 إبراهيم أقمه من سالم ولولا فضل الصحبة لقلت علقمة أقمه من ابن عمر وكان عندهم من
 الفطنة والحدس وسرعة انتقال الذهن من شيء إلى شيء ما يقدرون به على تخرج جواب
 المسائل على أقوال أصحابهم وكل مبسر لما خلق له وكل حزب بما لديهم فرحون فهدوا الفقه
 على قاعدة التخرج وذلك أن يحفظ كل أحد كتاب من هو لسان أصحابه واعرفهم بأقوال
 القوم وأصحابهم نظرائهم في ترجيح في مسألة وجه الحكم فكلما سئل عن شيء واحتاج
 إلى شيء رأى فيه نظر من تصريحات أصحابه فإن وجد الجواب فيها أو انظر إلى عموم كلامهم
 فأجراه على هذه الصورة أو إشارة ضمنية لكلام فيها تنطبق منها وربما كان لبعض الكلام
 إجماع أو اقتضاء بفهم المقصود وربما كان للسؤال المصرح بها نظر يجعل عليها وربما نظروا
 في علم الحكم المصرح به بالتخرج أو بالسيرة والحدائق فاداروا حكمه على غير المصرح به وربما
 كان له كلامان لو اجتمعا على هيئة التباس الاقتراف أو الشرطي انتهى جواب المسئلة وربما
 كان في كلامهم ما هو معلوم بالمتال وإقامة غير معلوم بالحد الجامع المانع فيرجعون إلى أهل
 الشأن ويتكلفون تحصيل ذاتياته وترتيب حد جامع مانع له وضبط مبهمة وتبميز مشكله وربما
 كان كلامهم محتملا لوجهين فينظرون في ترجيح أحد المحتملين وربما يكون نصيب الدلائل
 للمسائل خفيا فيبينون ذلك وربما استدلل بعض المخرجين من فعل أنفسهم وسكوتهم ونحو ذلك
 فهذا هو التخرج وهو يقال له القول المخرج أو فلان كذا أو يقال على مذهب فلان أو على أصل فلان
 أو على قول فلان جواب المسئلة كذا أو كذا أو يقال هو لاه المحدثون في المذهب وعلى هذا
 الاجتهاد على هذا الأصل من قال من حفظه المنسوخ كان معتمدا أي وإن لم يكن له علم بالرواية
 أصلا ولا حديث واحد فوقع التخرج في كل مذهب فكثر فأى مذهب كان أصحابه مشهورين
 وسدا إليهم القضاء والافتاء واشتهرت تصانيفهم في الناس ودرسوا فساد ظاهرا انفسروا
 أقطار الأرض ولم يرل ينسركل حين رأى مذهب كان أصحابه خاملين ولم يولوا القضاء والافتاء

ولم يرغب فيهم الناس تدرس بعد حين واعلم ان التخرج على كلام الفقهاء وتسمع افظ
الحديث لسلك منها اصل اصيل في الدين ولمزل المحققون من العلماء في كل عصر يأخذون
بهما ففهم من يقل من ذوا يكثر من ذلك ومنهم من يكثر من ذوا يقل من ذلك فلا ينبغي ان يحمل
امر واحد منهم بما بالمرّة كما يفعله عامة القريضة واعلم الحق البحت ان بطايق احدهما بالآخر
وان يصير خلل كل بالآخر وذلك قول الحسن البصري سننكم والله الذي لا اله الا هو بينهم ما بين
الغالي والخيافي فمن كان من اهل الحديث ينبغي ان يعرض ما ينشأه وذهب اليه على راي
المجتهدين من التابعين ومن بعدهم ومن كان من اهل التخرج ينبغي ان يحصل من الدين
ما يحترز به من مخالفة المصريح الصحيح ومن ان يقول براه فيما فيه حديث او اثر بقدر الطاقة
ولا ينبغي قسمة ان يعمق في القواعد التي احكمها اصحابه وليست مما نص عليه الشارع فيرد به
حديثا او قياسا صحيحا كروا فيه اذ في شأبه الارسل والانتطاع كما فعله ابن حزم وحديث
تخرج للمعارف الشأبه الانتطاع في رواية البخاري على انه في نفسه متصل صحيح فان مثله انما
يصار اليه عند التعارض وكقولهم فلان اسقط حديث فلان من غيره فيرجعون حديثه على
حديث غيره لذلك وان كان في الآخر الف وجه من الوجهان وكان اهتمام جهود الرواة عند
الرواية بالمعنى رؤس المعاني دون الاعتبارات التي يعرفها المتعمقون من اهل العربية فاستدلوا لهم
بنحو القاء الروايات القديمة وكذا تأخيرها وصح ذلك من التعقيد وكثير ما يعبر الراوي الآخر عن
نلك القصص قياتي مكان ذلك الحرف بحرف آخر والحق ان كل ما يأتي به الراوي فظاهره انه كلام
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان ظاهر حديث آخر ودليل آخر وجب المصير اليه ولا ينبغي
لمخرج ان يخرج قول الا في نفسه نفس كلام اصحابه ولا يفهم منه اهل العرف والعلم باللفظة
ويكون بناء على تخرج مساطا او حمل ظهير المسألة عليها مما يختلف فيه اهل الوجوه وتعارض
الآراء ولو ان اصحابه سئلوا عن تلك المسئلة في عالمهم لوالا الظاهر على التغير لما عورجوا
عنه غير ما شرحه هو وانما جاز التخرج لانه في الحقيقة من تقليد المجتهد ولا يتم الاقياضهم من
كلامه ولا ينبغي ان يروى حديثا او اثرا بطايق عليه كلام القوم لقاعدة استخرجها هو واصحابه
كروى حديث المصنف او كلقاط سهم ذوى القربى فان رعاية الحديث اوجب من رعاية تلك
القاعدة المخرجة والى هذا المعنى اشار الشافعي حيث قال مهما قلت من قول او اصلت من اصل
فبلغكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قلت فالقول ما قاله صلى الله عليه وسلم
ومن شواهد ما نحن فيه ما صدر به الامام ابو سليمان الخطابي كتابه معالم السنن حيث قال رايت
اهل العلم في زماننا قد حصلوا امرين وانقسموا الى فرقتين اصحاب حديث واثر واهل فقه
ونظر وكل واحدة منهما لا تعبر عن ائمتنا في الحاجة ولا ينبغي عنها في ذلك ما هو من البيعة
والارادة لان الحديث بمنزلة الاساس الذي هو الاصل والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالفروع
وكل بناء لم يوضع على قاعدة اساس فهو متاهل وكل اساس خلا عن بناء هو متاهل فهو قعر وخراب

ووجدت هذين الفريقين على ما بينهم من التداق في الحقائق والتفارب في الميزان وعموم الحاجة
 من بعضهم إلى بعض وشهول الفاقة اللازمة لكل منهم إلى صاحبه أخوانا متحابين على سبيل
 الحق يلزم التناصر والتعاون غير منطاهرين فإما هذه الطبقة الذين هم أهل الحديث والآثر
 فإن الأكثرين إنما كثرهم الروايات وجمع الطرف وطلب القريب والشاذ من الحديث الذي
 أكثره موضوع أو مقلوب لا يراعون التدوين ولا يفهمون المعاني ولا يستنبطون سرها ولا
 يستخرجون ركازها وفقها ورعا عابوا الفضها وتناولوها بالظعن وادعوا عليهم بخالفه
 السنن ولا يعلمون منهم عن مبلغ ما أولوه من العلم فأصروا وبسوء القول فهم آخون وأما
 الطبقة الأخرى وهم أهل الفقه والنظر فإن أكثرهم لا يخرجون من الحديث الأعلى أقله ولا
 يكادون يميزون صحيحه من سفيهه ولا يعرفون جيدته من رديته ولا يعيرون بما بلغهم منه إن
 ينجوا به على خصوصهم إذا وافق مذاقهم التي يتبعونها ووافق آراءهم التي يعتقدونها وقد
 اصطالحوا على مواضع بينهم في قبول الخبر الضعيف والحديث المنقطع إذا كان ذلك قد اشهر
 عندهم ونمازوه الأسنن فيما بينهم من غير تثقف فيه أو يقين علم به فكان ذلك نزلة من الراوى أو جبا
 فيه وهو لا موقفا لله وإياهم لو سكتي لهم عن واحد عن رؤساء مذاهيهم وزعماء مجتهداتهم قول
 بقول باجتهاده من قبل نفسه طلبوا فيه الثقة واستبرأوا منه العهدة فتجد أصحاب مالك
 لا يعتقدون في مذهبه إلا ما كان من رواية ابن الناعم وأشهب وأضرابهم من تلامذته أصحابه فإذا
 جاءت رواية عبد الله بن عبد الحكم أو أضرابه لم يكن عندهم طائلا وترى أصحاب أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى لا يقبلون من الرواية عنه إلا ما سلكه أبو يوسف ومحمد بن الحسن والعلية من أصحابه
 والآخرة من تلامذته فإن جاءهم عن الحسن بن زياد أو زكريا أو ذوى روايته قول بخلافه لم يقبلوه
 ولم يتهودوه وكذلك تجد أصحاب الشافعي إنما يقولون في مذهبه على رواية المزني والربيع بن
 سليمان المرادي فإذا جاءت رواية أخرى من غيرهما لم يقبلوها ولم يفتقروا إليها ولم يفتقدوا إليها في
 أقوالهم وعلى هذا عادة كل فرقة من العلماء في أحكام مساذيبهم وأساليبهم فإذا كان هذا
 دأبهم وكانوا لا يقتنعون في أمر هذه الفروع والرواية عن هؤلاء المشيوخ إلا بالوثيقة والثابت
 فكيف يجوز لهم أن يتساهلوا في الأمر الأهم والخطب الأعظم وإن شواكلوا الرواية والنقل
 عن أمم الأئمة ورسول رب العزة الواجب حكمه اللازمة طاعته الذي يجب علينا التسليم
 لحكمه والاعتقاد لأمره من حيث لا نجد في أنضاحه رجما قضاء ولا في صدورنا غلاما من معنى
 إيمانه وأمنه أراهم إذا كان الرجل يتساهل في أمر نفسه ويسامح غرماه في حقه فيأخذ منهم
 الزيف ويغضى لهم من العيب هل يجوز له أن يفعل ذلك في حق غيره إذا كان تابعا عنه كولى
 الضعيف ووصي اليتيم ووكيل الغائب وهل يكون له ذلك منه إذ فعله الأخباة للعهد وأخفارا
 للذمة فهذا هو ذلك ما عيان حسن وأما عيان مثل ولكن أقواما عاهاهم استوصوا بطريق الحق
 واستطابوا له في ذلك الحظ واجبوا عجالة السبل فاختصروا طريق العلم واقتصروا على

تتف وحروف متفرقة من معاني اصول الفقه وهو ما عللوا وجعلوها شعاراً لأنفسهم في الرسم
برسم العلم واخذوا حاجته عند لقاء خصومهم ونصبوها ذريعة للغرض والجدال يشاطرون
بها ويتلاطمون عليها وعند ذلك يصاد عنها قد حكم الغالب بالحسد والبريز فهو القسبة
المدكور في عصره والرئيس الأعظم في يده ومصره هذا وقد وسوس لهم الشيطان حيلة
الطيفة وبلغ منهم مكيدة بليغة فقال لهم هذا الذي في أيديكم علم قصير وبضاعة مزجاة لا تفي
بمبلغ الحاجة والكفاية فاستعينوا عليه بالكلام وسألوه بمطعانات منه واستظهروا بأصول
المتكلمين يتبع للزمذهب الخوض وبجمال النظر فصدف عليهم ابليس ظنه واطاعه كثير منهم
والتبعوه الأقرىضامن المؤمنين في الرجال والعقول أين يذهب بهم وأنى يقدّمهم الشيطان
عن حقهم وموضع رشدهم والله المستعان انتهى كلام الخطابي

باب حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبيان سبب الاختلاف بين الأوائل والآخرين
في الانساب إلى مذهب من المذاهب وعدمه وبيان سبب الاختلاف بين العلماء في
كونهم من أهل الاجتهاد المطلق أو أهل الاجتهاد في المذهب والفرق بين هاتين المذاهبتين

أعلم أن الناس كانوا في المائة الأولى والثانية غير مجمعين على التقليد لمذهب واحد بعينه قال
ابوطالب المكي في فوت القلوب أن الكسب والمجموعات محدثة والقول بمذالات الناس والفتيا
بمذهب الواحد من الناس واتخاذ قوله والحكاية له في كل شيء والتعصبة على مذهبه لم يكن الناس
قد عاينوا ذلك في القرنين الأول والثاني انتهى بل كان الناس على درجتين العلماء العامة
وكان من خبر العامة أنهم كانوا في المسائل الاجماعية التي لا اختلاف فيها بين المسلمين أو بين جمهور
المجتهدين لا يفتنون إلا صاحب الشرع وكانوا يعلمون صفه الوضوء والغسل واحكام الصلاة
والزكاة ونحو ذلك من آياتهم أو معلمين بلادهم فمشون على ذلك وإذا وقعت لهم واقعة بالذرة
استفتوا فيها أي مفتوا بحدود من غير تعيين مذهب قال ابن الحسام في آخر السحرير كانوا
يستفتون مرة واحدة مرة غير غير ملتزمين مقبلاً واحداً انتهى وأما العلماء فكانوا على
مرتبتين منهم من آمن في تتبع الكتاب والسنة لا تار حتى حصل له بالقوة القريبة من
الفعل ملكة أن يتصف بفتيا الناس بغيرهم في الوقائع غالباً بحيث يكون جوابه أكثر مما
يتوقف فيه ويخص باسم المجتهد وهذا الاستعداد يحصل نارة باستفراغ الجهد في جمع الروايات
فانه ورد كثير من الاحكام في الاحاديث وكثير منها في آثار الصحابة والتابعين وتبع التابعين مع
ما لا يشك عنه العاقل انه ارف بالعلم من معرفة مواقع الكلام وصاحب العلم بالآثار من معرفة
طرق الجمع بين الفتايات وتزيب الدلائل ونحو ذلك كحال الامامين القدوين أحمد بن محمد
ابن حنبل واسحق بن راهويه وتارة باحكام طرق التخرج وضبط الاسول المروية في كل باب
باب عن مشايخ الفقه من الضوابط والقواعد مع حيلة صالحة من السق والآثار كحال الامامين

القديسين ابي يوحنا ومحمد بن الحسن ومنهم من حصل له من معرفة القرآن والسنة ما يمكن
 به من معرفة رؤس الفقه وامهات مسائله بأدلتها التفصيلية وحصل له غالب الراي ببعض
 المسائل الاخرى من ادلتها وتوقف في بعضها واحتاج في ذلك الى مشاوره العلماء لانه لم تكامل
 له الادوات كما تكامل للمجتهد المطلق فهو مجتهد في البعض غير مجتهد في البعض وقد نواز عن
 الصعاب والتأنيب انهم كانوا اذا بلغهم الحديث يجدون به من غير ان يلاحظوا شرطاً وبعد
 التأنيب ظهر فيه المذهب المجتهدين بأعيانهم وقل من كان لا يعتقد على مذهب مجتهد بعينه وكان
 هذا هو الواجب في ذلك الزمان وسبب ذلك ان المشتغل بالفقه لا يخلو عن حالتين احدهما ان
 يكون اكبرهم معرفة المسائل التي قد اجاب فيها المجتهدون من قبل من ادلتها التفصيلية
 ونقدتها وتنقيح اخذها وترجيح بعضها على بعض وهذا امر جليل لا يتم له الا بامام ياتى به
 فذكرني معرفة فرغ من المسائل وايراد الدلائل في كل باب باب فبين عين به في ذلك ثم يستقل بالنقد
 والترجيح ولولا هذا الامام صعب عليه ولا معنى لارتكاب امر صعب مع امكان الامر السهل
 ولابد لهذا المشتد ان يستحسن شيئاً ما سبق اليه امامه ويستدرج عليه شيئاً فان كان
 استدراكه اقل من موافقته عدم اصحاب الوجوه في المذهب وان كان اكثر لم يعد تفرد
 وجهها في المذهب وكان مع ذلك منسباً الى صاحب المذهب في الجهة مما تازا عن تأنيب الامام آخر في
 كثير من اصول مذهبه وفروعه ووجد مثل هذا بعض مجتهدات لم يسبق الجواب فيها اذ الوقائع
 متتالية والباب مفتوح في اخذها من الكتاب والسنة وآثار السلف من غير اعتداد على امامه
 واستنباطه بالنسبة الى ما سبق بالجواب فيه وهذا هو المجتهد المطلق المنتسب وثانيهما ان يكون
 اكبرهم معرفة المسائل التي يستقبحه المستفون بمالم يكلم فيه المتقدمون وحاجته الى امام
 ياتى به في الاصول المهمة في كل باب اشدهم حاجة الاولى لان مسائل الفقه متعاقبة
 متتابعات فروعها تتعلق بأهماتها فلما ابتدأ هذا المتقدم اهملهم وتنقيح افواههم لكان منظرها
 لا يطقه ولا ينفرغ منه طول عمره فلا سبيل له الى باب الا ان يحمل النظر فيما سبق فيه وينفرغ
 للتقاريع وقد يوجد مثل هذا استدراك على امامه بالكتاب والسنة وآثار السلف والقياس
 فكيف يقبله بالنسبة الى موافقته وهذا هو المجتهد في المذهب واما الحالة الثالثة وهي ان ينفرغ
 جهده اولا في معرفة اولية ما سبق اليه ثم ينفرغ جهده ثانيا في التفريع على ما اختاره
 واستحسنه فهي حالة بعيدة غير واقعة بعد العهد عن زمان الوحي واحتياج كل عالم في كثير مما
 لا بد له في علمه الى من مضى من روايات الاحاديث على تشعب متواليها وطرقها ومعرفة مراتب
 الرجال ومراتب صحة الحديث وضعفه وجمع ما اختلف من الاحاديث والآثار التي لم يأتها
 الفقه منها ومن معرفة غريب اللغة واصول الفقه ومن رواية المسائل التي سبق التكلم فيها
 من المتقدمين مع كثرتها جسد اوتيا بينها وانتلافها ومن توجيه افكاره في تميز تلك الروايات
 وعرضها على الأدلة فاذا انقضى عمره في ذلك كيف يوفي حتى التقاريع بعد ذلك والنفس

الإنسانية وإن كانت ركية لها حد معلوم تعجز عما وراءه وأما كان هذا أميرا للطرز الأول
من المجتهدين حين كان العهد قريبا والعلوم غير متشعبة على أن لم ينسر ذلك أيضا لأنفس من قبله
وهم مع ذلك كانوا عبيدين عما ينهونهم عنه دين عليهم واستكن لكثرة تصرفاتهم في العلم ساروا
مستقلين وبالجملة فالنذهب للمجتهدين سر اللهم الله تعالى العلماء تبعهم عليه من حيث يشعرون
أولا ثم هرون ومن شواهد ما ذكرناه كلام الفقيه ابن زياد الشافعي البجلي في فتاواه حيث
سئل عن مسئلتين أجاب فيهما بالقبضي بخلاف مذهب الشافعي فقال في الجواب أنك لا تعرف
توجيه كلام القبضي ما لم تعرف قدر رتبته في العلم فإنه امام مجتهد مطلق منتسب غير مستقل من اهل
التخريج والتزجيح واعني بالمنتسب من له اختيار وتزجيح يخالفه الرجوع في مذهب الامام
الذي ينتسب اليه وهذا حال كثير من جهابذة اكابر اصحاب الشافعي من المتقدمين والمتأخرين
وسأفني ذكرهم وترتيب درجاتهم ومن نظم القبضي في سلك المجتهدين المطلقين المنتسبين
تلميذه الولي ابو زرعة فقال قلت مرة لتبختنا الامام القبضي ما تخصص به الشيخ في الدين السبكي
عن الاجتهاد وقد اكتمل اليه وكيف بذلك قال ولم اذكره هو أي شيخه القبضي استعياه منه
لما ردت ان ارب على ذلك فسكت فقلت فاعندني ان الامتناع من ذلك الا لو ظائف التي قد ردت
للفقه هاء على المذاهب الاربعة وان من خرج عن ذلك واجتهد لم ينله شيء من ذلك وحرم ولاية
القضاء وامتنع الناس من استغنائهم ونسب اليه البدعة فقسم ووافقتني على ذلك انتهى قلت اما ان
فلا اعتد وان المانع لهم من الاجتهاد ما اشار اليه عا شامنتهم العلي عن ذلك وان يتركوا الاجتهاد
مع قدرتهم عليه لغرض القضاء او الاسباب هذا ما لا يجوز لاحد ان يعتقد فيه وقد تقدم ان
الراجح عند الجمهور وجوب الاجتهاد في مثل ذلك كيف شاغ الولي نسبتهم الى ذلك ونسب القبضي
الى موافقته على ذلك وقد قال الجلال السيوطي في شرح التبيين في باب الطلاق ما نقله وما وقع
للائمة من الاختلاف من غير الاجتهاد فيصحبون في كل موضع ما ادى اليه اجتهادهم في ذلك
الوقت وقد كان المصنف يعني صاحب التبيين من الاجتهاد بالمثل الذي لا ينكر وصرح غير واحد
من الائمة بانه وابن الصباغ وامام الحرمين والقراي بالضرورة الاجتهاد المطلق وما وقع في فتاوى
ابن الصلاح من انهم بلغوا رتبة الاجتهاد في المذهب دون المطلق فمراده انهم كانت لهم درجة
الاجتهاد المنتسب دون المستقل وان المطلق كما تقدم هو في كتابه آداب الفتيا والنووي في شرح
المقام نوعان مستقل وقد قدم من رأس الادب ما يمكن وجوده ومنتسب وهو ياتي الى ان
ثاني اشراط الساعة الكبرى ولا يجوز انقطاعه شرعا لأنه فرض كفاية ومنى قصر اهل عصر
حتى تركوه انما كلهم وعصوا أسرارهم كما صرح به الاصحاب منهم الماوردي والرويان في
البحر والبحري في التهذيب وغيرهم ولا ينادى هذا الفرض بالاجتهاد المقتصد كما صرح به ابن
الصلاح والنووي في شرح المذهب والمستهة ميسرة في كتاب المذهب الرد على من استدل الى
الارض وجهل ان الاجتهاد في كل عصر فرض ولا يخرج هؤلاء من الاجتهاد المطلق المنتسب من

كونهم شافعية كما صرح به النووي وابن الصلاح في الطبقات ونسبه ابن السبكي وهذا استغفروا
 في المذهب كتبوا قوا وقد اوتوا واولوا وظائف الشافعية كما في المصنف وابن الصباغ تدریس
 النظامية بيداد وولي امام الحرمین واقرا الى تدریس النظامية بنسب خود وولي ابن عبد السلام
 الجايية والطاهرية بالقاهرة وولي ابن دقيق العيد الصلاحية بالمجاردة لمشم دامنا الشافعي
 رضي الله عنه والفاضلية والكاملية وغير ذلك امامن بلغ رتبة الاجتهاد المستقل فانه يخرج
 بذلك عن كونه شافعي ولا ينقل اقواله في كتب المذهب ولا اعلم احدا بلغ هذه الرتبة من
 الاصحاب الا ابا جعفر بن جرير الطبري فانه كان شافعي ثم استقل بمذهب ولما قال
 الرافعي وغيره ولا يعد تفرده وجه في المذهب انتهى وهي عندي احسن مما سلكه الولي ابو زرعة
 رضي الله عنه الا ان كلامه يقتضي ان ابن جرير لا يعد شافعي وهو مردود فقد قال الرافعي
 في اول كتاب الزكاة من الشرح نفرد ابن جرير لا يعد وجه في مذهبنا وان كان معدودا في
 طبقات اصحاب الشافعي قال النووي في التهذيب ذكره ابو عاصم المداي في التفهيم الشافعية
 فقال هو من اقراد علمائنا واخذ فقه الشافعي على الربيع المرادي والحسن الزعفراني انتهى
 ومعنى انسابه الى الشافعي انه جرى على طريقته في الاجتهاد واستقر الادلة وترتيب بعضها
 على بعض ووافق اجتهاده واذا خالف احيا لم يبال بالاختلاف ولم يخرج عن طريقته الا في مسائل
 وذلك لا يقدح في دعوته في مذهب الشافعي ومن هذا القيل محمد بن اسمعيل البخاري فانه
 معدود في طبقات الشافعية ومن ذكره في طبقات الشافعية الشيخ تاج الدين السبكي وقال انه
 فقه بالحميدي والحميدي نفسه بالشافعي واستدل شيخنا العلامة على ادخال البخاري في
 الشافعية بذكره في طبقاتهم وكلام النووي الذي ذكرناه شاهد له وذكر الشيخ تاج الدين
 السبكي في طبقاته ما لفظه كل تخرج اطاعته المخرج اطلاقا فظهر ان ذلك المخرج ان كان من سلب
 عليه المذهب والتقليد كالشيخ ابي حامد والقفال معد من المذهب وان كان ممن يكثر خروجه
 كالحمديين الاربعة يعني محمد بن جرير ومحمد بن خزيمة ومحمد بن نصر المروزي ومحمد بن المنذر
 فلا يعد اما المزني وبعده ابن شريح فبين الدرجتين لم يخرجوا خروجه الحمديين ولم يتقيدوا بقيد
 العراقيين والخراسانيين انتهى وذكر السبكي في طبقاته الشيخ ابا الحسن الاشعري امام اهل السنة
 والجماعة وقال انه معدود من الشافعية فانه فقه بالشيخ ابي اسحق المروزي انتهى قول ابن
 زياد ومن شواهد ما ذكره ايضا في كتاب الانوار حيث قال والمنسوبون الى مذهب الشافعي
 واي حيفة ومالك واحدا مناصف ائمتها اعمام وتقليد هم الشافعي متفرع على تقليد المنسوب
 الثاني بالاعتون الى رتبة الاجتهاد والمجتهد لا يقدح مجتهدا وانما ينسبون اليه لمخرجهم على طريقته
 في الاجتهاد واستعمال الادلة وترتيب بعضها على بعض الثالث المراسلون وهم الذين لم يبلغوا
 درجة الاجتهاد لكنهم وفقوا في اصول الامام وحكموا من قياس ما لم يجدوه منصوصا على ما نص
 عليه وهو لا يعد مقادون له وكذا من يأخذ قولهم من العوام والمشهور انهم لا ينادون في انفسهم

لانهم يعتقدون ان كلام الاقوال فان قلت كيف يكون شيء واحد غير واجب زمان واجبا في
 زمان آخر مع ان الشرع واحد فليس قولك لم يكن الا في زمان واحد بالجهل المستقل واجبا ثم صار واجبا
 الاقوال متناقضا متناقبا قلت الواجب الاصل هو ان يكون في الامة من يعرف الاحكام الشرعية
 من ادلتها التفصيلية اجمع على ذلك اهل الحق ومعرفة الواجب واجبة فاذا كان الواجب طريق
 متعددة وجب تحصيل طريق من تلك الطرق من غير تعيين واذا تعين له طريق واحد وجب ذلك
 الطريق بخصوصه كما اذا كان الرجل في محصة شديدة يخاف منها الهلاك وكان يدفع محصنه طريق
 من شراء الطعام والتقاط الفواكه من الصحراء او اسطيان ما يتقوت به وجب تحصيل طريق من
 هذه الطرق لا على التعيين فاذا وقع في مكان ليس هنالك مسيل ولا فواكه وجب عليه بدل المال في
 شراء الطعام وكذلك كان للسلف طريق في تحصيل هذا الواجب وكان الواجب تحصيل طريق
 من تلك الطرق لا على التعيين ثم انبت تلك الطرق الا طريق واحد فوجب ذلك الطريق
 بخصوصه وكان السلف لا يكتبون الحديث ثم صار يومنا هذا كتابة الحديث واجبة لان رواية
 الحديث لا سبيل لها اليوم الا معرفة هذه الكتب وكل السلف لا يشتغلون بالنحو واللغة وكان
 لسانهم عربيا لا يحتاجون الى هذه الفنون ثم صار يومنا هذا معرفة اللغة العربية واجبة بعد
 العلم بعربي العرب الاول وشواهد ما نحن فيه كثيرة جدا لو علمي ان الله ليس وجوب التقليد
 لامام بعينه فانه قد يكون واجبا لو لا يكون واجبا فاذا كان انسان جاهل في بلاد الهند او بلاد
 ما وراء النهر وليس هنالك عالم شافعي ولا مالكي ولا حنفي ولا كتاب من كتب هذه المذاهب وجب
 عليه ان يقلد المذهب الذي حنيفة ويحرم عليه ان يخرج من مذهبه لانه جالس في مجلس
 الشريعة ويبنى سداهم لا بخلافها فاذا كان في الحرم فانه متبصر له هنالك معرفة جميع
 المذاهب ولا يكفيه ان يأخذ بالظن من غير ثقة ولا ان يأخذ من السنة العوام ولا ان يأخذ من
 كتاب غير مشهور كما ذكر كل ذلك في النهر الفائق شرح كثر الدقائق واعلم ان الجهد المطلق من
 جمع خمسة من العلوم قال النووي في المنهاج وشروط القاضي مسلم مكلف حرز كرم الله وجهه
 بصري نال كلف مجتهد وهو ان يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالاسكام وخاصة وعامة ومجته
 ومبينه وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة وغيره والمتصل والمرسل وحال الرواية قوة وضعفا
 واسان العرب لغة ونحوها واقوال العلماء من الصحابة ومن بعدهم اجاطوا واختلافوا في ان
 بأقواعه ثم اعلم ان هذا المجتهد قد يكون مستقلا وقد يكون منتسبا الى المستقل والمستقل من امتاز
 عن سائر المجتهدين بثلاث خصال كما ترى ذلك في الشافعي ظاهرا اتمها ان يتصرف في الاصول
 والقواعد التي يستنبط منها الفقه كما ذكر ذلك في اوائل الام حيث عد صنيع الاوائل في استنباطهم
 واستدلالهم عليهم وكما انهم يشبهوا بظاهر محمد بن ابراهيم الذي عن مشايخه المسكين الشيخ
 حسن بن علي العجمي والشيخ احمد النخعي عن الشيخ محمد بن العلاء الباهلي عن ابراهيم بن

ابراهيم الثاني وعبد الرزاق الطبراني عن الجلال بن فضل السيوطي عن ابي الفضل المرحاني
 اجازة عن ابي الفرج النعماني عن يونس بن ابراهيم الديلمي عن ابي الحسن بن البقر عن
 الفضل بن سهل الاسفرائيني عن الحافظ الجعفي عن بكر بن عبد الله بن علي الخطيب عن ابي الحسن بن محمد بن يعقوب
 الحافظ حدثنا ابو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان حدثنا عبد الله بن محمد بن يعقوب
 حدثنا ابو حاتم بن الرازي حدثني يونس بن عبد الاعلى قال قال محمد بن ادريس الشافعي الاصل
 قرآن وسنة فان لم يكن قتياس عليه او اذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وصح الاسناد منه فهو سنة والاجماع اكبر من الخبر المفرد والحديث على ظاهره وانما احتل
 المعاني فاشبه منها ظاهره ولا فاهيه واذا تكافأت الاحاديث فاحتجها اسنادا اولاه او ليس المنقطع
 بشئ ما عدا منقطع ابن المنبج ولا يفتن اسل على اسل ولا يقال للاسل ثم وكيف وانما يقال
 للفرع لم فاذا صح قياسه على الاصل مسح وقامت به الطبعة انتهى وثانيهما ان يجمع الاحاديث
 والآثار فيحصل احكامها وينبى لاعتدال قمتها منها ويجمع مختلفها وترجيح بعضها على بعض
 ويعين بعض محتملها وذلك فريضة من ثلثي علم الشافعي في اري والله اعلم وثالثها ان يفرع
 التقاريع التي ترد عليه مما لم يسبق بالجواب فيه من افرد المشهور لها بالخبر وبالجملة فيكون
 كثيرا التصرفات في هذه الحاصل فاقطع على اقراءه سابقا في حلبة زهانه ميرزا في مسداته
 وعصمة رابعة انزلها وهي ان ينزل الله القبول من السماء فاقبل الى علمه جماعات من العلماء من
 المفسرين والمحدثين والاسولين وفانما كتب الفقه وبعضه على ذلك القبول والاقبال فيردون
 مطاوعة حتى يستل ذلك في صميم القلوب والمجتهد المطلق المنسوب هو المفتدي المسلم في الحقيقة
 الاولى الجارية مجراه في الحقيقة الثانية والمجتهد في المذهب هو الذي مسلم منه الاولى والثانية
 وجري مجراه في التصريح على منهاج تقاريعه ولضرب ذلك مثلا فنقول كل من تطيب في
 هذه الازمنة المتأخرة اما ان يكون مفتدي باطباء اليونان او باطباء الهند فهو بمنزلة المجتهد
 المستقل ثم ان كان هذا المتطيب قد عرف في خواص الادوية والامراض وكيفية ترتيب
 الاثرية والمعالجين بعقله بان تنبى لذلك من تنبيههم حتى صار على يقين من امره من غير تقليد
 واقتدر على ان يفعل كما فعلوا فيعرف خواص العقاقير التي لم يسبق بالتكلم فيها وبيان اسباب
 الامراض وعلاماتها ومعالجاتها مما لم يرصده السابقون وزاحم الاوائل في بعض ما تكلموا
 ذلك منه او اكثر فهو بمنزلة المجتهد المطلق المنسوب وان سلم ذلك منهم من غير يقين كامل وكان
 اكثرهم توليد الاثرية والمعالجين من تلك القواعد الممهدة كما ذكر منطبي هذه الازمنة
 المتأخرة فهو بمنزلة المجتهد في المذهب وكذلك كل من ظلم الامر في هذه الازمنة اما ان يقضى
 في ذلك باشعار العرب ومختار اوزانهم وقوافيهم واساليب فصائدهم او باشعار العجم فهو بمنزلة
 المجتهد المستقل ثم ان كان هذا الشاعر مخترا لافانواع من الغزل والشبيب والمدح والمجور والوعظ

وأقرب العجب العجيب في الاستعارات والمبدع ونحوها مما لم يسبق إلى مثله بل نبيه لذلك من
 بعض صنائعهم فاختاروا نظير وقاس الشيء بالشيء واقصد على أن يختار عجزا لم يشكلم فيه من
 قبله واسلويا جديدا كتنظيم المتنوى والرابع ورعاية الرديف اعني كلمة تامة يعيدها في كل بيت
 بعد التافية بفعل كل ذلك في الشعر العربي فهو بمنزلة الجند المطلق وان لم يكن مخترا وانما يبيع
 طرفهم فقط فهو بمنزلة الجند في المذهب وهكذا الحال في علم التفسير والتصوف وغيرهما من
 العلوم (فان قلت) ما السبب في ان الاول لم يشكلموا في اصول الفقه كثير كلام فلما انت الشافعي
 تشكلم فيها كلاما شافيا وافادوا جاد (قلت) سببه ان الاول كل يجمع عند كل واحد منهم
 احاديث لمده وآثاره ولا يجمع احاديث البلاد فاذا عارضت عليه الادلة في احاديث بلدكم في
 ذلك التعارض ينزع من الفراسة بحسب ما يسر له ثم اجتمع في عصر الشافعي احاديث البلاد
 جميعها فوقع التعارض في احاديث البلاد ومختارات فقهاها امرتين مرة فهاين احاديث بلد
 واحاديث بلد آخر ومرة في احاديث بلد واحد فهاينها وانقص كل رجل شيعة فصاراى من
 الفراسة قانص الحرف وكثر الشعب وجمع على الناس من كل جانب من الاختلافات فلم يكن
 بحساب فيقوم متعير بن مذهبين لا يستطيعون سبلا حتى جاءهم تأييد من ربهم فاهل الشافعي
 فواعد جمع هذه الخلافات وفتح لمن بعده بابا واي بابا فغرض المذهب المطلق المنسوب في
 مذهب الامام ابي حنيفة عبد المنة الثالثة وذلك لانه لا يكون الا محمدا تاجهزوا واشتغالهم علم
 الحديث قليل قديما وحديثا وانما كان فيه المجتهدون في المذهب وهذا الاجتهاد اراد من قال
 ادنى الشروط للجهت حفظ المبسوط وقل المجتهد المنسوب في مذهب مالك وكل من كان منهم لمذه
 المنزلة فانه لا بعد تقردهم وجهها في المذهب كافي عمرو المعروف بابن عبد البر والقاضي ابي بكر بن
 العربي واما مذهب احمد فكان قديما قديما وحديثا او كل فيه المجتهدون طبقة بعد طبقة الى ان
 انقرض في المائة التاسعة واخضع المذهب في كثير البلاد اللهم الا باس قليلون بعصر بغداد
 ومنزلة مذهب احمد من مذهب الشافعي منزلة مذهب ابي يوسف ومحمد من مذهب ابي حنيفة
 الان مذهبه لم يجمع في التدين مع مذهب الشافعي كادون مذهب ما مع مذهب ابي حنيفة
 فذلك لم يعد مذهبيا واحدا فيما ترى والله اعلم وليس تدوينه مع مذهبه تعريزا على من تلقاهما على
 وجههما واما مذهب الشافعي فاكثر المذاهب مجتهدا مطلقا ومجتهدا في المذهب واكثر المذاهب
 اصوليا ومنكلموا او فقهيا مفسر القرآن وشارحا للحديث واشدها استنادا ورواية واقواها ضبطا
 لنصوص الامام واشدها عناية بين اقوال الامام ووجوه الاحكام واكثرها اعتناء بترييع بعض
 الاقوال والوجوه على بعض وكل ذلك لا يخفى على من مارس المذاهب واشتغل بها وكان اوائل
 اصحابه يفتنون بالاجتهاد المطلق ليس فيهم من يخلده في جميع مجتهداته حتى نشأ ابن مريح
 فأسس قواعد التقليد والتخرج ثم جاء اصحابه يشون في سبيله ويتسجون على منواله ولذلك بعد
 من المجتهدين على راس المسابن والله اعلم ولا يخفى عليه ايضا ان مادة مذهب الشافعي من

لا حديث والا تار مدونة مشهورة مخدومة ولم يتفق مثل ذلك في مذهب غيره من مادة مذهب
كتاب الموطأ وهو وان كان متقدما على الشافعي فان الشافعي بنى عليه مذهب وصحيح
البخاري وصحيح مسلم وكتابي داود والترمذي وابن ماجه والدارمي ثم سند الشافعي
وسنن النسائي وسنن الدارقطني وسنن البيهقي وشرح السنة للبيهقي اما البخاري فانه وان كان
منسباً الى الشافعي موافقاً له في كثير من الفقه فقد خالفه ايضا في كثير ولذلك لا يعد ما تفرده من
مذهب الشافعي واما داود والترمذي فهما يجتهدان منسبان الى احمد واسحق وكذلك ابن
ماجه والدارمي فيما يرى والله اعلم واما مسلم والعباس الاصم جامع سند الشافعي والذين
ذكرناهم بعدهم متفردون لمذهب الشافعي يناضلون دونه واذا سطت بما ذكرناه انضج
عنده ان من حاد مذهب الشافعي يكون محررا من مذهب لا يجهاد المطابق وان علم الحديث
وقد ادى ان يصح لمن لم يطفل على الشافعي وصحابه رضي الله تعالى عنهم
وكن حاشيتهم على ادب فلا يرى شافعا سوى الادب

باب حكاية ما حدث في الناس بعد المائة الرابعة

ثم بعد هذه القرون كان من اسخرون قد عوا عينا وشا لا وحدث فيهم امور منها الجدال والخلاف
في علم الفقه وتفصيله على ما ذكره العزالي انما تعرض عنهم الخلافاء الراشدين المهديين
افضت الخلافه الى قوم تولوها غير استعفاف ولا استئلال علم الشافعي والاحكام فاضطروا
الى الاستعانة بالقضاة والى استصعابهم في جميع احوالهم وقد كان بنى من العلماء من هو
متمسك على الطراز الاول وملازم صف الدين فكانوا اذا طلبوا امر بوا وعرضوا فترأى أهل
تلك الاعصار غير العلماء واقبال الأئمة عليهم مع اعراضهم فاشترى الطلاب العلم فوسيل الى
بيل الامر ودرك الجاه فاصبح الفقهاء بعد ان كانوا مطوبين طائفتين وحدثان كانوا اضره
بالاعراض من السلاطين اذ لا يبال عليهم الامن وقفه الله وقد كان من قبلهم قد صنف الناس
في علم الكلام واكثروا القائل والقبيل والابرار والجواب وتجهيد طريق الجدال وقع ذلك منهم
موقع من قبل ان كان من الصدور والملوك من مالت فيه الى المناظرة في الفقه وبيان الاولى
من مذهب الشافعي واي حقيقه فترك الناس الكلام وفنون العلم واقتلوا على المسائل الخلافية
بين الشافعي واي حقيقه على الخصوص وساهلوا في الخلاف مع مالك وسفيان واحمد بن حنبل
وغيرهم ورجحوا ان غرضهم استنباط دقائق الشرع وتقرير عمال المذاهب وتجهيد اصول الفناوى
واكثر وافيا النصائيف في الاستنباطات ورجحوا فيها انواع الحادلات والنصائيفات وهم
متفردون عليه الى الآن لسندى ما الذي قد رآه تعالى فيها بعد ما من الاعصار انتهى حاصله
واعلم اني وجدت اكثرهم يرجحون ان بناء الخلاف بين اي حقيقه والشافعي على هذه اصول
المذكورة في كتاب البرزوى ويصوه وانما الحق ان اكثرها اصول مخرجة على قوتهم عندى
ان المسألة القائمة ان الخاص ميبى ولا يلحقه البيان وان لزيادة نسخ وان العلم نظمي كالخاص

وان لا ترجع كرامة الرواة والله لا يحب العمل بحديث غير الفقيه اذا استدل به الراي ولا عبرة
بمفهوم الشرط والوصف اصلا وان موجب الامر هو الوجوب البتة ومثال ذلك اصول بحر حجة
على كلام الانسفة وانها لا تصح بها روايت عن ابي حنيفة وسأله عنه وان لم يثبت المحافظة عليها
والشكاف في جوابه غير ذلك من صنائع الفقه الذين في استنباطهم كاي فقه البرزوي وغيره
لحق من المحافظة على خلافها وطلوبها عنهما ورد عليه مثاله انهم اصلوا ان الخاص مبين فلا يلحقه
البيان وخبر جوه من صحيح الاوائل في قوله تعالى واسجدوا او اركعوا وقوله صلى الله عليه وآله
وسلم لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود حيث لم يفتوا غير نسبة
لافتتان ولم يجزوا الحديث بالآية فورد عليهم مسبقهم في قوله تعالى واسجدوا او اركعوا
وسمعه صلى الله عليه وآله وسلم على ناصيته حيث جعلوه باناء قوله تعالى الرانية والرائي فالجواب
الآية وقوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا ايته وقوله تعالى حتى تكسح زواجره ومأخذه
من البيان بعد ذلك ككفو الجواب كما هو من كور في كتبهم وانهم اصلوا ان العام قطعي
كخاص وخبر جوه من صحيح الاوائل في قوله تعالى فافروا ما تيسر من القرآن وقوله صلى الله
عليه وسلم لا صلاة الا بخاتمة الكتاب حيث لم يجعلوه مخصصا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
فما سقت العيون العشر الحديث وقوله صلى الله عليه وآله وسلم باس فيادون خفة اوسى
سارفة حيث لم يخصصوه بخبر ذلك من مواد ثم ورد عليهم قوله تعالى فاستسبر من الهدى واعا
هو الشاة فافروا بيان النبي صلى الله عليه وسلم فككفوا في بطو امير كذلك سألوا ان لا عبرة
بمفهوم الشرط والوصف وخبر جوه من صحيحهم في قوله تعالى فمن لم يسطع منكم طولا الآية ثم
ورد عليهم كثير من صنائعهم كقوله صلى الله عليه وسلم في الالي السائمة ذكاة فككفوا في الجواب
واصلوا انه لا يجب العمل في حديث غير الفقيه اذا استدل به الراي وخبر جوه من صحيحهم
في ترك حديث المصراة ثم ورد عليهم حديث انتهت حديث علم فساد الصوم بالاكل ناسبا
فته ككفوا في الجواب وامثال ما ذكرنا كثير لا يخفى على المتبحر ومن لم يتبع لاستكفبه الاطالة
فضلا عن الاشارة وكفى بالدلالة على عدائهم المحققين في مسئلة لا يجب العمل بحديث من
اشهر بالضبط واحد القدون الفقه اذا استدل به الراي كحديث المصراة ان هذا ما ذهب عيسى
ان ابان واشاره كثير من المتأخرين وذهب السكروحي وجمعة كثير من العلماء الى عدم التزام
فته الراي لتقديم الخبر على القياس وقالوا لم يندل هذا القول عن اصحابنا بل المنقول عنهم ان
خبر الواحد مقدم على القياس لا ترى انهم يحملوا خبراى مريرة رضى الله عنه في الصائم اذا اكل
او لم يمس ماء او ان كان مخالفا لقياس حتى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لولا الرواية اقلت بالقياس
ورشدنا ايضا اختلافهم في كثير من النسخ بجوات اخذوا من صنائعهم ورد بعضهم على بعض
ووجدت بعضهم يرون جميع ما يوجد في هذه الشروح لطويلة وكتب الفناوى الضخمة
فهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وما حوسبه ولا يعرف بين القول المخرج وبين ما هو قول في

الحليفة ولا يحصل معنى قولهم على تخريج السكر حتى كذا وعلى تخريج الطحاوي كذا ولا يجوز
 بين قولهم قال أبو حنيفة كذا وبين قولهم جواب المسئلة على قول أبي حنيفة وعلى أصل أبي
 حنيفة كذا ولا يصح في المقالة المحققون من الحنفية كابن الإمام وابن نجيم في مسألة العشر في
 العشر ومسألة اشتراط العدل من الماء قبل في التيمم وأما لهما أن ذلك من تخريجات الاسحاب
 وليس مذهبنا في الحقيقة ووجدت بعضهم يزعمون مذهبنا مذهب على هذه المخاويرات الجديدة
 المذكورة في ميسرة السرخسي والظاهر أن ذلك لا يعلم أن أول من أظهر ذلك فيهم
 المعز لم يولد عليه مذهبهم ثم استنبط ذلك المتأخرون توسعا وتضييضا لأذهان الطالبين
 ولغير ذلك والله أعلم وهذا القسمة والتشكيك لا يحل كثير منها بما عهدناه في هذا الكتاب
 ووجدت بعضهم يزعمون هناك فرق بين لاثبات ظاهرا بظاهر أهل الرأي وإن كل من فاس
 واستنبط فهم من أهل الرأي كلا بل ليس المراد بالرأي نفس الفهم والعقل فان ذلك لا يفتل من
 أحد من العلماء ولا الرأي الذي لا يفتل على سنة أسلافه لا يتعلمه مسلم السنة ولا الفسدة على
 الاستنباط والقياس فإن أحد والسحق بل الشافعي أيضا ليسوا من أهل الرأي بالاتفاق وهم
 يستنبطون ويتيسرون بل المراد من أهل الرأي قوم توجوهوا هذه المسائل المصع عليها من المسائل
 أو بين جمهورهم أي التخرج على أصل رجل من المتقدمين وكان كثير منهم حل الظاهر على
 الظاهر والرأي أصل من الأصول دون تتبع الأحاديث والآثار والظاهر من لا يقول
 بالقياس ولا بالآثار الصعابة والتأخير كذا ودوا بن حزم وبنيهما المحققون من أهل السنة كأحمد
 وسحق منهم أنهم إنما اتوا بالتقليد ودب التقليد في صدورهم ديب الفل وهم لا يتعمرون وكان
 سب ذلك تراحم الفقهاء وتجادلهم فيما بينهم فأنهم لم يوقع فيهم المزاخمة في القوى كان كل من
 أفتى بشيئ نوقض في ذمه مودعه فتم ينقطع الكلام إلا المصير إلى نصير على رجل من المتقدمين
 في المسئلة وبخاصة في الفضاة فإن الفضاة لما طار كثيرا ولم يكونوا اعتناء لم يقبل منهم إلا ما لا
 يربب العامة فيه ويكون فيه أقدم من قبل ويحتاج إلى رؤس الناس واستفتاء الناس من
 لأعلمه بالحديث ولا طريقتي التخرج كثير في ذلك ظاهرا في كثير المتأخرين وقديمه عليه
 ابن الإمام وغيره وفي ذلك الوقت يعني غير المتقدمين وفي ذلك الوقت يعني أعلی العصب والحق
 أن كثير من اختلاف الفقهاء لأسباب في المسائل التي ظهر فيها أقوال الصعابة في الجائز
 كتكثير الشمر بين وتكثيرات العبدية وتكثير المحرم وتكثيرات عيسى وإن مبعود
 والافتاء بالسمعة وآمين والاشفاق والأذاري في الأقامة ونحو ذلك مما هو في ترجيح أحد
 فتواين وكان السلف لا يختلفون في أصل المشرع وعندهما كان اختلافهم في أوقى الأمور
 وظهور اختلاف الفقهاء في رؤس الفقهاء عظموا كثير من هذا الباب بان الصعابة
 يختلفون وهم جميعا على الحديث وإن لم يزل العلماء يجهزون فتاوى لمقتضى في المسائل
 الاجتهادية وسلمون قضاء الفضاة ويعلمون في بعض الأحيان بخلاف مذهبهم ولا يرى أحد

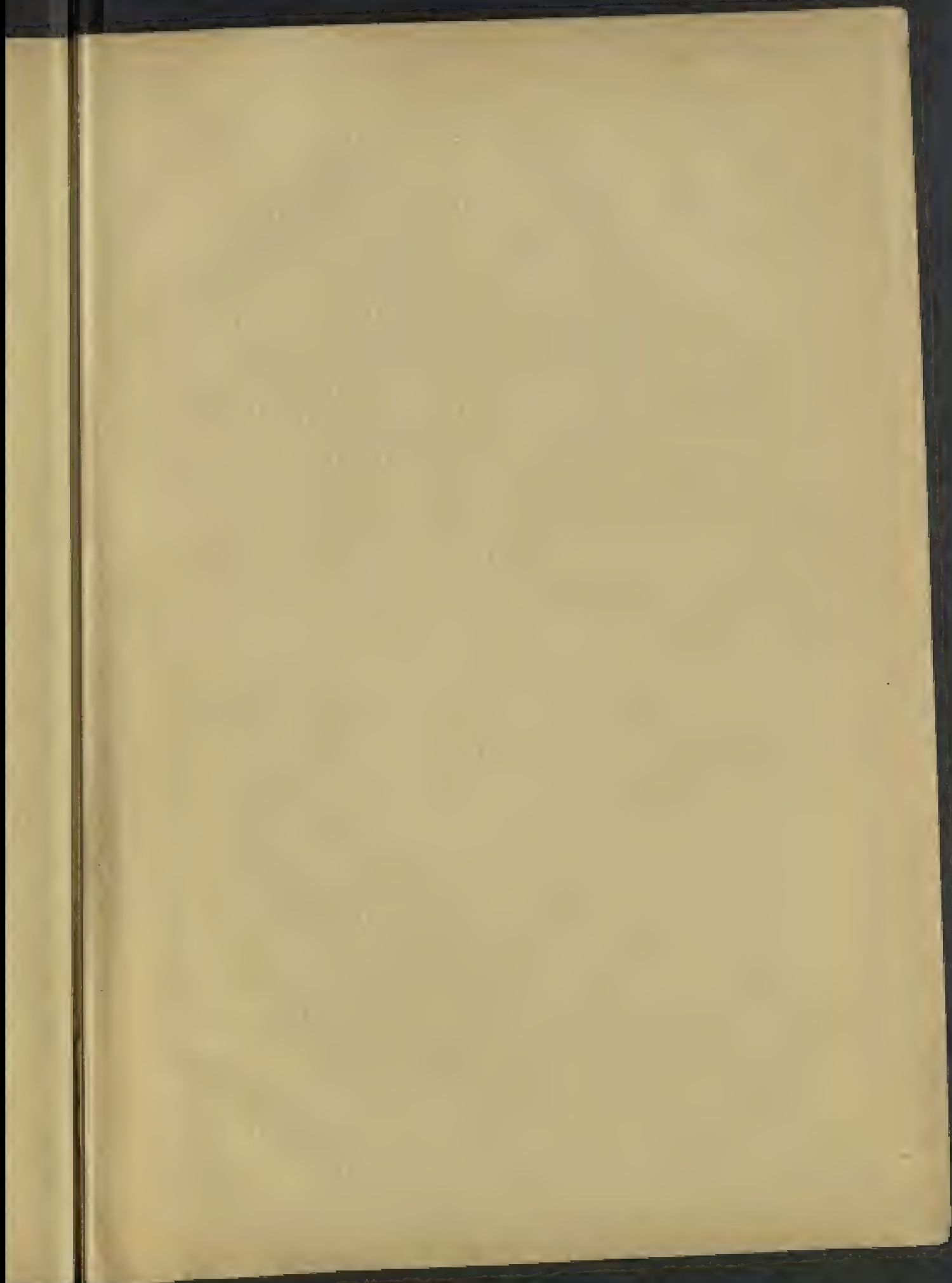
المذاهب في هذه المواضع لا وهم يصححون بقول ويثبتون الخلاف بقول احدهم وهذا اسو
 وهذا هو المختار وهذا احب الي ويقول ما بلغنا الا ذلك وهذا اكثر في المسوط وآثار محمد رحمه
 الله تعالى وكلام الشافعي ثم خلف من بعدهم خلف اختصروا كلام القوم فتأولوا الخلاف
 وبأنواع على مختاراتهم والذي يروى عن السلف من تأكيد الاختصاص بذهب اصحابهم وان
 لا يخرج منها بعدال فان ذلك لا يربط على كل انسان بحب ما هو مختار اصحابه وقوميه حتى في
 الزى والمطاعم والاصول لا تشتمل من ملازمة الدليل ونحو ذلك من الاسباب فظن البعض تعصبا
 دينيا حاشاهم من ذلك وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ البسطة ومنهم من
 لا يقرأها ومنهم من يجهر بها ومنهم من لا يجهر بها ومنهم من كان يشت في الفجر ومنهم من
 لا يشت في الفجر ومنهم من يتوضأ من الطحامة والرافع والمثني ومنهم من لا يتوضأ من ذلك
 ومنهم من يتوضأ من مس الذكرو من السنة شهوة ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من
 يتوضأ بماء من الماء ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من يتوضأ من كل لحم الا لبي ومنهم
 من لا يتوضأ من ذلك ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض مثل ما كان ابو حنيفة وصحابه
 والشافعي وغيرهم رضي الله عنهم يصلون خلف ثمة المدينة من المالكية وغيرهم وان كانوا
 لا يقرؤن البسطة لاسر ولا يجهر بها وصلى الرشيد اماما وقد احتجهم فوصل الامام ابو يوسف
 خلفه ولم يعد وكان افتاء الامام مالك بانه لا وضوء عليه وكان الامام احمد بن حنبل يرى الوضوء
 من الرافع والطحامة فقبل له فان كان الامام قد عرج منه الدم ولم يتوضأ على نصي خلفه
 فقال كيف لا يصلي خلف الامام مالك وسعيد بن المسيب وروى ان ابو يوسف ومحمد كانا
 يكبران في العبد بن تكبير ابن عباس لان هارون الرشيد كان يحب تكبير يده وصلى الشافعي
 رحمه الله تعالى الصبح قريبا من مشيرة الى حنيفة رحمه الله تعالى فلم يفت تأديبا بعد وقال
 ابصاره الحمد لنا الى مذهب اهل العراق وقال مالك رحمه الله تعالى للنصور وهارون
 الرشيد ما ذكرنا عنه سابقا في البراز بقية عن الامام الثاني وهو ابو يوسف رحمه الله تعالى انه
 صلى يوم الجمعة مغنلا من الحمام وصلى بالناس ونقر قوائم الخيل فوجد قارة ميتة في بئر الحمام
 قتال اذا تأخذ بقول الخو انما من اهل المدينة ان بلغ الماء غليظ لم يغسل نجسا انتهى ومنها ان قيل
 اكثرهم على التعميمات في كل فن فتم من زعم انه يؤسس علم اسماء الرجال ومعرفة مراتب
 الجرح والتعديل ثم يخرج من ذلك الى التاريخ قد يمه وحديثه ومنهم من يقتصر عن فوائد
 الاخبار وغرائبها وان دخلت في حد الموضوع ومنهم من اكثر القيل والقال في اصول الفقه
 واستنبط كل لاصحابه قواعد جديدة واوردها في قصص واجاب مقتضى وعرفه ونفسه فحور
 وطول الكلام تارة وتارة اخرى اختصر ومنهم من ذهب بفرض الصور المستبعدة التي من
 حثها ان لا تعرض لها على وسحب السمومات والايامات من كلام المخرجين فمن دونهم مما
 لا يرضى استماعه عالم ولا جاهل وقتة هذا الجدائي والخلاف والتمعن فريضة من القسمة الاولى

حين تشاجر وافي الملك واتصر كل رجل بمصاحبه فكما اعتبت ثلث ملكا عضوا ووقائعها
 عينا فكذلك اعتبت هذه جهلا واغلاطا وشكوكا وروما لها من ارجاء فتشأت بعدهم قرون
 على التقليد الصرف لا يعززون الحق من الباطل ولا الجدل من الاستبطاء فالفقيه يومئذ هو
 الترادف المتشدد الذي حفظ اقوال الفقهاء قويا وسهوا عنها من غير تميز وسردها بشغفة
 شذوية والحديث من عدد الاحاديث صحيحها وسنيها او غيرها كما كهراء لامعاء بقوة لطيفة
 ولا اقول ذلك كيا مطردا فان الله طائفة من عباده لا يضرهم من شذلتهم وهم
 حجة الله في ارضه وان قتلوا لم يأت فخر بعد ذلك الا وهوا اكثر قسوة واوفر
 تقليدا واشدا اتراعا للامانة من صدور الناس حتى اطمأنوا
 بترك الخوض في امر الدين وبان يقولوا لا يوجدنا آباءنا على
 امة وانا على آثارهم مقتدون والى الله المشتكى
 وهو المستعان وبه الثقة وعليه التكلان
 وهذا آخر ما اردنا برادة في هذه
 رسالة المساهمة بالانصاف في بيان
 اسباب الاختلاف والحمد لله
 تعالى اولا وآخره
 وظاهر الوياطينا

تمت

٢٢

٢



وسائعة عند الجيد في الحكم الاجتهاد والتقليد

تأليف شاه ولي الله الدهلوي

المنوي سنة ١١٨٥

رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعث سيدنا محمدا إلى العرب والعجم ليستضيئوا به في الظلمات وينال بسببه
معالي المقامات من كان أهل عوالي نعمهم واشهد أن لا إله الا الله وحده وان محمد عبده ورسوله
الذي لا نبي بعده صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وبارك وسلم في وبعد فيقول العبد الضعيف
المفتقر إلى رحمة ربه الكريم مولى الله بن عبد الرحيم منته الله تعالى عما يشانه وأصلح اليه حاله
وشانه هذه رسالة في معيها عقد الجليل في الأحكام الاجتهاد والفتوى في حاشي على تحريرها
قال بعض الأصحاب عن مسائل مهمة في ذلك الباب

في باب بيان حقيقة الاجتهاد وشرطه وأقسامه

حقيقة الاجتهاد على ما يفهم من كلام العلماء استفرغ الجهد في ادراك الأحكام الشرعية الفرعية
من أدلتها التفصيلية المراجعة كتاباتها إلى أربعة أقسام الكتاب والسنة والاجماع والقياس
و يفهم من هذا انه أعم من أن يكون استفرغا في ادراك حكم ما سبق الكلام فيه من العلماء
الساكنين أو لا واقفهم في ذلك أو خالف ومن أن يكون ذلك باعانة البعض في التيسير على صدور
المسائل والتيسير على ما أخذ الأحكام من الأدلة التفصيلية أو بغیر اعانة منه فما بين فيمن كان
موافقا لتبعه في أكثر المسائل لكنه يعرف لكل حكم دليلا ويطعن فيه بذلك الدليل وهو على
بصيرة من أمره انه ليس بعجده ظن فاسد وكذلك ما ظن من أن المجتهد لا يوجد في هذه الأزمنة
اعتماد على الظن الأول بناء على فاسد وشرطه انه لا بد له أن يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق
بالأحكام ومواقع الاجماع وشرائط القياس وكيفية النظر وحكم العربية والناسخ والمنسوخ
وحال الرواية ولا حاجة إلى الكلام والمفتي قال الغزالي انما يحصل الاجتهاد في زمانا بممارسة
الفقه وهي طريق تحصيل الدراية في هذا الزمان ولم يكن الطريق في زمن الصحابة رضي الله
عنهم ذلك قلت هذا إشارة إلى أن الاجتهاد المطلق المنسوب لا يتم الا بمعرفة خصوص المجتهد المستقل
وكذلك لا بد للمستقل من معرفة كلام من مضى من الصحابة والتابعين وتبهم في أبواب الفقه
وهذا الذي ذكرناه من شرط الاجتهاد مبسوطا في كتب الأصول ولا بأس أن يورد كلام البيهقي
في هذا الموضع قال البيهقي والمجتهد من جمع خمسة أنواع من العلم علم كتاب الله عز وجل وعلم
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقاويل علماء السلف من اجماعهم واختلافهم وعلم اللغة وعلم
القياس وهو طريق استنباط الحكم من الكتاب والسنة إذ لم يجد صريحا في نص كتاب أو سنة

أو اجماع فوجب أن يعلم من علم الكتاب النسخ والمنسوخ والمجمل والمفصل والخاص والعام
 والحكم والمنشأ والمكره والمحرّم والإباحة والذنب والوجوب ويعرف من السنة هذه
 الأشياء ويعرف منها الصحيح والضعيف والمسد والمرجل ويعرف ترتيب السنة على الكتاب
 وترتيب الكتاب على السنة حتى لو وجد حديثا لا يوافق ظاهره الكتاب يمتدّى إلى وجه محله
 قال السنة بيان الكتاب ولا يخالفه وإنما يجب معرفة ما ورد منها في أحكام الشرع دون ما عداها
 من القصص والأخبار والمواظ وكذلك يجب أن يعرف من علم اللغة ما أتى في كتاب أو سنة في
 أمور الأحكام دون الأحاطة بجميع لغات العرب ينبغي أن يخرج فيها بحيث يقف على مراد
 كلام العرب فيبذل على المراد من اختلاف المحال والأحوال لأن الخطأ ورد بلسان العرب
 فمن لم يعرف لا يقف على مراد الشارع ويعرف أقوال الصالحين والتابعين في الأحكام ومعظم
 فتاوى فقهاء الأمة حتى لا يقع حكمه مخالفا لأقوالهم فيكون فيه خرف الإجماع وإذا عرف من
 كل من هذه الأنواع معظّمه فهو سديد في بحثه ولا يشترط معرفة جميعها بحيث لا يشذ عنه شيء
 منها وإذا لم يعرف نوعا من هذه الأنواع فبطلت التقليد وإن كان متبحرا في مذهب واحد من أعلام
 الشافعية فلا يجوز له تقلد القضاء ولا الترجمة لفتاوى أو إجماع هذه العلوم وكان مجازيا للأهواء
 والبسطة مدرعا بالوعيد من الكبار غير مصر على الصفات جازلة أن يتقلد القضاء
 ويتصرف في الشرع بالاجتهاد والقوى ويجب على من لم يجمع هذه الشروط تعليله فيما ينه
 من الموائد انتهى كلام البيهقي وقد صرح الرافعي والنووي وغيرهما من الأصحاب كثر أن
 المجتهد المطلق الذي هو تفسيره على فهم مستقل ومنفسر يظهر من كلامهم أن المستقل
 يمتاز عن غيره بثلاث خصائص أحدها التصرف في الأصول التي عليها بناء مذهباته وثانيها
 تتبع الآيات والأحاديث والآثار لمعرفة الأحكام التي سبق بالجواب فيها واختيار بعض الأدلة
 المتعارضة على بعضها وبأن الرابع من محملاته والتنبيه ما أخذ الأحكام من تلك الأدلة والذي
 نرى والله أعلم أن ذلك لنا علم الشافعي رحمه الله تعالى والثالث الكلام في المسائل التي لم يسبق
 بالجواب فيها أخذ من تلك الأدلة والمنسب من علم أصول شيعته واستعان بكلامه كثير في تتبع
 الأدلة والتنبيه للأخذ وهو مع ذلك مستيقن بالأحكام من قبل أدلتها قادر على استنباط المسائل
 منها قل ذلك منه أو كثر وإنما اشترط الأمور المذكورة في المجتهد المطلق وأما الذي هو دونه في
 المرتبة فهو مجتهد في المذهب وهو من أعلامه في أظهر فيه نصه لكنه يعرف قواعد إمامه وما
 روى عليه مذهبه فإذا وقعت حادثة لم يعرف لإمامه نصا اجتهد فيها على مذهبه وخبرها من أقواله
 وعلى منواله ودونه في المرتبة مجتهد الفتيا وهو المتبحر في مذهب إمامه المتصمّن من ترجيح
 قول على آخر ووجه من وجوه الأصحاب على آخر والله أعلم

باب في بيان اختلاف المجتهدين

المتأخر في أصوب المجتهدين في المسائل الفرعية التي لا قطع فيها لكل مجتهد فيها مصيب أو

المصيب فيها واحد قال بالاول الشيخ ابو الحسن الاشعري والقاضي ابو بكر وابو يوسف ومحمد
 ابن الحسن وابن شريح وقيل عن جمهور المتكلمين من الاشاعرة والمعتزلة وفي كتاب الخراج
 لابن يوسف اشارات الى ذلك تقارب التصريح وبالمثل قال جمهور الفقهاء ونقل عن الائمة
 الاربعه وقال ابن السمعاني في القواطع انه ظاهر مذهب الشافعي قال البيضاوي في المنهاج
 يختلف في مواب المجتهدين بناء على الخلاف في ان لكل صورة حكما معينا عليه دليل قطعي او
 ظني والخصار ما سيج عن الشافعي ان في الحادثة حكما معينا عليه اماره من وجدها اصاب ومن
 فتدها اخطأ ولم يأنم لان الاجتهاد مسبق بالدلالة لانه طلبةها والله لانه من اشارة عن الحكم فلو تضمن
 الاجتهاد ان لا يجمع التقيضان ولانه قال عليه الصلاة والسلام من اصاب فله اجران ومن اخطأ
 فله اجر واحد قيل لو تعين الحكم فالخالف له لم يحكم بما انزل الله فيبقى لقوله تعالى ومن لم يحكم
 بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون قلنا امر بالحكم بما طئه وان اخطأ الحكم بما انزل الله فيبطل
 لو لم يصوب الجميع لما جاز نصب المخالف وقد نصب ابو بكر رضي الله عنه زيد اقل لم يجر فولاية
 المظلل والمخطئ ليس بمطل انتهى كلام البيضاوي قوله لكل صورة حكم الخ قلنا حكم على
 الغيب بلا دليل لقوله ما سيج عن الشافعي ان في الحادثة الخ قلنا معناه في كل حادثة قول هو وفق
 بالاسول واقف في طرق الاجتهاد وعليه اماره ظاهرة من دلائل الاجتهاد من وجدها اصاب
 ومن فتدها اخطأ ولم يأنم وذلك لانه نص في اوائل الام بان العالم انما قال في العالم اخطأت فمعناه
 اخطأت ذلك السيد الذي ينبغي للعلماء ان يسلكوه وبسط ذلك ومثله بامثال كثيرة او معناه
 اذا كان في المسئلة خبر الواحد فقد اصاب من وجده وخطأ من فتده وهذا ايضا مبسوط في الام
 قوله لان الاجتهاد مسبق الى آثره قلنا تعبدنا الله تعالى بان نعمل ما يرضى الله اجتهادنا فطلب
 الذي نعمله اجالا لتعيط به تفصيل لقوله لا يجمع التقيضان قلنا هو كخصال الكفارة كل
 واحد منها واجب وليس بواجب قوله من اصاب فله اجران قلنا هذا عليكم لاسم لان الخطأ
 الذي يوجب الاجر لا يكون معصية فلا بد ان يكونا حكمين لله تعالى احدهما افضل من الآخر
 كالعزيمة والرخصة وهذا في القضاء ولا بد ان يتحقق في الخبرين ما نقول المدعي او المنكر
 قوله امر بالحكم بما طئه الخ قلنا اعتراف بتقصودنا قوله والمخطئ ليس بمطل قلنا لم يكن
 مبطلا لم يكن مخالفا للحق لان كل مخالفا للحق مبطل وماذا بعد الحق الا الضلال والحق ان
 ما نسب الى الائمة الاربعه قول يخرج من بعض نصريهم وليس تصادمهم وانه لا خلاف
 للامة في تصويب المجتهدين فيما خيرة نصا او اجاعا كالفراغ بين السبع وسبع الادعية والوزير
 سبع وسبع واحد عشر فكذلك لا ينبغي ان يقال في خيرة فيه دلالة للحق ان الاختلاف
 اربعة اقسام احدها ما تعين فيه الحق فطماو يجب ان يتفرض خلافه لانه باطل يقينا وانما ما تعين
 فيه الحق بخلاف الرأي وخلافه باطل ظنا وثانها ما كان كلا طرفي الخلاف مخيرا فيه بالقطع
 ورابعها ما كان كلا طرفي الخلاف مخيرا فيه بخلاف الرأي فاصح ذلك انه ان كانت المسئلة مما

ينقص فيها قضاء القاضي بان يكون فيها نص صحيح فيها معروف من النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فكل اجتهد خلافه فهو باطل نعم ربما عذر المجتهد بنقصه صلى الله عليه وسلم الى ان يبلغ
وتقوم الحجج وان كان الاجتهاد في معرفة واقعة قد وقعت ثم اشتهر الحال مثل موت زيد وجبانته
فلا يرم ان الحق واحد نعم ربما عذر المجتهد بان كان الاجتهاد في امر غرض الى تحري
المجتهد وكان المأخذ ان متعار بين وليس واحد منهما بعيدا عن الاذهان جسد بحيث يرى ان
صاحبه مقصود فخرج من عرف الناس وعادتهم فالجتهدان مصيبان مثل رجلين قبل لكل
واحد منهما أعطى قصير وجده درهما من مالي قال كيف اعرف انه فقير قيل اذا اجتهدت في
تتبع قرأتين الفقير ثم اتاك التامع انه فقير فاعطه فاختار في رجل قال احدهما هو فقير وقال الآخر
لا والمأخذ ان متعار بان يسوغ الاخذ بها ففهم مصيبان لانه ما دار الحكم الا على من يقع في تحري به
انه فقير وقد وقع في تحري به ذلك من غير تخصيص ظاهر بخلاف ما اذا اعطى تاجرا كبيرا له خدم
وحشم فان القائل فقره بعد مفصرا ولا يسوغ الاخذ بالشبهة التي ذهب اليها فهنا مقامان
احدهما انه فقير في الحقيقة ام لا ولا شبهة ان الحق فيه واحد وان التقاضي لا يجتمعان والثاني
ان من اعطى غير الفقير على ظن فقره هل هو مطيع ام لا ولا شبهة انه مطيع نعم من وافق ظنه
الحقيقة قد مال خطا وافر وان كان الاجتهاد في اختيار ما خير فيه كالحرف القرآن وسنخ الادعية
وكذا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم على وجوه تسهيل على الناس مع كونها كلها حاوية
لاصل المصلحة فالجتهدان مصيبان فهذا كله بين لا ينبغي لاحد ان يتوقف فيه وموضع
الاختلاف بين الفقهاء ومعظمها امور احدها ان يكون واحد قد بلغه الحديث والآخر
لم يبلغه والمصيب ههنا متعين والثاني ان يكون عند كل واحد حديث وآثار متخالفة
وقد اجتهد في تطبيق بعضها بعض او ترجيح بعضها على بعض فادى اجتهاده الى حكم فجاء
الاختلاف من هذا القبيل والثالث ان يختلفوا في تفسير الالفاظ المستعملة وحدودها الجامعة
المادة او معرفة اركان الشيء وشروطه من قبيل السير والحدائق ونحو ذلك وصف
وصفا عاما على هذه الصورة الخاصة او تطبيقا لكتابة على سرياتها ونحو ذلك فادى اجتهاد كل
واحد الى مذنب والرابع ان يختلفوا في المسائل الاسولية وترجع اليه الاختلاف في الفروع
والجتهدان في هذه الاسام مصيبان اذ كان مأخذاهما متعاربين المعنى الذي ذكرناه الحق
ان المسائل المذكورة في كتب اصول الفقه على قسمين قسم هو من باب تتبع لغة العرب كالطائس
والعام والنص والظاهر ومثله كمثل قول اللغوي هذا الاسم نكرة وذلك معرفة وهذا علم وذلك
اسم جنس والفاصل مرفوع والمفعول منصوب وابس في هذا القسم كثير الخلاف وقسم هو من
باب تقرير المذهب الى ما ينفصله العادل بسلطنته نقض له اليه انما اذا القيت الى عائل كذا باعني فافقد
تفسير حروفه ومرته فرائده فانه لا بد اذا اشتهر عليه شيء يتبع القرآن ويتحرى
الصواب وربما يختلف في مثل ذلك فالتواضع في مثل هذا من شأنه ان كيف يتبع الدلائل

و يتفحص عن المصالح ويختار الأرجح والأفضل شرافة ذلك الأوائل لما ورد عليهم أحاديث
مختلفة اجالوا فراح نظرهم في ذلك فافضى اجتهدهم إلى الحكم على بعضها بالنسخ وطلب في بعضها
بعض وترجيح بعضها على بعض وكذلك لما ورد عليهم مسائل لم يكن السلف تكلموا فيها أخذوا
النظر بالنظر واستنبطوا العلال وبالجملة فكانت لهم صنائع اندفعوا إليها بسابقة منهم المخالفة فيهم كما
يندفع العائل في امر من له قرار يقوم أن يسردوا صنائعهم التي ذكروها مفصلة في كتبهم
أو اشاروا إليها في ضمن كلامهم أو خرجت من مسائلهم وإن لم يذكروها وثبت عقول الخلف
أكثر صنائعهم بالقبول لما جيلوا عليه من السابقة في مثل ذلك ثم صارت أمورهم سلسلة فيما
بينهم وعلى قياس ذلك ما فرغوا وجهدهم في رواية الحديث ومعرفة الصحيح من الضعيف
والمستفيض من الغريب ومعرفة أسوال الرواة خبرا واعدبلا وكتابة كتب الحديث
وتصحيحها جسروا في تلك المبادئ بسابقة قمتهم المخالفة في عقولهم ثم جاء قوم آخرون وبعثوا
صنائعهم تلك كتابات مدونة زهية فائدة جلية هي أن من شرط العمل بمثل هذه المقدمات الكلية
أن لا تكون الصورة الجزئية التي يقع فيها الكلام مما سبق إلى العقل فيها حكم الكتابات لأنه
كثير إما يكون هناك فرائض خاصة تفيد غير حكم الكتابات وأصل الجدل هو اتباع الكتابات
والثبات حكم قد قضى العقل الصراح بخلافه لخصوص المقام كما إذا ثبت حجر أو أقيمت أنه حجر
فجاء الجدل فقال الشيء أعرف باللون والشكل ونحوهما وهذه الصورة قد تشابه الأشياء فيها
فبعض ذلك آتية بأمر كلي ولا يعلم المسكين أن البقية الحاصل في هذه الصورة خاصة أكبر من
اتباع الكتابات قايلا أن تغرل أقوالهم عن صريح السنة والاختلاف في هذا القسم راجع إلى
التحري وسكون القلب بالجملة الاختلاف في أكثر أصول الفقه راجع إلى التحري وأما مشايخ
الكتاب بمشاهدة القرآن وقد أشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أن التكليف راجع إلى
ما يؤدى إليه التحري في مواضع من كلامه منها قوله صلى الله عليه وسلم فطركم يوم تظفرون
واضحكم يوم تضعون قال الخطابي معنى الحديث أن الخطأ موضوع عن الناس فيما كان سبيله
الاجتهاد فلو أن قوم ما يستمدوا فلم يروا الحلال إلا ثلاثين فم يظفرون حتى استوفوا العدد ثم ثبت
عندهم أن الشهر كان تسعا وعشرين فإن صومهم وفطروهم ماض ولا شيء عليهم من وزر أو عيب
وكذلك في الحج إذا انطأ اليوم عرفه فإنه ليس عليهم إعادة تعريضهم اضحاهم ذلك وأما مشايخ
تحقيق من الله سبحانه ورفق عباده ومنها قوله الخطابي كما إذا اجتهدت فإصاب قلبه الجوان وإذا
اجتهدت فإخطأ قلبه الجوان كل من استقرى نصوص الشارع وقاؤه يحصل عنده قاعدة كلية وهي
أن الشارع قد ضبط أنواع البر من الوضوء والفعل والسلاة والركعة والعموم والخاص وغيرهما
أما حيث المثل عليه بالبناء الضبط فشرع لها الركائز والشروط والآداب ووضع لها مكرهات ومفادات
وجوانز واشبع القول في هذه من الأشباع ثم لم يسكت عن تلك الأركان وغيرها بعدد جامعة
مأنسة كثير بحث وكما سأل عن أحكام جزئية تعلق تلك الأركان والشروط وغيرها الحاطة

على ما يفهمون في نفوسهم من الالفاظ المستعملة وارشدهم الى رد الجزئيات نحو الكلمات ولم
يرد على ذلك الا لهم الا في مسائل قليلة لاسباب طارئة من لحاج القوم ونحوه فشرع غسل الاعضاء
الاربعة في الوضوء ثم لا يجد الغسل محمدا جامع مانع يعرف به ان ذلك داخل في حقيقته ام لا وان
اسئلة الماء داخل في قيمه ام لا ولم يفسم الماء الى طلاق ومقتضى دليل بين الحكم البئر والغدير ونحوهما
وهذه المسائل كلها كثيرة لوقوع لا ينصور عدم وقوعها في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم ولما
سأله السائل في قصة ثر ضاعة وتحدث الغلطين لم يرد على الرد الى ما يفهمونه من اللفظ ويحاذونه
فيما بينهم ولهذا المعنى قال سفيان الثوري ما وجدنا في امر الماء الا لغة ولم نألفه امر اذن
الثوب يصيبه دم الحيضة لم يرد على ان قال شبه ثم اقر صبه ثم انضجه ثم صلى فيه فلم يأت بأكثر
مما عندهم و امر استقبال القبلة ولم يعلمنا طريق معرفته القبلة وقد كانت الصحابة يسافرون
ويجتهدون في امر القبلة وكانت لهم حاجة شديدة الى معرفة طريق الاستقبال فهدا كنه لتفويضه
مثل ذلك الى رأيهم وهكذا اكثر اراءه صلى الله عليه وآله وسلم كما لا يخفى على منصف لبيب
وقد فهمنا من تتبع احكامه انه راعى في تركه التعمق وعدم الاكتراث من وجوه الضبط مصلحة
عظيمة وهي ان هذه المسائل ترجع الى حقائق تستعمل في العرف على اجمالها ولا يعرف حدها
الجامع للمانع الا بعسر و يحتاج عند اقامة الحجة الى التمييز بين المشكلين باحكام وضوابط
يجوز جون القامتها ثم ان ضبطت وفسرت لا يمكن تفسيرها بالاجتهاد مثلها واهل جرافة لسل
الامر ارفع في بعض ما هنالك الى التفويض على رأي المستبلى به والحقائق الاخرى ابست باحق
من الاولى في التفويض الى المستبلى فلاجل هذه المصلحة قرض الحقائق اول مرة الى رأيهم ولم
يشدد فيها ليقون حين كان الاختلاف في امر فوض اليهم وله في ذلك مسامحة فلم يعنف على عمرو بن
العاص فيما فهم من قوله تعالى ولا تقاتلوا ايديكم الى انه لما كان من جوار التبع للجنب اذا خاف على
نفسه من البرد ولم يعنف على عمر بن الخطاب فيما فهم من تأويل اول ما ستم النساء انه في لمس المرأة
لا الجنابة فيقيت مسألة الجنب غير مذكورة فينبغي ان لا يتبع الجنب اصلا اخرج الناس عن
طريق ان رجلا اجنب فلم يصل فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال اجبت فأجنب رجل
قديم صلى فأتاه فقال نحو ما قال فلا تخر اجبت انتهى ولم يعنف على احدهما اخر صلاة العصر او
اداهان وقتها حين كانوا جميعا على تأويل من قوله لا تصلوا العصر الا في بني قريظة وبالجلة فن احاط
بجوانب الكلام علم انه صلى الله عليه وآله وسلم فوض الامر في تلك الحقائق المستعملة في العرف على
اجالها وكذا في تطبيق بعضها ببعض الى افهامهم ونظيره تفويض الفتواء كثيرا من الاحكام الى
نحري المستبلى وعادته فلا عتف على احدهم من المختلفين عندهم ونظيره ايضا ما اجعت عليه الامم
من الاجتهاد في القبلة عند الغيم وترك العتف على واحد فيما دى بحرية اليه ونظيره هذه المصلحة
ما ذكره اهل المناظرة من الاستطلاح على ترك البحث عن مقدمات الدلائل للتلازم انتشار
البحث فمن عرف هذه المسألة كما هي علم ان اكثر سور الاجتماع يكون الحق فيها اثارا في جانب

الاختلاف وإن في الأمر سنة وإن اليأس على شيء واحد والجزم بشئ مخالف ليس بشئ وإن
 استنباط حدودها إن كان من باب تقريب الذهن إلى ما يفهمه كل أحد من أهل اللسان فإعانة على
 العلم وإن كان عبداً من الأذهان ونحو ذلك كل بمقدمات مختصرة فمعي أن يكون شرعاً جديداً
 وإن الصحيح ما قاله الإمام عز الدين بن عبد السلام ولقد افلح من قام بما جعوا على وجوبه
 واجتناب ما جعوا على تحريمه واستباح ما جعوا على إباحته وفعل ما جعوا على استحبابه
 واجتناب ما جعوا على كراهته ومن اتبع ما تنقضوا فيه فله حالان أحدهما أن يكون
 المختلف فيه مما ينقض الحكم به فهذا لا يدل على التقليد فيه لأنه خطأ محض وما حكم فيه بالنقض
 إلا لكونه خطأ بعيداً من نفس الشرع وما أخذ به رعاية حكمه الثانية أن يكون مما لا ينقض
 الحكم به فلا بأس به ولا تركه إذا أخذ فيه بعض العلماء لأن الناس لم يروا على ذلك إلا أن
 من اتفق من العلماء من غير تقييد بذهب ولا إنكار على أحد من السالطين إلى أن ظهرت هذه
 المذاهب ومنعصوبوها من المقلدين فإن أحد هذه يتبع إمامه مع عدم مذهبه عن الأدلة متفاداً
 فيما قال فكانه في رسل إليه وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى به أحد من أولى
 الآداب انتهى وقال من قلاد إمام من الأئمة ثم أراد تقليد غيره فهذا له ذلك فيه خلاف والاختار
 التفصيل فإن كان المذهب الذي أراد الانتقال إليه مما ينقض فيه الحكم فليس له الانتقال إلى
 حكم يجب نقضه فإنه لم يجب نقضه إلا بطلانه وإن كان المأخذ من متقار بين جاز التقليد والانتقال
 لأن الناس لم يروا من زمن الصحابة رضي الله عنهم إلى أن ظهرت المذاهب الأربعة يفتدون
 من اتفق من العلماء من غير تكبير من أحد بغير إنكاره ولو كان ذلك باطلاً لا نكرهه والله أعلم
 بالصواب انتهى وإذا تحقق عندك ما بيناه علمت أن كل حكم منكم فيه المجتهد باجتهاده
 منسوب إلى صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام أما في أقطار أو إلى غيره أو ثبوت من لفظه
 وإذا كان الأمر على ذلك ففي كل اجتهد مقامان أحدهما أن صاحب الشرع هل أراد بكلامه هذا
 المعنى أو غيره وهل نصب هذه العلة مداراً في نفسه حين ما حكم بالحكم المنصوص عليه أولاً
 فإن كان التصويب بالنظر إلى هذا المقام فأجد المجتهد من لا عينه مصيب دون الآخر وثانيهما
 أن من جهة أحكام الشرع أنه صلى الله عليه وآله سلم عهد إلى أمته صريحاً بالدلالة أنه متى اختلف
 عليهم نصوصه أو اختلف عليهم معاني نص من نصوصه فهم مأمورون بالاجتهاد واستفراغ
 الطاقة في معرفة ما هو الحق من ذلك فإذا تعين عند مجتهد شيء من ذلك وجب عليه اتباعه كما عهد
 إليهم أنه متى اختلف عليهم القيل في البسطة الظلماء يجب عليهم أن يتحروا ويصلوا إلى جهة وقع
 تحريم عليها فهذا الحكم علقه الشرع بوجود التحري كما علق وجوب الصلاة بالوقت وكما علق
 تكليف الصبي ببلوغه فإن كان البحث بالنظر إلى هذا المقام فترى أن كانت المسئلة مما ينقض
 فيه اجتهاد المجتهد فاجتهاده باطل فطما وإن كان فيها حديث صحيح وقد حكم بخلافه فاجتهاده
 باطل ظناً وإن كان المجتهد أن جيعاًة نسل كما يذهب فيهما أن نسل كاه ولم يخالف حديثاً صحيحاً جازلاً

أمر ان ينقض اجتهاد القاضي والمفتي في خلافه فهما جميعا على الحق هذا والله اعلم

باب تأكيد الاعتدال في المذهب الاربعه والنسبة في تركها والخروج عنها

اعلم ان في الاعتدال في المذهب الاربعه مصلحة عظيمة وفي الاعراض عنها كلها مفسدة كبيرة
نحن نؤمن بذلك بوجوه خمسة ان الامم اتفقت على ان يتقدموا على التمسك في معرفة الشريعة
فالتابعون اعتمدوا في ذلك على الصحابة وتابعي التابعين المتقدموا على التابعين وهكذا في كل طائفة
اعتمد العلماء على من قبلهم والعقل يدل على حسن ذلك لان الشريعة لا تعرف الا بالثقل
والاستنباط والثقل لا يستقيم الا بان تأخذ كل طائفة بمن قبلها بالاتصال ولا بد في الاستنباط
ان يعرف مذهب المتقدمين فلا يخرج من اقوالهم فيخرب الاجماع ويبني عليها ويستعين
في ذلك بمن سبقه لان جميع الصناعات كالصرف والنحو والطب والشعر والحداثة
والنجارة والصبغة لم يقسم لاحد الا بالضرورة فكلها وغير ذلك لا بد من جيل لم يضع وان كان جازما
في العقل واذا تعين الاعتدال على اقوال السلف فلا بد من ان تكون اقوالهم التي يعتمد عليها
مروية بالاسناد الصحيح او مدونة في كتب مشهورة وان تكون مخدومة بان يبين الراجع
من محملاتها ويخصص عمومها في بعض المواضع ويقتصر مطلقها في بعض المواضع ويجمع
الخلاف منها ويبين علل اختلافها والا لم يصح الاعتدال عليها وليس مذهب في
هذه الارض الاخرى بهذه الصفة الا هذه المذاهب الاربعه لانهم الامامية والزيدية
وهم اهل البدعة لا يجوز الاعتدال على اقوالهم لولا انهم قالوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اتبعوا السواد الاعظم ولما ندرست المذاهب الخمسة الا هذه الاربعه كان اتباعها اتباعا
للسواد الاعظم والخروج عنها خروج عن السواد الاعظم وثالثها ان الزمان لما طال وبعد
العهد وشيعت الاماني لم يجدوا ان يعتمد على اقوال علماء السوء من الضعفاء الجورة والمفتسين
التابعين لاهوائهم حتى يفسدوا ما يقولون الى بعض من اشتهر من السلف بالصديق والديانة
والامانة فاصروا بالادلة وحفظ قوله ذلك ولا على قول من لا ندري هل جمع شروط الاجتهاد
اولا فاذا رأينا العلماء المحققين في مذاهب السلف عسى ان يصدقوا في تخريجها عنهم على اقوالهم
واستنباطهم من الكتاب والسنة وما ذلهم من ذلك فهم بالشوهد والمعنى الذي اشار اليه عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه حيث قال يهدم الاسلام جدال المناق في الكتاب وابن مسعود حيث
قال من كان متبعا فليتبع من مضى فذهب اليه ابن حزم حيث قال التقليد حرام ولا يحمل لاحد
ان يأخذ قول احد غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا برهان لقوله تعالى اتبعوا ما نزل اليكم
من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء وقوله تعالى واذا قيل لهم اتبعوا ما نزل الله قالوا بل نتبع ما
الفينا عليه آباءنا وقال تعالى ما حملنكم بضد شر عبادي الذين يستهيمون القول فيتبعون
احسنه اولئك الذين هدام الله واولئكم اولو الالباب وقال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه

الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فلم يسع الله تعالى الرد عند التنازع الى احد
 دون القرآن والسنة وحرم بذلك الرد عند التنازع الى قول قائل لانه غير القرآن والسنة وقد سيع
 اجماع الصحابة كلهم او لهم عن آخرهم واجماع التابعين او لهم عن آخرهم واجماع تبع التابعين
 او لهم عن آخرهم على الامتناع والمنع من ان يقصد احد في قول انسان منهم او من قبلهم في اخذ
 كلمة فليعلم من اخذ بجميع اقوال ابي حنيفة او جميع اقوال مالك او جميع اقوال الشافعي او جميع
 اقوال احمد رحمه الله ولا يترك قول من اتبع منهم او من غيرهم الى قول غيره ولم يفتد على ما جاء
 في القرآن والسنة غير صارف ذلك الى قول انسان بعينه انه قد خالف اجماع الامة كلها او لها
 عن آخرها يفتن الاشكال فيه وانه لا يجد لنفسه سلفا ولا اماما في جميع الاعصار الممودة
 الثلاثة فقد اتبع غير ميل المؤمنين نعوذ بالله من هذه المزلزلة وايضا فان هؤلاء الفقهاء كلهم قد
 هموا عن تقليدهم وتقليد غيرهم فقد خالفهم من فليعلم وايضا في الذي جعل رجلا من هؤلاء او
 من غيرهم اولي بان يقلد من غير من الخطاب او علي بن ابي طالب او ابن مسعود او ابن عمر
 او ابن عباس رضي الله عنهم او عائشة رضي الله عنها هم المؤمنين فلو ساع التقليد لكان كل واحد
 من هؤلاء ائمة بان يتبع من غير انتهى انما يتم فيمن له ضرب من الاجتهاد ولو في مسألة واحدة
 وفيمن ظهر عليه ظهورا بينا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر بكذا او نهى عن كذا وانه ليس
 بمخسوخ اما بان يتبع الاحاديث واقوال الخلفاء والموافق في المسئلة فلا يجد طائفة او بان يرى
 جاعقا من المتبحرين في العلم يذهبون اليه ويرى الخالف له لا يحتاج الى قياس او استنباط
 او نحو ذلك فينبذ لاسباب الخلفاء حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاتفاق على او حتى جلي
 وهذا هو الذي اشار اليه الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قال ومن العجب العجيب ان
 الفقهاء المقتدرين يتقف احدهم على ضعف ما اخذ امامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعا وهو مع ذلك
 يقلده فيه ويرك من شدة الكتاب والسنة والاقية الصحيحة لانهم جود على تقليد امامه
 بل يتعجل لدفع ظاهر الكتاب والسنة واثارها بالاثبات البعيدة الباطلة فضلا عن مقلده
 وقال ليرزق الناس سالون من اتفق من العلماء من غير تشديد بذهب ولا اسكار على احد من
 السالين الى ان ظهرت هذه المذاهب ومتعصوها من المعتادين فان احدهم يتبع امامه مع بعد
 مذهبه عن الادلة مضادة فيها قال كانه نبي ارسل وهذا نبي عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى
 به احد من اولى الالباب وقال الامام ابو شامة ينبغي لمن اشتغل بالفتنة ان لا يقتصر على مذهب
 امامه ويستغنى في كل مسألة بحجة ما كان اقرب الى دلالة الكتاب والسنة المحكمة وذلك سهل
 عليه اذا كان اتقن معظم العلوم المأهولة وليجنب التعصب ولتظهر في طرائق الخلاف فانها
 مضبوطة للزمان واصفوه مذكورة فقد صبح عن الشافعي انه نهى عن تقليد غيره وقال صاحب
 المزي في قول مختصره انصرت هذا من علم الشافعي رحمه الله ومن عني قوله لا تقر به على من اراد
 مع اعلامية نهيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لادبهم وحنافته الله اي مع اعلامي من

لو علم الشافعي نهي الشافعي عن تقليده وتقليد غيره انتهى وفهم يكون عابوا ويشتمون بلامن
 الله تعالى عنه يرى انه يمتنع من مثله لخطأه وان ما قامه هو الصواب البتة واضهر في قلبه ان لا يترك
 تقليده وان ظهر الدليل على خلافه وذلك ما رواه الترمذي عن عدي بن حاتم انه قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله قال انهم لم يكونوا
 يعبدونهم ولا يكتفونهم كانوا اذا اكلوا اكلهم شيا استحلوه واذا حرموا علمهم شيا حرموه وفيهم
 لا يجوز ان يستفتي الحنفي مثلا في شافعي او بالعكس ولا يجوز ان يستفتي الحنفي بامام شافعي مثلا
 فان هذا قد خالف اجماع القرون الاولى وانقض الصحابة والتابعين وليس محله فهم لا يدين
 الا بمرسل النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعقد سلا لا الا ما سلكه الله ورسوله ولا حراما الا ما حرمه
 الله ورسوله ولكن لما لم يكن له علم بحقيقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بطريق الجمع بين
 المذاهب من كلامه ولا بطريق الاستنباط من كلامه اتبع عالمنا اشد داعي انه مصيب فيما يقول
 وبقي ظاهر ما تبعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان ظهر خلاف ما يظنه فقلع من
 ساعته من غير جدال ولا اصرار فهذا كيف يشكره احد مع ان الاستفتاء لم يرل بين المسلمين
 من عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا فرق بين من يستفتي هذا او انما او يستفتي هذا حينئذ
 ان يكون حجة اعلی ما ذكرناه كيف لا ولم نؤمن بغيره ايا كلف انه لو سأل الله اليه الفقه وفرض
 علينا طاعته واتهم معصوم فان اقتدينا باحد منهم فذلك لعلمنا انه عالم بكتاب الله وسنة رسوله فلا
 يخوفونه ما ان يكون من صريح الكتاب والسنة او مستنبط منهم ما ينعون من الاستنباط او
 عرف بالقرآن ان الحكم في صورة ما منوط بعلة كذا او اطمأن قلبه بذلك المعرفة ففاس غير
 المنصوص على المنصوص فكانه يقول فلنفتي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا
 وحديث هذه العلة فالحكم فقه هكذا والمفتي مندرج في هذا العموم فهذا ايضا عزو الى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ولكن في طريقه فقه فلهون ولو لا ذلك لما قلنا من من لهجتد فان بلغنا
 حديث من الرسول المعصوم الذي فرض الله علينا طاعته بشروط لم يبدل على خلاف مذهبه
 وتركنا حديثه واتبعنا ذلك السخيفين فمن اظلم منا وما عدونا يوم يقوم الناس لرب العالمين

باب اختلاف الناس في الاخذ بهذه المذاهب الاربعة وما يجب عليهم من ذلك

اعلم ان الناس في الاخذ بهذه المذاهب على اربعة منازل ولكل قوم حد لا يجوز ان يتعدوه احدها
 مرتبة المجتهد المطلق المنسوب الى صاحب مذهب من تلك المذاهب ونايها مرتبة المخرج وهو
 المجتهد في المذهب وثالثها مرتبة المتبحر في المذهب الذي حفظ المذهب واتقنه وهو يفتي بما
 اتقن وحقق من مذهب اصحابه ورابعها المتفاد الصنف الذي يستفتي علماء المذاهب ويعمل
 على قنواهم وكتب القوم مشجونة بشروط كل منزل واحكامه الا ان من الناس من لا يميز بين
 المنازل فيستعطف في تلك الاحكام ويظنها متناقضة فاردنا ان نجعل لكل منزل فصلا ونشير الى احكام

كل منزل على حدة

(فصل في الجتهد في النسخ) وقد قدمنا من شرطه فلا بد من حصول كل ذلك فجامع بين علم
 الحديث والفقه المروي عن صحابه واصول الفقه كحال كبار العلماء من الشافعية وغيرهم وان كانوا
 كثيرين في انفسهم انهم يطعن بالنظر الى المنازل الاخرى وحاصل منيعهم على ما استقر بنا
 من كلامهم ان تعرض المسائل المتفردة عن مالك والشافعي والحنابلة في توريدهم رضى الله
 عنهم من جهة دين المقبول من هذه المذهب وقادراهم على موافاة ما في الصحيحين ثم على احاديث
 الثرمذي والداود قاضي مستند وافتها السنة اصالة اشارة الى ما اوردوا في حواشيها وهي مسألة
 مخالفتها السنة بخلافه فسرحة ردوها وتركوا العمل بما اوى مسألة الخلفاء في الاحاديث
 والآثار جهدوا في تطبيق بعضها ببعض اما جعل المفسر قاضيا على المذهب وتبريل كل حديث
 على سورة او غير ذلك فان كانت من باب السنن والآداب فالتكلى سنة وان كانت من باب الحلال
 والحرام او من باب القضاء واختلفت فيها الصحابة والشافعية والحنابلة والمجتهدون جعلوها على قواين
 او على اقول ولم يسكروا على اختلافها في بعضها وروى الامر سنة اذا كان يشهد بالحديث
 والاثار لكل جانب ثم استقر قواينهم في معرفة الاولى والاربع ما ينفرد برواية او عمل
 اكثر الصحابة او كونه مذهب جمهور المجتهدين وموافقا لقياس كذا انظر ثم عملوا بدلت
 الاقوى من غير سكر على احد من الحديث قول لا يخرج ان لم يجدوا في المسألة شيئا من سنن
 ائمتين اجابوا قد ارجح نظرهم في شواهد قولهم من آثار ائمتين الثالثة من كتب الحديث والى
 ما يفهم من كلامهم من الدليل والتعليل فاذا اطمأن المأخذ بشي الخرواية فان لم يطمئن بشي مما
 ذكره واطمأن بحيره وكانت المسألة مما ينفذ فيه اجتهاد المجتهد ولم يسبق فيه اجماع وقام
 عندهم الدليل الصريح فالوايه مستعين بالله منوكلين عليه وهذا باب في الوقوع صعب المرتق
 يحتجبون من الصراحة اجتنابا وان لم يقم عندهم دليل صريح انبعوا السواد الاعظم في مسألة
 ليس فيها صريح او تعليل صحيح من السلف استقر عوا الجهد في طلب نص وشارة وعلم من
 المكاتب والسنة او من الصحابة والشافعية والحنابلة والوايه وليس عندهم ان عملوا على
 واحد في كل ما قال اطمأن به فوسهم او لا وان تستقرب من ذلك كراهية ككتاب البيهقي
 وكتاب معالم السنن وشرح السنة للبعوي فهذه طريقة المحققين من فقهاء الحديث وفصل ما هم
 ردهم غير الظاهرية من عمل الحديث الذين لا يقولون بالقيام ولا الاجماع وغير المتقدمين
 من صحاب الحديث ممن لم يلقوا في اقول المجتهدين اصلا ولكنهم اشبه الناس بالصحاب
 الحديث لانهم منعوا في اقول المجتهدين ما صنع ائمتان في مسائل الصحابة والشافعية
 (فصل في الجتهد في المذهب وفي مسائل) مسألة اعلم ان الواجب على المجتهدين في المذهب
 ان يحصل من السنن والآثار ما يحوز به من مخالفة الحديث الصحيح والفقاه السلف ومن
 دلائل الفقه ما يقتدر به على معرفة المذهب في قواين وهو معنى ما في القساوي السراجية

لا ينبغي لأحد أن يفتي إلا بعرفه فأول العلماء يعلم من أين قالوا ويعرف معاملات الناس
فإن عرف فأول العلماء ولم يعرف منهم فأن سئل من مسئلة يعلم أن العلماء الذين
يستخدمونهم قد اتفقوا عليه فلا بأس أن يقول هذا جائز وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل
الحكاية وإن ثبتت هذه المسئلة في غير هذا فلا بأس أن يقول هذا جائز في قول فلان في قول
فلان لا يجوز وليس له أن يختار في جواب يقول عندهم عالم يعرف حجتهم وفي الأصول العمادية في
الفصل الأول وإن لم يكن من أهل الاستنباط لا يعمل له أن يفتي إلا بطريق الحكاية فيمكن ما يحفظ
من قول الفقهاء ومن أبي يوسف وغيره وعلم من زيد منهم قالوا لا يعمل لأحد أن يفتي قولنا
مالم يعلم من أين قلنا وفيها أيضا عن بعضهم قالوا لو أن الرجل سئل جميع كتب أصحابنا لا بد أن يتلوه
الفتوى سوى يفتي إليه لأن كثيرا من المسائل اجاب عنها أصحابنا على عادة أهل بلدته ومعاملاتهم
فيبقى لكل متفتي أن ينظر في عادة أهل البلد وزماته فيلجأ إلى الشريعة في عمدة الأحكام من
المرطبات أهل الاجتهاد فهو من يكون ظاهرا للكتاب والسنة ولا تارو وجه الفقه ومن الحاجة
لأن عن بعضهم لا بد الاجتهاد من حفظ لمبسط ومعرفة الناسخ والمنسوخ والحكم والمزول
والعلم بالرجال والناس وعرفهم في السراية قبل أن يفتي في الشروط للاجتهاد حفظ لمبسط ذكر
عمدة الرواية في سرية المفتي قول هذه العبارات مع ما إذا الفرق بين المفتي الذي هو صاحب
الخروج عن المفتي الذي متبحر في مذهب أصحابه يفتي في سبيل الحكاية لا في سبيل الاجتهاد
في مسئلة في العلم القاعدة عند مفتي الفقهاء أن المسائل على أربعة أقسام قسم تقرر في ظاهر
المذهب وحكمه أن يفتي به على كل حال واقتضى الأصول واختلفت وتختلف في صاحب المذاهب
وعنه يستكفون بيان الفرق في مسائل الجذبيات ونسبهم هو رواية شاذة عن أبي حنيفة رحمه الله
وصاحبه وحكمه أن لا يفتي به إلا إذا اتفق الأصول وكفى المذاهب وهوها من نصحيح بعض
روايات الشاذة بحال الدليل ونسبهم هو يخرج من المتأخرين يفتي عليه جمهور الأصحاب
وحكمه أنهم يفتون به على كل حال ونسبهم هو يخرج منهم لم يفتي عليه جمهور الأصحاب وحكمه
أن يعرفه المفتي على الأصول والمتأخرين من كلام السلف فإن وجدوه أو قالوا أخذوه لا تركه
في رواية الروايات فلا عن بيان الفقيه أي يفتي في باب الاستدلال في الفتاوى ولو كان مع
حديثا ومع هذا فإن لم يكن القائل ثقة فلا يفتي به من قبل منه إلا أن يكون قولاً يوافق الأصول
في جمهور الأصول ولا فلا تركه ولو وجدوه في ما كتبه الأصول كان موافقا للأصول جاز أن
يعمل به والأفلا في البحر تراقي عن أبي الليث قال سئل أبو حنيفة عن مسألة وردت عليه ما تقول
وحدث الله وحدث عندك كتابا ربه كتابا إبراهيم بن زهير وحدثك كتابا في من الخصا فيه وكتاب
المخرج وكتاب النوادر من جهة هشام هل يجوز لنا أن نفتي فيها أو لا وهذه الكتب محبوبة عندك
فقال ما صحيح عن أصحابنا فلا يفتي في ما يفتي به أو لا هذه الكتب محبوبة عندك
يفتي شيء لا يفتي به ولا يفتي في قال الناس فإن كانت مسائل في هذا مشهورة ومثيرة عن

اصحابنا رجوت ان يسع الى الاعتماد عليها في النوازل (مسئلة) اعلم ان المسئلة اذا كانت ذات الاختلاف
 بين ابي حنيفة وصاحبيه فحكمهم ان المجتهد في المذهب يختار من اقوالهم ما هو اقرب الى الواقع
 تعليلا وارقي بالناس ولذلك اتفق جماعات من علماء الحنفية على قول محمد رحمه الله في طهارة الماء
 المستعمل وعلى قولهما في اول وقت العصر والعشاء وفي جواز المزارعة وكتبهم متحونة بذلك لا
 يحتاج الى ايراد القول وكذلك الحال في مذهب الشافعي رحمه الله في المتهاج وغيره في الفرائض ان
 اصل المذهب عدم توريت ذوى الارحام وقد اتفق المتأخرون عند عدم انتظام بيت المال بتوريتهم
 وقد نقل فقه اليمن ابن زباد في قباؤه مسائل اتفق المتأخرون فيها بخلاف المذهب منها استخراج
 الفلوس من الزكاة المفروضة من الفدين وعروض التجارة اتفق البلقييني بجوازها وقال اعتمد
 بجوازها ولكنه مخالف لمذهب الشافعي رحمه الله وتبع البلقييني في ذلك البخاري ومنها دفع
 الزكاة الى الاشرف العلويين اتفق الامام نضر الدين الرازي بجوازها في هذه الازمنة حين منعوا
 سعيهم من بيت المال وضرهم الفقر ومنها بيع النحل في السكورات مع ما فيها من شمع وغيره
 اجاب البلقييني بالجواز ونقل ابن زباد عن الامام ابن عجيل انه قال ثلاث مسائل في الزكاة يفتي
 فيها بخلاف المذهب قبل الزكاة ودفع الزكاة الى واحد ودفعها الى احد الاصناف اقول وعندي في
 ذلك رأي وهو ان المفتي في مذهب الشافعي سواء كان مجتهدا في المذهب او منبهجرا فيه اذا احتاج في
 مسئلة الى غير مذهبه فعليه بذهب احد رحمه الله فانه اجل اصحاب الشافعي رحمه الله اماما وديانة
 ومذهبه عند التحقيق فرع للمذهب الشافعي رحمه الله ووجه من وجوهه والله اعلم
 في فصل في المنهج في المذهب وهو الحافظ لكتب مذهبه وفيه مسائل في مسئلة من شرطه
 ان يكون صحيح الفهم عارفا بالعربية واساليب الكلام ومرايا الترجيح منطظا للمعاني
 كلامهم لا يفتي عليه غالبا تفيد ما يكون مظهرا في الظاهر والمراد منه المنهج والاطلاق
 ما يمكن مقيدا في الظاهر والمراد منه المطلق يسه على ذلك ابن نجيم في البحر الرائق
 ويجب عليه ان لا يفتي الا باحد وجهين اما ان يكون عنده طريق صحيح يفتي عليه الى امامه
 او تكون المسئلة في كتاب مشهور تدل عليه الابد في الظاهر الفائق في كتاب القضاء طريق نقل
 المفتي المقلد عن المجتهد احد امرين اما ان يكون له سند اليه او اخذ من كتاب معروف فسد اوله
 الابد في نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر
 المتواتر او المشهور وهكذا ذكر الرازي في هذا الوجه بعض النوازل في زماننا لا يخل
 عزومنا بها الى محمد ولا الى ابي يوسف رحمه الله لانهم لم تشتهر في عصرنا في ديارنا ولم تتداول نعم اذا
 وجد النقل عن النوازل مشايخ في كتاب مشهور معروف كالدارية والمبسوط كان ذلك تعويلا على
 ذلك الكتاب انتهى وفي قباوى الشبهة في باب ما يتعلق بالمفتي ان ما يوجد من كلام رجل ومذهبه
 في كتاب معروف وقد تدل عليه النسخ فانه جارلن نظريه ان يقول قال فلان او فلان كذا وان لم

ان العامي لا يفتد بابا فتقها فمحمول على العامي الصريف الجاهل الذي لا يعرف معنى الاحاديث
 وتأويلاتها لانه اشار اليه بقوله لعدم الاختصاص اي في حقه الى معرفة الاحاديث وكذا قوله
 وان عرف العامي تأويله فوجب الكفارة بشيئ ان المراد من العامي غير العالم وفي الحديث
 العامي منسوب الى العامة وهم الجاهل فعلم من هذه الاشارات ان مرادني يوسف رحمه الله
 تعالى ايضا من العامي الجاهل الذي لا يعرف معنى النص وتأويله فهاذا كسر من قولني في حقه
 والشافعي ومحمد رحمهم الله يدفع قول القائل فيجب العمل بالنزول في هذا النص انتهى ما قلناه
 من خزانة روايات وفي المسئلة قول آخر وهو انه اذا لم يجمع آلات الاجتهاد لا يجوز له العمل على
 الحديث بخلاف مذهبه لانه لا يدري انه منسوخ او مؤول وبحكم محمول على طاعه ومال الى
 هذا القول ابن الحاجب في مختصره وتأويله ورد بان ان اراد عدم اليقين بنفي هذه الاحتمالات
 فالجهد ايضا لا يحصل فما يقين بذلك وانما يقين اكثر امره على غائب الظن وان اراد انه لا يدري ذلك
 بغالب الرأي منعه في صورة النزاع لان المتجر في المذهب المتبع كتب التوم الحافظ من
 الحديث والفقه بجملة صالحه كثير ما يحصل له غائب الظن بان الحديث غير منسوخ ولا مؤول
 وتأويل يجب القول به وانما البحث فيما حصل له ذلك واختاره هو قول ثالث وما اشارنا ان
 الصلاح ونبيه التوروي وصححه قال ان الصلاح من وجد من الشافعية حديثا يخالف مذهبه
 فظن ان كانت له آية الاجتهاد طاقا او في ذلك الباب والمسئلة كان له الاستقلال بالعمل به وان لم
 تكمل وشق مخالفة الحديث عدان يبحث فلم يجد مخالفا له فوالشافعية فله العدان به ان كان عمل
 به امام مستقل غير الشافعي رحمه الله يكون هذا عندنا في ترك مذهب امامه وهذا وجه التوروي
 وفخره **مسئلة** في هذا هذا المتبحر في المذهب ان يعمل في مسئلة بخلاف مذهب امامه
 مخالفا لها الامام آخر هل يجوز له ذلك المتفقوا فيه فتعذر الغزالي وشردمه وهو قول ضعيف عند
 الجمهور لان مبناه على ان الانسان يجب عليه ان يأخذ بالذي لا خلاف في ذلك لعله لا يلائل انما
 اعتقاد افضلية امامه مقام الدليل فلا يجوز له ان يخرج من مذهبه كما لا يجوز له ان يخالف
 الدليل الشرعي ورد بان اعتقاد افضلية الامام على سائر الائمة مطلقة غير لازم في بعضه انما يد
 اجماعا لان الصحابة والتابعين كانوا يعتقدون ان خير هذه الامة ابو بكر ثم عمر رضي الله عنهما
 وكانوا يعتقدون في كثير من المسائل غيرهما بخلاف قوله ما لم ينكر على ذلك احد فكان اجماعا
 على ما قلناه واما افضلية قوله في هذه المسئلة فلا سبيل الى معرفتها الا عند الصريف فلا يجوز ان
 يكون شرط التقليد اذ يلزم ان لا يصح تقليد جمهور المتقدمين ولو سلم في مسئلة هذه عندكم
 لاكم لان كثير ما يطاع على حديث يخالف مذهب امامه او يخرج قياسا قويا يخالف مذهبه
 فيعتد الافضلية في تلك المسئلة لغيره وذهب لا كثيرون الى جواز مناهجهم الامدي وابن الحاجب
 وابن الهمام والتوروي والتابعه كان سجدوا الرمي وجماعات من العامة والمالكية من يفتي
 ذكر مناهجهم في التطويل وهو الذي انعقد عليه الاتفاق من مضي المذاهب الاربعه من

المؤخرين واستخرجوه من كلام أو اللهم وإلههم سائل مستقلة في هذه المسئلة الا انهم اختلفوا
في شرط جواره فذهب من قال لا يربح فيها مدد انفاقا فسر ابن الهمام فقال اى عمل به واختلف
الشرائح في معنى هذه الكلمة فقبل فيها عمل به بخصوصه بان يقضى تلك الصلوات الواقعة على
المذهب الاول مثلا وهو الصحيح الذي لا ينجيه غيره عند التحقيق وقبل بحسبه ورد بانه ليس
مقابيل اكثر ما روى عن السلف هو العمل بخلاف المذهب فيما كانوا يعملون به ومنهم من قال
لا يثبت لراخص قبل بمعنى ما سهل عليه ورد بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اخرج لانتظار
أهرون الامر من ماله يكن انما قول ما لا يخو به الدليل بل الدليل الصحيح الصريح قام بخلافه مثل
التمتع والصرف وهذا وجه وجه وجده في كتاب التخليص في تخرج احاديث الرافعي بالمعاقف
ان سحر السبيل في كتاب السكاح منه سلا عن الحارثي في كتاب علوم الحديث باسناده
في الاوراني قال يثبت او يترك من قول اهل الحجاز خمس ومن قول اهل العراق خمس من
قوال اهل الحجاز استماع الملاحى والمنعة وبيان النساء في ادبارهن والصرف والجمع بين الصلوتين
غير عدد ومن قول اهل العراق شرب التيدون في العصر حتى يكون ظال الشيء اربعة امثاله
والاجعة الا في سبعة امصاروا القرا من الرضف ولا كل هذا الفجر في رمضان ثم قال ابن حجر
وروى عبد الرزاق عن معمر بن رزاق اخذ بقول اهل المدينة في استماع الغناء (١) وبيان النساء
في ادبارهن وبقول اهل مكة في المنعة والصرف وبقول اهل الكوفة في المسكر كان
شرع الله ومنهم من قال لا يلحق في بحث يترك حكمة حكمة عند الامام من قبل
الممنوع ان يترك حصة منعة في مسئلة واحدة مثل الوضوء لا يترك ثم يخرج منه الدم
السائل لاقى مستثنين كما اذا ظهر الثواب بذهب الشافعي وصلى بذهب ابي حنيفة وبنجه
ان يقال فيه بحث لانه ان كان المقصود من هذا الصمد ان لا يخرج مجموع ما اتعظه من الانفاق
فهو حاصل في مستثنين ايضا وان كان المقصود ان لا يخرج هذه المسئلة وحدها من الاجماع

(١) قوله وبيان النساء في ادبارهن الى ان قال وشرب التيدون فذهب من كلامه ان هذه العشرة
مسائل هي منفوتة في مذهب اهل السنة والجماعة وانما من جدلة المسائل الخلافات فما
الحاقه ابن حجر استظهر التجنب عنها ولكن نقل الشيخ حسن الجبيري الحنفى المصرى في
رسالته المسماة بالاقوال المعربة في احوال الاثرية قولا عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان من
شرائط مذهب اهل السنة والجماعة ان لا يحرم تيدون القرا في القول بتحريمه من تفسيق كبار
الصحابه رضي الله عنهم والامسالة عن تفسيقهم من شرائط السنة والجماعة انتهى ومنه يعلم
الجواب عن مسئلة بيان النساء حيث ان الذي قلناه هم اجلاء الصحابة وكبار التابعين خصوصا
ومن قلنا ابى بخارى عن ابن عمر ومن قلنا ايضا سيدنا ابو سعيد الخدرى رضي الله تعالى عنه

فيكنى عنه اشتراط كونه مذهباً لا يستلزم فيه مسامحة كبريائي ومنهم من قال لا يكون المذهب
 الذي يذهب اليه مما ينقض فيه قضاء الشافعي وهذا وجهه والاشتراف منه يحصل اذا قلنا مذهباً
 من المذاهب الاربعة المذمومة المشهورة ومنهم من قال بشرح صدره في تلك المسئلة بما قلناه
 غير امامه ولا يتصور الا في الميسر وقبل ذلك اتبع الاكثر القول المشهور ونحو وجه من مذهب
 امامه حسن واذا كان المكس فخير مع هذا خلاصة ما في رسالته مع تنقيح ونحو رواية الشارح
 في الجواز شرط ان لا ينقض هذا شرط وهو ان الشافعي لا يحتاج الى دليل واحد منها صحيح
 كذا في شرح غير مشهور ومختصين ولا خلاف في تغييره وفي الاشتراط بشرط الشرح المصداق
 في الجواز او كذا من عمل في السلف او كونه شرط او كونه مقتضياً من مضيق لا يمكن له
 الطاعة منه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا امرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم ونحو ذلك من
 المعاني المعتبرة في الشرح لا مجرد الهوى وطلب الدنيا في الوجوب بشرط ان يتعلق به حق لا غيره
 فينقض الشافعي خلاف منعه في غير ذلك لرواياته في كشف الشناخ واذا قلنا فقيهاً في شيء سهل
 يجوز له ان يرفع شبهة في فقيه آخر المستند على وجهين احدهما ان لا يكون التزم مذهباً معيناً
 كالمذهب الى حنيفة والشافعي وغيرهما روجه الله تعالى والثاني انما يقال اني ملتزم متبع في
 الوجه الاول قال ابن الحاجب لا يرفع عند تقليد فقيه في الشافعي في حكم آخر المختار الجواز لقوله
 تعالى فاستلوا اهل الذكرا ان كنتم لاتعلمون فاستلوا من جوب الرجوع الي من قاد ولا في مسألة
 يكون تبيد النص وهو يجري مجرى التسخير على ما تقرر في الأصول وقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم استلوا من جوب ائمتهم ائمتهم وان العوام في السلف كانوا يستفتون الفقهاء من غير
 رجوع الى معين من غير انكار لسل محمل الاجماع على الجواز كذا في شرح ابن الحاجب واما
 الجواب في الوجه الثاني وهو ما اذا التزم مذهباً معيناً كلى حنيفة والشافعي روجه الله تعالى فقد
 اشار ابن الحاجب الى الاختلاف في ذلك من اختلاف مذهبه وأشار الى انه يختلف العلماء في ذلك
 على ثلاثة أقوال فصيل لا يجوز مطلقاً فيسل يجوز مطلقاً القول الثالث ان الحكم في هذا الوجه
 والوجه الاول سواء فلا يجوز ان يرجع عنه بعد تقليد فقيه في الشافعي في غير مذهب في عمدة
 الاحكام من الفتاوى الصوفية مثل عن يوم عيد انظر ان ترى بعض الناس يطوعون في الجامع
 عند الزوال فمناهم عن ذلك ونحوهم عن ورود النبي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة قال اما المنع
 فلا كيلا يدخل تحت قوله تعالى ارايت الذي ينهى عبداً اذا صلى ولا يقن وقت الزوال بل عسى
 ان يكون قبله او بعده وقتان كان وقته قد دروي عن ابي يوسف روجه الله لا يكره ذلك الاطوع عند
 الزوال يوم الجمعة والشافعي روجه الله لا يكره ذلك في جميع الايام فثبت ان منعت على هذا المصلي
 فمسي ان يحرم له تقليد في هذه المسئلة من يرى جواز ذلك او يخرج عليه بما احتج به من المختار
 ذلك فليس له ان ينكر على من قد اجتهد او احتج بدليل وفيها ايضا من التجسس والمزبدور بما
 قلناه هذا المصلي فلا ينكر على من فعل فعلاً مجتهداً او تقليد مجتهد وفي الظاهر يرفع من فعل فعلاً

مجتهد فيه او قل مجتهد في فعل مجتهد فيه فلا عار ولا شناعة ولا انكار عليه وفي المنهاج للبيضاوي
 لوراي الزوج لفظا كناية ورأته المرأة صريحا فله الطلب ولها الامتناع فربما كان الى غيرهما
 (فائدة) استشكل رجل شافعي الاختلاف بين عبارتي الانوار فاجبته بما يهل الاختلاف في كتاب
 القضاء من كتاب الانوار ما حاصله اذا دوت هذه المذاهب جاز لانها ان يتنقل من مذهب مجتهد
 الى مذهب آخر وكذا لو قل مجتهد في بعض المسائل وآخري في البعض الآخر حتى لو اختار من كل
 مذهب الالهون كالحنفي اذا اقتصد اراد ان يأخذ بالشافعي رحمه الله للاتباع أو الشافعي من
 فرجه أو امرأة واراد ان يأخذ بالحنفي للاتباع أو غير ذلك من المسائل جاز هذا حاصل كلام
 صاحب الانوار في كتاب القضاء وقال في باب الاحتياط لوراي الشافعي شافعا يشرب التيسر
 او ينكح بلادي ويطؤها فله ان ينكر لان على كل مقلد اتباع مذهبه وبعضه بالخالفه ولو راي
 الشافعي الحنفي بأكل الضب او متروك النسبة عمدا فله ان يقول اما ان تعتقد ان الشافعي اولى
 بالاتباع واما ان تترك هذا كلامه في الاحزاب وبين القولين اختلاف اقول وحل الاختلاف
 عندي والله اعلم ان معنى قوله بعض بالخالفه انه بعض بالخالفه اذا عزم على تقليده في جميع
 المسائل اوفي هذه المسئلة ثم اقدم على الخالفه فهذه معصية بلا شك واما اذا قل في هذه المسئلة
 غيره فذلك الغير هو مقلده ولم يخالفه مقلده وقول المسئلة الثانية معينة على قول القزالي
 وشرذمة والاولى على قول الجمهور فافهم فان حل هذا الاختلاف قد سبب على بعض المصنفين
 (مسئلة) اعلم ان تقليد المجتهد على وجهين واجب وحرام فاحذر ان يكون من اتباع الرواية دلالة
 تفصيله ان الجاهل بالكتاب والسنة لا يستطيع بنفسه التبع ولا الاستيفاط فكان وظيفته
 ان يسأل قديمها ما حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسئلة كذا او كذا فاذا اخبر تبعه سواء
 كان مأخوذا من صريح نص او مستقيما منه او مقبلا على المنصوص فكل ذلك راجع الى
 الرواية عنه صلى الله عليه وآله وسلم ولولا لاهر هذا قد انقضت الامة على خمسة قرنا بعد قرن بل
 الامم كما انها اتفقت على مثله في شرائعهم وامارة هذا التقليد ان يكون عمله بقول المجتهد كالشروط
 يكونه موافقا للسنة فلا يزال متفحصا عن السنة بقدر الامكان فيظهر حديث يخالف قوله هذا
 اخذ بالحديث واليه اشار الامة قال الشافعي رحمه الله اذا سمع الحديث فهو مذهبي واذا رايتم
 كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الطائفة وقال مالك رحمه الله ما من
 احد الا وما اخوذه من كلامه وحمده ودعاه الى الا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابو حنيفة
 رحمه الله لا ينبغي لمن لم يعرف دليلى ان يفتي بكلامي وقال احمد لا تقلدني ولا تقلد من مالكا ولا
 غيره وخذ الاحكام من حيث اخذوا من الكتاب والسنة الوجه الثاني ان يظن بقبه انه بلغ
 الغاية التصوي فلا يمكن ان يخطئ فهما بلغه حديث صحيح صريح يخالف مقاله لم يتركه او ظن
 انه لما قلده كلفه الله عنايته وكان كالسفيه المحجور عليه فان بلغه حديث واسفيش بصحته لم يقبله
 لكون ذمته مشغولة بالتقليد فهذا اعتقاد فاسد وقول كالد ليس له شاهد من النقل والعقل

وما كان احدهما من القرون السابقة يفعل ذلك وقد كذب في طائفة من ليس بمعصوم من الخطا
معصوما حقيقيا او معصوما في حق العمل بقوله وفي طائفة ان الله تعالى كافيه بقوله وان ذممه
مشغولة بتقليده وفي مثله نزل قوله تعالى وانما على آثارهم مقتدون وعمل كان نحر بقات الملل
السابقة الا من هذا الوجه في مسألة في اختلافوا في الفتوى بالروايات الشاذة المهجورة في خزانة
الروايات في السراجية ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة رحمه الله ثم يقول ابي يوسف
رحمه الله ثم يقول محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى ثم يقول زفر بن هرير والحسن
ابن زياد رحمه الله تعالى وقيل اذا كان ابو حنيفة رحمه الله في جانب وصاحبا في جانب فالمفتي
بالخيار والاول اصح ان لم يكن المفتي مجتهدا لانه كان اعلم زمانه حتى قال الشافعي الناس كلهم عيال
ابي حنيفة رحمه الله في الفقه في المصهرات وقيل اذا كان ابو حنيفة رحمه الله في جانب ابو يوسف
ومحمد رحمه الله في جانب فالمفتي بالخيار ان شاء اخذ بقوله وان شاء اخذ بقولهما وان كان احدهما
مع ابي حنيفة ياخذ بقولهما البته الا اذا لم يطبع المشايخ على الاخذ بقول ذلك الواحد في بيع
اصطلاحهم كما اختار الفقيه ابو الليث قول زفر في فعود المريض للصلاة انه يشهد كما يشهد المصلي في
الشهادة لانه اسرع على المريض وان كان قول اصحابنا ان يشهد المريض في حال القيام مترجحا او
معتدلا يكون فرقا بين السعادة والنعوة الذي هو في حكم القيام ولكن هذا يشق على المريض
لانه لم ينعو هذا الفعود وكذلك اختاروا تضييق الساعي اذا سعى الى السلطان بغير اذن وهذا
قول زفر رحمه الله تعالى سدا لباب السعاية وان كان قول اصحابنا لا يجب الضمان لانه لم ينطق عليه
مالا ولا يجوز المشايخ ان ياخذوا بقول واحد من اصحابنا عملا لمصلحة الزمان في الفتية في باب
ما يتعلق بالمفتي من النوادر قال رضي الله عنه والفتوى فيما يتعلق بالقضاء على قول ابي يوسف
رحمه الله تعالى لزيادة تعجربه وفي المصهرات ولا يجوز للمفتي ان يفتي ببعض الافاويل المهجورة
بل منفعته لان ضرر ذلك في الدنيا والآخرة اتم واعم بل يختار اقاويل المشايخ واختيارهم
ويقتدى بغير المذهب ويكتفي باسرار الفضيلة والشرف في الفتية في كتاب ادب القاضي في
باب مسائل متفرقة في مسألة في المسائل التي تتعلق بالقضاء والفتوى فيها على قول ابي يوسف لانه
حصل له زيادة علم بالتجربة وفي عمدة الاسكاف من كشف البرزوي يستحب للمفتي الاخذ بالخص
يسيرا على العوام مثل التوضي بماء الحام والصلاة في الاماكن الطاهرة بدون المصلي وعدم
الاحترار عن طين الشوارع في موضع حكموا طهارته فيها ولا يلقى ذلك باهل العزلة بل الاخذ
بالاحتياط والعمل بالعزيمة اولى بهم وفي الفتية ثم ينبغي للمفتي ان يفتي الناس بما هو اسهل عليهم
كذا ذكره البرزوي في شرح الجامع الصغير ينبغي للمفتي ان ياخذ باليسر في حق غيره خصوصا
في حق الضعفاء لقوله عليه الصلاة والسلام لا يمس موسى الا شعري ومعاذ يعني بعثها الى اليمن
يسرا ولا تعسرا وفي عمدة الاسكاف في كتاب الكرامية سرور الكلب والخنزير نجس خلافا
لمالك وغيره ولو افتي قول مالك جاز وفي الفتية فتية يفتي بمذهب سعيد بن المسيب ويزوج

للزواج الاول بقيت مطلقة ثلاث تطليقات كما كانت وعزز الفقيه وقته بحال في الطلقات
الاثلاث وبأخذ الرثا بذلك ويزوجها الاول بدون دخول الثاني حل يصح النكاح وماجزاه من
فضل ذلك قالوا يسودو بيبعد في الفتاوى الاعتيادية من فتاوى السهرقندي ان سعيد بن المسيب
رجع عن قوله ان دخول المحلل ليس بشرط في التحليل فلو قضى به قاض لا ينفذ قضاؤه ولو حكم به
قته لا يصح وعزز الفقيه وفي الصفحة شرح المنهاج نقل الغزالي في الاجماع على تحريم
المقلدين قول امامه اى على جهة البدل لا الجرح اذ لم يظهر ترجيح احدهما وكأنه اراد اجماع
ائمة مذهبه كيف ومقتضى مذهبنا كما قاله السبكي منع ذلك في القضاء والاقامة دون العمل
لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا واتصره الغزالي كما يجوز لمن اداء اجتهاده الى
تساوى جهتين ان يصل الى ايهما شاء اجاعا وقول الامام عتق ان كانا في حكمين متضادين
كاجاب ونحر يم بخلاف فهو خصال الكفارة واجرى السبكي ذلك وتبعوه في العمل بخلاف
المذاهب الاربعية اى مما علمت نبذه لمن يجوز تقليده وجميع شروطه عنده وحل على ذلك
قول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الائمة الاربعية اى في قضاء راقاة او محلل ذلك وغيره من صور
التقليد عالم يتبع الرخص بحيث تعمل رتبة التقليد عن عنقه والائمة بل قبل فتى وهو وجبه
قبل محل ضحفة ان يتبعها من المذاهب المدونة والافق قطع انتهى

فصل في العامي ﴿ اعلم ان العامي الضريف ليس له مذهب وانما مذهب مقتوى المفتى في
البحر لراى لو اذبحهم او اغتنام فظن انه يظفره ثم اسكل ان لم يستفت فقيم او لا بلغه الخير فظلمه
الكفارة لانه مجرد جاهل وانه ليس بعذر في دار الاسلام وان استفتى فقيم باقتناء لا كفارة عليه
لان العامي يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعتمد على فتواه فكان معذورا فيما صنع وان كان المفتى
مخطئا فيما افتى وان لم يستفت ولكنه بلغه الخبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم افطر الحاجم
والمحقوم وقوله عليه الصلاة والسلام الغيبة تفطر الصائم ولم يعرف النسخ ولا تاويله لا كفارة
عليه عندهما لان ظاهر الحديث واجب العمل به فلا فالي يوسف لانه ليس للعامي العمل
بالحديث لعدم عليه بالناسخ والمنسوخ ولو لم يس امرأة او قبلها بشهوة او اكنه حل فظن ان ذلك
يفطر ثم افطر عليه الكفارة الا اذا استفتى فقيم باقتناء او فطره او بلغه خبره ولو نوى الصوم
قبل الزوال ثم افطر لم يلزمه الكفارة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فلا فالحما كذا في المحيط وقد
علم من هذا ان مذهب العامي مقتوى مقية وفيه ايضا في باب قضاء القوائت عند قوله وبسقط
اضيق الوقت والتسبان ان كان عاميا ليس له مذهب معين فذهبه قوتى متبته كما صرحوا به فان
افتى حنى اعاد العصر والمغرب وان اقام شافعي فلا يبيدهما ولا عبرة برأيه وان لم يستفت احدا
وسادف الصحة على مذهب مجتهد اجزاء ولا اعادة عليه انتهى وفي شرح منهاج البضاوى
لابن امام الكاملية فاذا وقت لعامي حادثة فاستفتى فيها مجتهد او محلل فيها فتوى ذلك المجتهد
فليس له الرجوع عنه الى فتوى غيره في تلك الحادثة بعينها بالاجماع كما نقله ابن الحاجب وغيره

وفي جميع الجوامع الخلاف فيه وان كان قبل العمل فقال النووي المختار ما نقله الخطيب وغيره
انه ان لم يكن هناك مقتضى آخر لزمه بمجرد قنواه وان لم يكن نفسه وان كان هناك آخر لم يلزمه
بمجرد اقتنائه اذ له ان يسأل غيره. وحينئذ تقدمت مخالفته فيجب عليه الخلاف في اختلاف المفتين اما
اذا وقعت له حادثة غير ذلك فالاصح انه يجوز له ان يستفتي فيها غير من استفتاه في الحادثة السابقة
ونقطع الكتاب الهريسي بانه يجب على العامي ان يلزم مذهباً معيناً واختار في جميع الجوامع انه
يجب ذلك ولا يفعله لمجرد الشهى بل يختار مذهباً يتقدم في كل شيء يعتقد ارجح او مساو بالغيره
لامرجوحاً. وقال النووي الذي يقتضيه الدليل انه لا يلزمه التذهب بذهب بل يستفتي من شاء
لكن من غير تلبط للرخص ولعل من منعه لم يشق بعدم تلبطه واذا التزم مذهباً معيناً فبجوز له
الخروج عنه على الاصح وفي كتاب الزيد لابن رسلان والشافعي ومالك والنعمان واحمد بن حنبل
وسفيان وغيرهم من سائر الاثمة على هدي والاختلاف درجة وفي شرحه غاية البيان لو اختلف
جواب مجتهدين متساويين فالاصح ان للقلدان اختيار بقول من شاء منها وقد مر ما في التحفة في
هذه المسئلة

باب في وهذا الذي ذكرناه من الامر بين الامرين هو الذي مشى عليه جماهير العلماء
من الاخذين بالمذاهب الاربعية وروى به ائمة المذاهب اصحابهم قال الشيخ عبد الوهاب
الشعراني في البواقيت والخواهر روى عن ابي حنيفة انه كان يقول لا ينبغي لمن لم يعرف دأبي
ان يقتضي كلامي وكان اذا اقتضى يقول هذا رأي النعمان بن ثابت يعني نفسه وهو احسن ما قدروا
عليه فن جاء باحسن منه فهو اولي بالصواب وكان الامام مالك يقول ما من احد الا وما خوذ من
كلامه ومروى عليه الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى الحارث بن اسباط عن النبي عن الشافعي
انه كان يقول اذا صبح الحديث فهو مذهبي وفي رواية اذا رأيتم كلامي بخالف الحديث فاعملوا
بالحديث واضربوا بكلامي الحائط وقال يونس بن ابراهيم لا تقلدني في كل ما قول واظهر
في ذلك نفسك فانه دين وكن رجة الله عليه يقول لاحد في قول احمد دون رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وان كثروا ولا في قياس ولا في شيء وماتم الاطاعة الله ورسوله
بالتسليم وكان الامام احمد يقول ليس لاحد مع الله ورسوله كلام وقال ايضا الرجل
لا تقلدني ولا تقلدن ما لا اولا ولا اوزاعي ولا شخصي ولا غيرهم ونحو الاحكام من حيث اخذوا
من الكتاب والسنة انتهى ثم نقل عن جماعة غايه من علماء المذاهب انهم كانوا يعملون
ويقتنون بالمذاهب من غير التزام مذهب معين من زمن اصحاب المذاهب التي زعموا على وجه
يقضي كلامه ان ذلك امر لم يرزل العلماء عليه قد عاينوا حتى صار بمنزلة المتفق عليه فصار
سبيل المسلمين الذي لا يصح خلافه ولا حاجة بنا بعد ما ذكره من سطره الى نقل الاقوال بل ولكن
لا بأس ان نذكر بعض ما يحتل في هذه الساعة قال البغوي في مفتاح شرح السنة واني في
اكثر ما وردته بل في عاصمه متبع الاقل الذي لاح لي شريح من الدليل في تأويل كلام محمد

أو إضاح منكلي أو ترجيح قول علي آخر وقال في باب الدعاء الذي يستفتح به الصلاة بعد
 ما ذكر التوجيه وسبحانك اللهم وقد روى غير هذا من الخ كوفي إضاح الصلاة فهو من
 الاختلاف المباح فبأيها استفتح جاز وقال في باب المرأة لا يخرج إلا مع محرم وهذا الحديث
 يدل على أن المرأة لا يلزمها الحج إذا لم تجدد جلاداً محرم يخرج معها وهو قول النخعي والحسن
 البصري وبه قال الثوري وأحمد وإسحاق والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 مع جماعة القراء وهو قول مالك والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 بروع بنت واشق قال الشافعي رحمه الله عليه فإن كان ثبت حديث بروع بنت واشق فلا حجة
 في قول أحمد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل
 ابن سنان ومرة عن بعض الشجع وإن لم يثبت فلا مهر لها ولها الرث انتهى قول البغوي وقال
 الحاكم بعد حكاية قول الشافعي أن صحيح حديث بروع بنت واشق قلت به أن بعض مشايخه قال
 لو حضر الشافعي لمعت على رؤس أصحابه وغلت فذكر صحيح الحديث قبل به انتهى قول الحاكم
 وهكذا توقف الشافعي في حديث بريدة الأسلمي في أوقات الصلاة وصح الحديث عند مسلم
 فخرج جماعة من المحدثين وهكذا في المعصفر استدرك البيهقي على الشافعي بحديث عبد الله بن
 عمر واستدرك الغزالي على الشافعي في مسألة نجاسة الماء إذا كان دون القلتين في كلام كثير
 من كوفي الأجداد وللثوري وجه أن يبيع المعاطاة جاز على خلاف نص الشافعي واستدرك
 الزمخشري على أبي حنيفة في بعض المسائل منها ما قال في آية التيمم من سورة المائدة قال الزجاج
 الصبي وجه الأرض تراباً كان أو غيره وإن كان خضر الأتراب عليه فلو ضرب التيمم يده عليه
 ومصحح لكان ذلك طهوراً وهو مذهب أبي حنيفة فإن قلت فأنصح بقوله تعالى في سورة المائدة
 فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه أي بفضه وهذا لا ينافي في الصخر الذي لا تراب عليه قلت قالوا
 إن من لا بد له آية فإن قلت قوله لم أنها لا بد لها آية قول متعسف ولا يفهم من قول العرب
 مسحت برأسه من الدهن ومن الأتراب ومن الماء إلا معنى التبعض قلت هو كما تقول والأذان
 الحق أحق من المراء انتهى كلام الزمخشري وهذا الجنس من مؤانذات العلماء على اعتقاداتهم لاسيما
 مؤانذات المحدثين أكثر من أن تحصى وقد سكتي في شيخ أبي الشافعي أبو طاهر الشافعي عن شيخه
 الشيخ حسن العجمي الحنفي أنه كان يأمرنا أن لا نشدد على نساءنا في النجاسة القليلة لمساكن
 الحرج الشديد وما أمرنا أن تأخذ في ذلك بمذهب أبي حنيفة في الغزو عمادون الدرهم وكان
 شيخنا أبو طاهر يرتضى هذا القول ويقول به في الأنوار وأما يحصل أهمية الاجتهاد بأن يعلم
 أمور الأول كتاب الله تعالى ولا يشترط العلم بجميعه بل بما يتعلق بالاحكام ولا يشترط حفظه
 بظهر القلب الثاني سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يتعلق بالاحكام لا بما عار يشترط
 أن يعرف منهما الخاص والعام والطلق والمتيقن والمجهول والمبين والماسخ والمندوخ ومن السنة
 المتواترة والآحاد والمرسل والمستند والمتصل والمنقطع وحال الروايات حتى جاز تعديل الثالث أقول

علماء الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا الرابع القياس بغيره ونفيه وتغير الصحيح من
القاسم الخامس لسان العرب لغة واعرابا ولا يشترط التبصر في هذه العلوم بل يكفي معرفة جعل
منها ولا حاجة ان يتابع الاحاديث على نفيها بل يكفي ان يكون له اصل مصحح يجمع احاديث
الاحكام كسنة الترمذي والنسائي وغيرهما كابي داود ولا يشترط ضبط جميع مواضع الاجماع
او الاختلاف بل يكفي ان يعرف في المسئلة التي ينقض فيها ان قوله لا يخالف الاجماع بان يعلم انه
وافق بعض المتقدمين او يعلب على ظنه انه لم ينكلم الاولون فيها بل تولدت في عصره وكذا معرفة
الناسخ والمنسوخ وكل حديث اجمع السلف على قبوله او تواترت اهلية روايته فلا حاجة الى
البحث عن عدالة روايته وما عدا ذلك يبحث عن عدالة روايته واجتماع هذه العلوم انما يشترط في
الجهنم والمطلق الذي يغني في جميع ابواب الشرع ويجوز ان يكون مجتهدا في باب دون باب ومن
شروط الاجتهاد معرفة اصول الاعتقاد قال القرطبي ولا يشترط معرفته على طرق المتكلمين
بادلتها التي يحدرونها ومن لا يقبل شهادته من المجتدعة لا يصح تقليده القضاء وكذا تقليد
من لا يقول بالاجماع كالتواريخ او باخبار الاحاد كالتدريسة او بالقياس كالشيعية وفي الانوار
ايضا ولا يشترط ان يكون للجهنم مذهب مسدود واذا دونت المذاهب جاز للتقدم ان ينقل من
مذهب الى مذهب وعند الاصوليين ان عمل به في حادثة فلا يجوز فيها ويجوز في غيرها وان لم يعمل
جاز فيها وفي غيرها ولو فلا يجتهد في مسائل وآخري مسائل جاز وعند الاصوليين لا يجوز ولو اخبر
من كل مذهب الا هو قال ابو اسحاق يفتى وقال ابن ابي عمير لا ورع في بعض الشروح وفي
الانوار ايضا المنتسبون الى مذهب الشافعي واي شفعة ومالك واحد رجعهم الله اصناف احدها
العوام وتقليد مذهب الشافعي منفرج على تقليد المذاهب الاثني الباقون اربعة الاجتهاد والمجتهد لا
يخلد مجتهدا او انما ينتسبون اليه بل يجرهم على طريقته في الاجتهاد واستعمال الادلة وترتيب بعضها
على بعض الثالث المتوسطون وهم الذين لم يبلغوا رتبة الاجتهاد اسكنهم وقفوا على اصول الامام
وتمسكوا من قياس ما لم يجزوه منصوصا على مانع عليه وهو لا مقلدون له وكذا من يأخذ بقولهم
من العوام والمشهور انهم لا يقلدون في انفسهم لانهم مقلدون وقال ابو الفتح الهروي وهو من
تلامذة الامام مذهب عامة الاصحاب في الاصول ان العامي لا مذهب له فان وجد مجتهدا قلده
وان لم يجد له وجد متبحرا في مذهب قلده فانه يقتبه على مذهب نفسه وهذا تصريح فانه يقلد
المتبحر في نفسه والمرجع عند الفقهاء ان العامي المنتسب الى مذهب له مذهب ولا يجوز له
مخالفته ولو لم يكن منتسبا الى مذهب فهل يجوز ان يتخير ويتقلد اي مذهب شاء فيه خلاف مبنى
على انه يلزمه التقليد بذهب معين ام لا فيه وجهان قال النووي والذي يقتضيه الدليل
انه لا يلزم بل يستغنى من شاء ومن اتفق اصحابنا من غير تلفظ للرخص في كتاب آداب
القاضي من فتح القدير واعلم ان ما ذكره المصنف في القاضي ذكر في المفتي فلا يغني الا
المجتهدون وقد استقر رأي الاصوليين على ان المفتي هو المجهنم فاما غير المجتهد من يحفظ اقوال

المجتهد فليس بعفت والواجب عليه إذا سبق أن يترك قول المجتهد على طريق الحكاية كأي
 حبيفة على جهة الحكاية فعرف أن ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس فتوى بل هو
 نقل كلام المفتي لأخذ به المستفتي وطريق نقله كذلك عن المجتهد أحد أمرين إما أن يكون له سند
 فيه إليه أو يأخذ من كتاب معروف عند أوله الأيدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من
 التصانيف المشهورة للمجتهدين لأنه بمنزلة الخبر المذوات عنهم أو المشهور حكما ذكر الرازي
 فعمل هذا لو وجد بعض نسخ النوازل في زماننا لا يحمل رفع ما فيها إلى محمد ولا إلى أبي يوسف لانها لم
 تشرف في عصرنا في ديارنا ولم تتداوله الأيدي نعم إذا وجد النقل عن النوازل مطلقا في كتاب مشهور
 معروف كالتهدية والمبسوط كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب فلو كان حافظا للأخبار المختلفة
 للمجتهدين ولا يعرف الحاجة ولا قدرة له على الاجتهاد للترجيح لا يقطع بقول منها ولا يفتي به بل
 يحكم المستفتي في خيار المستفتي ما يقع في قلبه أنه الأصوب ذكره في بعض الجوامع وعندى أنه
 لا يجب عليه حكاية كماله بل يكفي أن يحكي قولها فإن المثلثة أن يخلو أي مجتهد شاء فإذا
 ذكر أحد ما نقله حصل التصور نعم لا يقطع عليه فيقول جواب مسئلة كذا بل يقول
 قال أبو حنيفة حكم هذا كذا نعم لو حكى الكل قال أخذ بما يقع في قلبه أنه الأصوب وأولى والعامي
 لا عبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم ونظنه وعلى هذا إذا استفتى فقهين أعني مجتهدين
 فاختلفا عليه الأول أن يأخذ بما يميل إليه قلبه منهما وعندى أنه لو أخذ بقول الذي لا يميل إليه
 جاز لأن له وعدا من سواه ولو واجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل أصاب ذلك المجتهد أو أخطأ وقالوا
 المنتقل من مذهب إلى مذهب باجتهاد ورهان آثم يستوجب التعزير فقبل اجتهاد ورهان أولى
 ولا بد أن يراد بهذا الاجتهاد معنى التحري وتحكيم القلب لأن العامي ليس له استبداد ثم حقيقة
 الانتقال إنما تحقق في حكم مسألة خاصة فلا بد فيه وعمل به والأقوله قد ارتبها حبيفة فيما أفتى به من
 المسائل مثلا والتمت العمل به على الأجل وهو لا يدرك مورها ليس حبيفة لتقليد بل هذا
 حقيقة تعليق التقليد أو عده به كأنه التزم أن يعمل بقول أبي حنيفة فيما يقع له من المسائل التي
 تقع في الوقائع فإن أرادوا هذا الالتزام فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين بالزمام نفسه ذلك
 قولاً أو بغيره شرعا بل بالدليل واقتضاء العمل بقول المجتهد فيما احتاج إليه بقوله تعالى فاستلوا أهل
 الذكر إن كنتم لا تعلمون والسؤال إنما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة وحيثما إذا ثبت
 عنده قول المجتهد وجب عمله به والغالب أن مثل هذه التزامات منهم كيف الناس عن تتبع
 الرخص والأحكام العامي في كل مسألة يقول مجتهد أخف عليه وأنا لا أدري ما يمنع هذا من النقل
 والعقل فكون الإنسان متبعا ما هو أخف على نفسه من قول مجتهد يسوغ له الاجتهاد على
 ما علمت من الشرع مذمومة عليه ولكن صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن أمته والله سبحانه
 أعلم بالصواب انتهى وهذا آخر ما اردنا إيراد في هذه الرسالة والحمد لله أولا وآخرنا

﴿ تفيه ﴾

في تاريخ البیان المغرب في اخبار المغرب لاین عذارى المراكشي ان معمر بن منصور من
 الفقهاء العراقيين (يعني الحنفية) كان يروى عن ابيه عن اسد بن القراث وكان اصحابه
 سباعته وكان معمر هذا يقول بتحليل المسكر ما لم يسكر منه انتهى اقول لم يعين المسكر هو من
 اى نوع اى هل هو من المتخذ من العنب او التمر وما يتوله منهما والا هو مختص بالمتخذ مما
 عداهما والذي يقتضيه قواعد الحنفية الثاني اى مثل المستخرج من الفواكه والنباتات
 والحبوب والاشباب والازهار كالشراب المسمى في اصطلاح اهل مصر (بالبوزة) فانه متخذ من
 الشعير ومثله النوع المسمى (بالبيرة) ومثله المسكر المتخذ في ارض الهند من زهر شجر يسمى
 المواباع في بعض ومثله المتخذ من شجر يسمى في ارض الهند (بالطاري) ومثله النوع المسمى
 (بالسكيان) في اصطلاح اهل مصر فانه متخذ من قصب السكر ومثله نبيذ العسل ومثله نبيذ
 القدة المسمى في اصطلاح اهل السودان (بالبرية) ومثله المسكر المتخذ من التفاح او من سائر
 الفواكه او الاطعمة فان المسكر المتخذ من جميع هذه الانواع لا يسمى خمر عند الحنفية ولا
 يتناوله نص القرآن واما الخمر المنصوص عليه في القرآن عندهم فهو المتخذ من شجرة العنب
 او النخل وما يتولد عنهما واما عداها من الشجرتين من سائر المسكرات فهي عندهم انواع
 من المأكل والاطعمة والمحرم منها هو القدر المسكر لا غير والعلة في حرمة الاسكار قياسا
 على الخمر ودليلهم على ذلك نص الحديث هو انه لما مر على الله عليه وسلم على حائط من جيطان
 المدينة ورأى شجرة عنب ملتوفة على نخلة قال صلى الله عليه وسلم الخمر من هاتين واشار بيده الى
 النخلة والعنب فهذه الجلة المحصورة الطرفين تدعى في علم الاسول بالجلة المحصورة يعني ان
 الخمر محصورة في هاتين الشجرتين اى النخل والعنب لا غير فجعلوا الحديث مفسرا فلا يترجم
 ادلتهم فوجدوا في المطولات وهذا بخلاف مذهب الشافعي فان قاعدة في هذه المسئلة ان كل مسكر
 حرام اما الخمر فيص الآية واما عداها من سائر المسكرات التي قد منها فهو قياس على الخمر
 وكل من اتى المذهبين برجح مذهبه ورضي الله عن الجميع (واما العرق) اى المقطر من سائر
 المسكرات فتحكمه كحكم المنظر منه ولكن سباني في هذه الرسالة جعله مطلنا بدعوى انه
 استحال ماهيته وتبدلت صورته بالبارقال السيد الحموي في حاشيته على الاشياء يجوز بيع
 العصير من يتخذ من خمر او مثله في الفهستانى انتهى اقول لم يبين ان هذا العصير هل هو المعصور
 من العنب او التمر او مما عداهما من سائر الفواكه والنباتات والحبوب والازهار والفاكهات
 اعلم بدليل لفظه خمر او بالاولى جواز بيع سائر الاشجار التي يتخذ من عصيرها المسكرات
 سواء كانت من العنب او التمر وما يتولد منها او من سائر الفواكه والنباتات والحبوب والاطعمة
 والازهار والاشباب لان الحرام لا يتعلق بدنتين وقد تبين انصوص الفقهاء فلم يجد من
 كرهها فضلا عن نحر بها والله اعلم انتهى مصححه

هذه الرسالة المسماة بالانوال المعربة عن احوال الاثربة
تأليف علامه زمانه ومحمد داوود شيخ الاسلام
ومفتي الانام الشيخ حسن الجبرتي الحنفي
مفتي الديار المصرية المتوفى سنة
١١٨٠ تغمده الله تعالى

برحمته آمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الهادي للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى جميع آله والاصحاب
 وبعده في فيقول النقيب الى لطف ربه توفى حسن بن ابراهيم بن حسن الجبيري الحنفي انه قد
 ورد على سؤال عن بيان الاثربة الجائزة والممنوعة على مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان
 امكنه الله فرد بس الجنان فوسعت هذه العجالة جوابا لسؤاله راجيا من الله جزيل ثوابه
 ومهينها في الاقوال المعربة عن احوال الاثربة في قنلت مستعينا بالله تعالى في جميع الاحوال
 مرتباً ذلك على مقدمة ومقصود وخاتمة المقدمة قبا هو الاهم في هذا المقام وهي ان السكر حرام
 في سائر الاديان على ما نص عليه في البدايع حيث قال وشرب الخمر مباح لاهل لذة عذرا كثر
 مشايخنا وعند بعضهم وان كان حراما لكننا نهيئنا عن التعرض لهم وما يدينون وفي اقامة الحد
 عليهم تعرض لهم من حيث المعنى لانها تمنعهم من الشرب وعن الحسن بن زياد انهم اذا
 شربوا سكروا يحدون لاجل السكر لاجل الشرب لان السكر حرام في الاديان كلها ومافاله
 الحسن حسن يعلم ان الاعيان التي تستخدم انواعها الاثربة اربعة العنب والزبيب والتمر
 والحبوب ونحوها وتختلف اسماءها باختلاف احوالها فاسماء المتخذ من العنب الخمر والباذنق
 والمنصف والطلاء والمثلث والبيضج والجمهوري والحمدي واليعقوبي واسماء
 المتخذ من الزبيب النفعج والبيذ واسماء المتخذ من النخيل السكر والفضيخ والبيذ
 واسماء المتخذ من الحبوب ونحوها فكل واحد منها قسم راسه فنهاما يعرف بالاضافة لما
 يستخرج منه ومنها ما يكون له اسم مختص به وسيا في ذلك مفصلا ان شاء الله تعالى فلما انخر
 فهو اسم لقى من ماء العنب اذا غلى واشد وقدق بالزبد وسكن عن الغليان عند ابي حنيفة
 وعند ابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اذا غلى واشد فهي خرطمان مخامرة العقل تحصل
 بالشد والغليان والمقصود من القصد الزبد والسكر وقسه وصفافوه وهذا ليس بشرط
 للحرمة وله ان الغليان دليل بقاء شيء من الخلوة فيه لان المر والحامض لا يغلي فلا يسمي خرا
 وفيه شيء من الخلوة الاصلية وفي شرح العيني للكنز وقيل يؤخذ في حرمة الشرب بالاستعداد
 وفي وجوب الحد على المشارب بقذف الزبد احتياطا ولها احكام سنة الاول انه يحرم شرب
 قليلها وكثيرها والانتفاع بها للتداوي وغيره مل في القرآن العزيز من الدلائل العشرة نظمها في
 سلك الاوثان والالهية بالرجس والسكر من عمل الشيطان والامر بالاحتساب وتعليق الفلاح

بهوايقاع العداة وايقاع البغضاء والصدع عن ذكر الله والصدع عن الصلاة والنهي بصيغة الاستفهام المومى اليه بالتهديد الشديد ولذلك سميت بالاثم قال الشاعر

شربت الاثم حتى ضل عقلي * كذا قال الاثم تذهب بالعمول

وبالخر لانها مأخوذة من الخمر بالضم وهي مادة العجيين واصله وهي ام الخبائث بالضم قال العلامة السرخسي في المبسوط مانعه قال عليه الصلاة والسلام اذا وضع الرجل قدحا من خمر على يديه اعتبه ملائكة السموات والارض فان شربها لم تقبل صلاته او يعين ليلة وان داوم عليها فهو كعابد الوثن وقال صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر لعينها فليها وكثيرها والسكر من كل شراب وعطيه اجاع لامة وقال في الفتاوى الظهيرية مانعه والاصل في تحريم الخمر قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انما الخمر والميسر الاية وسبب نزول سئل عمر رضي الله عنه على ما روى انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم انجر مهلكة لئلا مذهب للخل فادعوا الله تعالى بيننا وبينك وجعل يقول اللهم بين لنا في الخمر بينا شافيا فقل قوله تعالى يسئلونك عن الخمر والميسر الاية فامتنع منها بعض الناس وقال بعضهم نصيب من منافعها وتدفع المأثم فيها وقال عمر رضي الله عنه اللهم زدنا في البيان فقل قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى فامتنع بعضهم وقالوا لا نخبر لئلا يمتنعوا عن الصلاة وقال بعضهم بل نصيب منها في غير وقت الصلاة وقال عمر رضي الله عنه اللهم زدنا في البيان فقل قوله تعالى انما الخمر والميسر والاتصاب الى قوله تعالى فهل اثم مستنون فقال عمر رضي الله عنه انهم نارنا انهم يسكنون غصن الشجرة او خاف العطش المهلث لئلا شربها فان سكرها لم يجد الا اذا شرب زائد على قدر الحاجة كما في الزاهدي انتهى فهنا في فعل هذا انه لو زاد في شربه على قدر الحاجة في دفع العطش او العطش فانه يحدون لم يكر فلينبه اذا في انه يكفر جاحدا حرمتها لانكاره ما ثبت بالدلائل القطعية الثالث انه يحرم غلها وتغلبها بالبيع والهبة وغيرهما مما لا يباد فيه صنع الرابع انه قد بطل تقومها حتى لا يضمن منلفها ايها اذا كانت لمسلم لان الله تعالى لما ساءها رجسا فنداهاتها كالبول والدم فبطل التقوم ضرورة الخامس انها نجسة نجاسة غليظة كالبول والدم السادس انه يحد شاربا شرب قليلها وكثيرها لقوله عليه الصلاة والسلام من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد فاقطعوه كذا في المحيط * واما الاذي بالباء الموحدة والذال المعجمة فكسورة ومقتوحة فهو ما يطبع من عصير العنب اذ في طبخة اذا غلي واشتد وقد في الزبد * واما المنصف فهو اسم لما يطبخ من ماء العنب حتى يذهب نصفه اذا غلي واشتد وقد في الزبد * واما الطلاء قال في التماموس الطلاء ككساء القطران وكل شيء يطل به والخمر وخائر المنصف انتهى فهو اسم لما يطبخ من ماء العنب حتى يذهب اقل من ثلثه وقبل اذا ذهب ثلثه كافي القهستان فيمكن بابه قول صاحب التماموس خائر المنصف فانه يقتضي ان يكون الذاهب منه بالغلي اكثر من النصف ونسب الى اذا ذهب ثلثاه كافي المحيط وعلى هذا فهو مشترك لفظي بطابق على كل واحد من الثلاثة المذكورة اعلافا

لغويا الا ان حكمه في الاطلاق الاخير الحلال وفي غيره حرام كالباذنق والمنصف امكن حرمتها
 دون حرمة الخمر فلا يكفر مستعملها ولا يجب الحد بشرها ما لم يكر والمسكر حالة تعرض
 للانسان من اعتلامدماغه من الابخرة المتصاعدة اليه فينطقل عقوله المعيز بين الامور الحسنة
 والسيئة وله حدان حد طر منه ولا خلاف فيه وحد لو جوب الحد يبييه وفيه اختلاف قال
 صاحب الهداية والسكران الذي يحد هو الذي لا يعقل منطقا قليا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل
 من المرأة وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال هو الذي يهذي ويحط كلامه ثم قال والمعتبر في
 القدرح المسكر في حق الحرمة ما قاله بالاجماع اخذوا بالاحباط وقال قاض بخان في فتاواه واشتلقوا
 في حد السكران يعني الذي يجب الحد عليه قال ابو حنيفة رحمه الله من لا يعرف السماء من الارض
 ولا الرجل من المرأة وقال صاحباه ان اختلط كلامه فصار غالب كلامه الهديان فهو سكران
 والقنوي على قولهما نص على ذلك في البدائع واما حكمها من التجاسة في المحيط مانصه واما
 نجاستها ففيها روايتان عن اصحابنا في رواية نجاستها غليظة كالخمر وفي ظاهر الرواية نجاستها
 خفيفة حتى يعتبر فيها الكثير الفاحش لان الاخبار قد تعارضت في ابايتها وحرمتها فان قوله عليه
 الصلاة والسلام حرمت الخمر اعينها والسكر من كل شراب يدل على ابايتها فيادون السكر
 فأورث ذلك خفة في نجاستها كقول ما يؤكل لحمه انتهى لكن نص في متن الملتقى والنهاية والغرر
 على التغليظ ونقل التهتاني عن السكيري ان عليه القنوي واما المثلث فهو اسم لما يطبخ من ماء
 العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه لا فرق بين ان يكون ذهاب ثلثه بالطبخ او بالدهس ولا يعتبر بما
 خرج من القدر من ثلثة القلبان من الزبد فلو طبخ عشرة اصوع من العصير فذهب ساع بالزبد
 طبخ الباقي حتى يذهب ستة اصوع ويبقى الثلث كافي السكافي ويذهب ان لا يطبخ موسولا فاذا
 اضطلع الطبخ ثم اعبد فان كان قبل تغيره بحدوث المرارة وغيرها حل شربه والا حرم وهو المختار
 للقنوي كافي التهتاني واما البخنج معرب بخنة فهو اسم لثلث اذا صب عليه من الماء بقدر
 ما ذهب من العصير واشترط بعضهم ان يطبخ بعد صب الماء عليه اذ في طبخه واليه ذهب
 الفضلي وعليه القنوي فهتاني وفي الهداية والذي يصب فيه الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطبخ
 حتى يرق ثم يطبخ طبخة فحكمه حكم المثلث لان صب الماء عليه لا يزيده الا ضعفا بخلاف ما اذا
 صب الماء على العصير ثم يطبخ حتى ذهب ثلثا كل لان الماء يذهب اول اللطافة او يذهب منهما
 فلا يكون الذاهب ثلثي ماء العنب انتهى شيخي زاده وذكرها ايضا في الدرر من غير عزو وله داية
 واما الجمهوري فهو نسبة الى الجمهور نظرا الى الاستعمال والجدي نسبة الى جيد لكونه
 صنعه والبعثوي وبه يسمي ابوسفي لان ابوسفي رحمه الله اخذ له لهارون وكانه اخذ له تخلصا مما
 هو حرام الشرب فهي اسم لثلث اذا صب عليه ماء حتى يرق وتزل حتى اشتد قلعم حماد سكران
 المثلث خالص العصير وان البخنج وما عطف عليه مزوج بالماء بعد ذهاب ثلثيه وسيرورته
 مثله وهي حلال الشرب بعد الاشتداد والقدر قبل الزبد اذا شرب دون القدر المسكر للقنوي

على العبادة لا على سبيل الله والطرب والافهي حرام الشرب بل الماء القراح اذا استعمل على
سبيل التشبيه حرم هذا ما يتعلق بعصير العنب واما المتخذ من الزبيب فهو النضيج والبيد
فالنضيج هو الذي من ماء الزبيب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وحرمة كالأطباء ونجاسته محققة كما
اخبره السرخسي في المبسوط والبيد هو ما يطبخ من ماء الزبيب ادى طبخة وهذا حلال
كالجهوري واخويه وان اشتد وقذف بالزبد اذا شرب منه دون القدر المسكر للهو والطرب
فالفرق بين النضيج والبيد الطبخ وعدمه قال في المحيط ويعتبر لآبائه بيد القرو الزبيب ادى
طبخة وليس في طبخة حديد اذا اضيجه النار فلا بأس به وكذلك في نضيج الزبيب والقمر يكتفى
بأدى طبخة في ظاهر الرواية عنهما وروى هشام عن ابي حنيفة وابي يوسف ما لم يذهب ثلثاه
بالطبخ لا يحل وجه ظاهر الرواية ان البيد يخرج مافيه غير مائه فاكفى فيه بأدى طبخة
بخلاف العصير فانه يات يخرج مافيه مائه فلا يحل الا بذهاب الثلثين واما المتخذ من التخييل فهو
المسكر والقضيج والبيد فالمسكر يقتضين هو الذي من ماء الرطب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد
وهو حرام كنضيج الزبيب المتقدم وحكمه النجاسة المحققة كالنضيج والقضيج بالقاء والضاد
والحاء المعجمين مأخوذ من القضيخ وهو كسر الشيء الخوف هو عصير البسر اذا غلى واشتد
وقذف بالزبد وهو حرام كالسكر قال في القاموس والقضيج عصير العنب وشراب يتخذ من
بسر مقضوخ لبن عليه الماء انتهى فهو مشترك بين عصير البسر وعصير العنب والبيد مأخوذ من
التبد وهو الطرح فهو فاعل بمعنى مفعول وهو ماء القمر اليابس اذا طبخ ادى طبخة كنبيذ
الزبيب وهو حلال بعد الاشتداد والتدقيق اذا شرب منه دون القدر المسكر لا على سبيل الله
والطرب كالمسك المنص عليه في المحيط وعبارته ذكر الطحاري في شرح الآثار باسناده
عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم انى شرب فقهه فطبخ وجهه لشارته ثم
دعا بما فيه فصبه عليه وشرب منه وهذا المذهب معروف عن عمر رضي الله عنه انه كان يشرب
الشراب الشديد فوق طعامه حتى قال عمر رضي الله عنه انما كل لحم الحار وروى شرب عليه البيد
الشديد يقطع في طوننا وشرب اعرابي من سبطيعة عمر واطيعة فرق الادارة ودون
المزادة فسكر الاعرابي فحبسه عمر رضي الله عنه حتى صحت ثم اراد ان يحوه فاعتذرا اليه انه شرب
لمن سبطيعة اى من شرابه الذي كان يشربه فقال انما احلك للسكر فحده وعن علي رضي الله
عنه انه اضاف قومافناهم فسكر بعضهم فحده فقال الرجل تبيني ثم تحدي فقال انما احلك
للكر وهكذا مذهب ابن عباس رضي الله عنه فقد انقضت عامة الصحابة على اباحة شربه حتى
جعل ابو حنيفة رحمه الله من شرائط مذهب السنة والجماعة ان لا يحرم نبيذ القرماني القول
ببحرهم من تفسير كبار الصحابة رضي الله عنهم والامساك عن تفسيرهم من شرائط السنة
والجماعة انتهى وفي القوساني وعن الامام عابيه الرحمة لا احرم ديانة ولا شرب محرمة وعن وكيع
انه كان يشرب في ايام رمضان للنفوس على العبادة كافي السكر مائة عن ابن مقاتل لو اعطيت

الذي يباحدها ما شرب مسكرا ولا فاقبت بجرمة التبيذين طبوخا وقال ابو يوسف رحمه الله
 في نقيض من التبيذ مثل الجبال وصكيف لا وفدا تشلف فيه الصحابة كافي التنجيس
 ومن الشيخين ان يبيذه ما لا يحل الا اذا ذهب ثلثاه بالطبخ كافي السكف انتهى وفيه عند قول
 المتن ما لم يسكر اي يقابله ثلثان به من الثلث والتبيذ ثلثا منه فلا يشترط بالاجماع السكر الموجب
 للحد عنده وما السكر من التدح الاخير هو المحرم عندهم الا انه العلة بمعنى كافي الحقائق وغسبه
 وذكر في التتبع ان التدح المسكر سلال مكره عند ابو يوسف والحرام هو السكر لحسب انتهى
 فعلم من ذلك ان السكر عصير الرطب والقضيق عصير البسر والتبيذ طبوخ ماء النثر في فائدة
 ذكر ابن قتيبة في كتابه ادب الكاتب ان اول حل النخل يسمى بالطام فاذا انشق فهو الضعف
 وهو الاخر يرض ثم البلع ثم الباب ثم الجدل اذا اشتد وانضج قبل ان يشتد ثم البسر اذا عظم
 ثم الزهر اذا احمر يقال ازهي زهي فاذا بدت فيه نقاط من الارطاب فهو موكت ويقال قد وكت
 فهي بسرة موكته فان كان من قبل الذنب فهي مسدنة وهي التدقوب فاذا لانت فهي تعدة فاذا
 بلغ الارطاب نصفها فهي مجزعة فاذا بلغ ثلثها فهي حشانة فاذا غلبها الارطاب فهي منبينة انتهى
 وبني الحارثان امام الزبير والنمر او رطب والبسر الحنقيين المطبوخين ادنى طبخة فهو سلال
 كما تقدم في مثله من السلال لسكن فوجع بين ماء العنب والنمر او الزبيب لا يحل ما لم يذهب منه
 بالطبخ ثلثاه كافي الكافي ثم ساقى وبني من ذلك لدردي وبني الرسان كافي المحيط وهو
 ما يخرج بالماء من الثفل الباقية بعد العصر اذا غلى واشتد وقد غلب بالزبد واختلف فيه قتيبة انه
 بمنزلة النمر لان هذا من ماء العنب لم يرد عليه طبع فيكون حراما كالمصير الصافي الذي
 لم يحاط به ماء وقيل انه بمنزلة شمع الزبيب لانه استخرج ماؤه بماء بخلاف العصير الصافي فانه
 استخرج ماؤه بمائه والمصحيح انه حرام الشرب لسكن لا يحد شارب الا بالسكر والى هاتم
 احكام نمرات النخل والاعتاب ولما المتخذ من الحبوب والخلو فهو سلال وان اشتد وقدف
 بالزبد اذا شرب منه دون القدر المسكر وبني بالتبيذ وبني باختلاف ما يضاف اليه لسكن
 يبيد الحنطة يسمى بالزهر بكسر الميم كافي المغرب ويبيد الشعير يسمى بالجمد ويبيد الذرة يسمى
 بالسكر كتحضيم السنين والكاف وسكون الرمان ويبيد العسل يسمى بالبنج بفتح المثناة وكسر
 الباء الموحدة واما يبيد الحنطة والشعير والذرة والقانيد والعسل والسنين ونحوها فهو
 سلال بقره ومطبوخه حلو ومرة لان المتخذ من غير النخل والسكر لم يسكن بخمر ولا تنى
 فيه للخمرية لقوله عليه الصلاة والسلام نحر من هاتين الشجرتين وشار الى النخل والسكر
 فانحصرت اخريته عليهما وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنهما ان السكر منه حرام كما
 في المثلث وسكن لاحد فيه على من سكر وهو الصحيح لان الحد منعت شرب الخمر وهذه من
 جملة الاطعمة ولا عبرة بالسكر منه في وجوب الحد فان البنج سكر ولين الرمكة سكر ولا حد الا
 انه حرام السكر لان السكر من البنج حرام فمن هذه الاشربة اولى واذا اطلق امره لا يقع كما

لو شرب البسج وروى عن محمد ان شرب ذلك حرام ويجب الحد بالسكر منه و يضع طلائفه لان
 هذا سكر حصل من مشروب مطرب والشرع اوجب الحد بالسكر من مشروب مطرب بل يمانية
 على عقبيه كافي التبيذ وروى عن ابي حنيفة انه قال لا بأس بالمطيبين الخمر والعنب والزبيب
 والخمر لان كل واحد لو تدا بالآخر او سئل فكذا اذا ابتعوا او بشرط ذهاب التلذذ حاله الاجتماع
 كما بشرط حالة الاقتران انتهى فوله ولو لكن لاحد فيه قال في الدرر قالوا الاصح انه يجوز الانفصال
 بين المطبوخ والخبز لان الضاق يجتمعون عليها في زمانها كما يتجمعون على سائر الاشربة المحرمة
 بل فوق ذلك وكذلك المتخذ من الايمان اذا اشتد انتهى قوله وروى عن محمد ان شرب ذلك حرام
 قال في التلذذ قال محمد كل مسكر مكروه ولم يلقه بالحرام انتهى فهو متناهي في تعميمه في قائل انه متناهي
 ينبغي ان لا يحد شارب العرق في المسكر ولا يحد في غيره من قال والله لا شرب الخمر وشرب
 العرق على ان مبيى الايمان على العرق انتهى حل في الخمر وان حصل به علاج لا ينبغي ان يعتمد
 ترك العصب فخر اثم سيرورته فلا يصحح انه لا بأس به لان وجود الخمر ليس فيبيع وانما
 التبيذ لا يقع فلا يكون باخذ الخمر فاصد التبيذ وكان بعض السلف اذا ارادوا ان يخالط
 صب في أسفل الخابية خللوا بها حتى يحمض ما يخرج منه وهذا زيادة احتياط غير واجبة في الحكم
 كافي النعمة انتهى فهو متناهي في خاتمة في قال في الاشياء الحكم السكران هو مكلف بقوله تعالى
 لا تشرخوا الصلاة واتم سكارى خاطبهم تعالى ونهاهم حال سكرهم فان كان السكران من محرم
 فالسكران منه هو المكلف وان كان من مباح فلا وهو كالمغنى عليه لا يقع طلائفه واختلف
 التصحيح فيما اذا سكر مكرها او مضطرا فطلق وقد قد متناهي في الفوائد من سكر من محرم
 كالصاحبي الا في ثلاث الردة والاقرار بالحدود الخاصة والاشهاد على شهادة غشيه وزدت على
 الثلاث زوج الصغير والصغيرة بأقل من مهر المثل او بأكثر فانه لا ينفذ الثانية الوكيل
 بالطلاق صاحب اذا سكر فطلق لم يقع اذا ثبت الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله
 الرابعة غصب من صاح ورده عليه وهو سكران وهي في فصول العمادي فهو كالصاحبي الا في
 سبع مسائل فيواخذ بأقواله وافعاله واختلف التصحيح فيما اذا سكر من الاشربة المنخفضة
 من الخبث او الاله حل والقوى على انه سكر من شعور فينتج طلائفه وعتاقه ولو زال عتقه بالبسج
 والدواء لم يقع وعن الامام انه اذا كان يعلم انه سكر حين شرب بضع والا فلا وصروا بكرهه
 اذان السكران واستجاب اعادته وينبغي ان لا يصح اذا كان كالمجنون واما صومه في
 رمضان فلا اشكال انه ان صح قبل خروج وقت التوبة انه يصح منه اذا قوى لانا لا نشترط
 التبيذ فيها واذا خرج وقته قبل صحوه اتم وقضى ولا يبطل الاعتكاف بسكره ولا يصح
 وقوفه بمرفات كالمغنى عليه لعدم اشتراط التوبة فيه واختلف في حد السكران قتل من
 لا يعرف الارض من النساء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقيل من في كلامه
 اختلاط وهذان وهو قولهما وبه اخذا كثر المناهج والمعتبر في الفتح المسكر في حق الحرمة

ما علاه استباطا في المحرمات والحدود والقوى على قولهم ما في انتفاض الظهارة به و
 عينه ان لا يسكر كإيقاظه في شرح الكثر (تديه) قولهم ان السكر من مباح كالأغذية
 يستثنى منه سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان أكثر من يوم ويلة لانه يصنع كذا
 المحيط انتهى (نعت)

﴿ يقول المتوسل بصالح السلف ﴾ مصححه الفقير عبد الجواد شاف

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك اللهم على جزيل الآلاء ونشكرك على توالي نعمائك ونصلي ونسلم على أشرف
 الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه والتابعين (وبعد) فقد تم طبع مجموعة هذه الرسائل
 الطيبة ذات التحقيق الفاتحة والمباحث الشريفة الفريدة في بابها الغربية في أسلوبها
 وبالجملة فهي روضة فضل نطقنا بالحق ودوحة علم لا يعرف قدرها الا القليل من الخلق
 واني وان أكثر فيها مدائحى فأكثر مما قلت ما أثارك

على نفقة الفاضل المؤدب الكامل المذهب ذى الفطنة

النقاد والقريحة الوفاة الذى لا يدانيه فى كماله

مدانى حضرة الاستاذ الاوحد (الشيخ محمد منيب

الدجاني) أكثر الله من أمثاله وبلغه غاية

آماله وكان هذا الطبع الحسن الجليل

والصنع الفائق الجليل بمطبعة شركة

المطبوعات العلمية بمصر القاهرة

المعزية وذلك فى شهر ردى

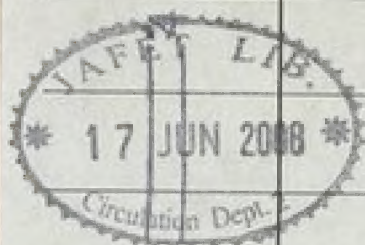
المطبعة الحرام الذى هو

سنة ١٣٢٧

من الهجرة

ختم

DATE DUE



349.297:D13mA:c.1

الدكتور: ولي الله احمد بن عبد الرحمن
مجموعة... ثلاث رسائل...

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01019658

American University of Beirut



349.297

D13mA

General Library

349.297
D13m A
C.1